جامعة العلوم الإسلامية العالمية
كُلّيةُ الدراسات العليا
قِسمُ الُعلوم الإنسانية

أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية 2003- 2014

Gulf Security in Light of Regional Changes

2003-2014

إعداد

الطالب : حسين بن ناصر سلامة الدخيل الله

إشراف

الاستاذ الدكتور: مازن "أحمد صدقي" العقيلي

قدمت هذه الأطروحة إستكمالاً لمتطلبات درجة دكتوراه في العلوم السياسية

في جامعة العلوم الاسلامية العالمية

عمان-2015/1/13

جامعة العلوم الإسلامية العالمية
كُلّيةُ الدراسات العليا
قِسمُ الُعلوم الإنسانية

أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية 2003- 2014

إعداد

الطالب : حسين بن ناصر سلامة الدخيل الله

إشراف

الاستاذ الدكتور: مازن "أحمد صدقي" العقيلي

قدمت هذه الأطروحة إستكمالاً لمتطلبات درجة دكتوراه في العلوم السياسية

في جامعة العلوم الاسلامية العالمية

عمان 2015/1/13

أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية 2003- 2014

إعداد

حسين بن ناصر سلامة الدخيل الله

إشراف

الأستاذ الدكتور مازن "أحمد صدقي" العقيلي

نوقشت هذه الأطروحة وأجيزت بتاريخ (13/ 1/2015)

الدكتور	الجامعة	التوقيع
1. الأستاذ الدكتور (مشرفاً ورئيساً) مازن "احمد صدقي" العقيلي	مؤتة	....
2. الاستاذ الدكتور (عضواً) محمد حمدان المصالحة	الاردنية	....
3. الأستاذ الدكتور (عضواً) محمود احمد علي	الشرق الاوسط	....
4. الدكتور (عضواً) عبد الحليم مناع العدوان	العلوم الاسلامية	....

The World Islamic Science and Education University
Faculty of Graduate Studies
Department of Humanities Sciences

Gulf Security in Light of Regional Changes

2003-2014

Preparation by
Hussain Nasser S.ALdakel Allah

Superviser
Prof. Dr. Mazen "Ahmad Sudqi" Al Ougili

"A Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of political science At the World Islamic Sciences and Education University".

Amman 13-1-2015

التفويض

أفوض أنا حسين بن ناصر سلامة الدخيل الله، جامعة العلوم الإسلامية العالمية بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات الجامعية أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص المعنيين بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم:

التوقيع:

التاريخ:

إهداء

إلى والدي العزيز ومعلمي في حياتي العملية والعلمية.....

إلى والدتي التي كانت ولا زالت تقطع سكون الليل بدعواتها المخلصة والصادقة

....

إلى زوجتي وأبنائي وإخواني وأخواتي وأصدقائي

.....

أهدي هذا الجهد العلمي المتواضع

الشكر والتقدير

الحمد لله أقصى بمبلغ الحَمدِ .... والشكر لله من قبلُ ومن بعدِ

إن القلم ليعجز أحياناً عن التعبير عّما أشعر به من مشاعر التقدير والشكر والعرفان لأستاذي الفاضل **(أ.د. مازن "أحمد صدقي" العقيلي)** الذي لم يألُ جهداً بإشرافه وتوجيهاته، فكان نِعمَ الموجّه والمعين فجزاه الله خير الجزاء ومنحه الصحة والهناء......

له مني كل الشكر والتقدير والمحبة والإحترام

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل كل التقدير والإحترام

قائمة المحتويات

ملخص

أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية 2003- 2014

إعداد

الطالب : حسين بن ناصر سلامة الدخيل الله

إشراف

أ.د. مازن "أحمد صدقي" العقيلي
2015-1-13

هدفت هذه الدراسة الى تحليل واقع الأمن في منطقة الخليج العربي والتحولات التي شهدتها منطقة الخليج العربي منذ الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003 ، وكيف أثرت التفاعلات الإقليمية على مفهوم الأمن ومصادر التهديد لأمن الخليج ، والتحديات الداخلية والخارجية على مستوى النظام الإقليمي الخليجي والعربي والدولي، ودراسة تأثير (الاحتلال الأمريكي للعراق ، تداعيات البرنامج النووي الإيراني، تراجع عملية السلام في الشرق الأوسط ، الدور الإقليمي التركي والإيراني في المنطقة، ثورات الربيع العربي 2011-2014) على التحول في مرتكزات الأمن لمنطقة الخليج العربي على المستوى الوطني والإقليمي والعربي والدولي .وقد تم استخدام المناهج التالية وهي المنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي وتطبيق نظرية الأمن لتغطية موضوع الدراسة للاجابة عن تساؤل الدراسة الرئيسي التالي: ما مستوى تأثير المتغيرات الإقليمية وتداخلها (الاحتلال الأمريكي للعراق ، تداعيات البرنامج النووي الإيراني، تراجع عملية السلام في الشرق الأوسط، الدور الإقليمي التركي والإيراني في المنطقة، ثورات الربيع العربي) على أمن الخليج العربي في الفترة 2003-2014؟

وقد خلصت الدراسة الى النتائج التالية :

- ان التهديدات التي قد يتعرض لها امن الخليج تتسم بثلاثة أبعاد رئيسية . أولاً،البعد الوطني ويتمثل في المشكلات الداخلية التي تهدد امن كل دولة واستقرارها ،وتختلف هذه المشكلات من دولة أخرى .ثانياً ،البعد المحلي .ويتمثل في الأزمات التي تحدث بين دول مجلس

التعاون لدول الخليج العربية وأهمها المشكلات الحدودية ،التي يعمقها ويؤخر حلها عدم وجود آلية عملية قوية لفض المنازعات ، فضلاً عن ربط النواحي الأمنية بالنواحي الشخصية .ثالثاً ،البعد الإقليمي ،وتتسم أنماط التهديد فيه بالقوة ،واعتمادها –في اغلب الأحيان – على الردع واللجوء إلى العمل العسكري.

- بينت الدراسة أن البيئة الدولية شكلت تهديداً وتحدياً رئيسياً أمام الاستراتيجية الأمنية الخليجية حيث أن الأطماع الدولية للوصول إلى مراكز إنتاج البترول زاد من التنافس الدولي على منطقة الخليج العربي.

وفي ضوء نتائج الدراسة فأوصت الدراسة بـ:

- بذل المزيد من الجهود لتعزيز الوضع الأمني الإقليمي، من خلال إنشاء إطار أمني إقليمي لمنطقة الخليج، يشارك فيه جميع دول المنطقة، وتسهم في ترتيباته أيضاً دول من خارج المنطقة ومنظمات دولية.
- تعزيز قدراتها على ردع التدخل في شؤونها من قبل أي جار كبير أو دولة من خارج المنطقة.

Abstract

Gulf Security in Light of Regional Changes 2003-2014

Preparation by

Hussain Nasser S. ALdakel Allah

Superviser

of Prof. Dr. Mazen "Ahmad Sudqi" Al Ougil

13-1-2015

Thisstudyaims at analyzing the security situationin the Arab Gulf regionand the changes occurred in the Gulf regionsincethe US occupationof Iraq in 2003, how the regionalreactions has affectedthe concept of securityand sources ofthreats toward the security ofthe Arab Gulf,the internal and externalchallengesat the level of Gulfregional systemandother Arab and international systemsand to study the effect of(US occupation of Iraq, the repercussions ofIran nuclear program, the failures of peace processin the Middle East, the regionalrole of Turkey-Iranin the region, the Arab Spring2011-2014)on thechanges ofthe security pillars ofthe Gulf regionat national, regional, Arab and international levels.

The analytical andinductive approachesand the application ofsecurity theoryhave been usedto cover thesubject of the studyto answerthe main questionof this study: What is the effectlevelof the regionalvariablesand its overlaps(US occupation of Iraq, the repercussions ofthe Iran nuclear program, the failures of peace processin the Middle East, the regionalrole of Turkey- Iranin the region, the Arab Spring) on the Arab Gulf security in the period 2003-2014?

The study concluded the following results:

- The threats that might affect the security of the Arab Gulf can be divided into three major dimensions. First, the national dimension; the internal problems that threaten the security and stability of each country.These problems differs from one country to another. Second, local dimension; the crises that may occur among Gulf Cooperation Council (GCC) in which the most serious ones are border problems. The lack of strong mechanism to resolve disputes leads to deepen and delay the problem as well as linking the security aspects to the personal ones. Third, the regional dimension; in which the threats patterns are characterized by the use of force, and it depends - at most cases - on military procedures.

-The study shows that the international environment imposed a threat and major challenge in front of Gulf security strategy as the international rapacity to gain access to the oil production centers have increased the international competition toward the Gulf region.

- Arab Spring revealed the existence of strengths and weaknesses points of the security equation in the Gulf, especially in terms of internal threat priority against the regional threat to the security and stability of the Gulf. Gulf Cooperation Council has gained benefits - as a regional organization- from the Arab Spring. It has become stronger and confirmed its validity in a time of crisis.

In light of the study results, the recommendatons are:

- Threats to the security of Gulf region require further efforts to promote regional security situation, that's by establishing a regional security framework for the Gulf region in which all regional countries shall participate in. Also countries from outside the region and international organizations shall contribute in its arrangements.

- In the formulation of its overall security approach- to enhance their capacity to deter any attempts of intervention in their internal affairs committed by large neighboring state or states from outside the region.

المقدمة:

تشكل منطقة الخليج العربي أهمية جيوإستراتيجية سواء تعلق ذلك بأمن الممرات أو الموارد الطبيعية أو كلاهما وتمثل محوراً من محاور الصراع بين القوى الكبرى، سعياً وراء النفوذ والقوة، ولم تكن لتثار هذه القضايا قبل ذلك إلاّ عقب الحرب الثانية بعد إكتشاف البترول فيها، ذلك لأن أهميتها كانت تنصرف إلى العنصر الأول وهو الممرات في الفترة السابقة على الحرب، وبالتالي فإن الصراع حول هذه المنطقة بدءاً من البرتغال وانتهاءً بالولايات المتحدة الأمريكية مروراً ببريطانيا وروسيا ما هو إلا تعبير عن هذه الأهمية فإذا أضفنا ظهور البترول فسوف نجد أن هذه الأهمية قد تضاعفت، ينطبق هذا الوضع على التغيرات الدولية التي حدثت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والذي أُطلق عليه مصطلح "النظام الدولي الجديد" وكانت نتيجة هذه التغيرات إنهيار الكتلة الشرقية، ومنظومة الدول الاشتراكية، وأزمة الخليج الثانية عام 1991 وأحداث الحادي عشر من أيلول 2001، واحتلال أفغانستان 2001، فإحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية 2003، وما تقوم به إسرائيل في الأراضي الفلسطينية، وحرب إسرائيل على لبنان سنة 2006، والحرب على غزة 2008. ولا يمكن الحكم بأن هذه الأحداث وحدها هي التي كانت نتيجةً لظهور "النظام العالمي الجديد"، بل كانت هنالك تراكمات، بدأت بالظهور في السبعينيات وتسارعت خلال الثمانينيات، عندما أجتاحت رياح التغيّير بلدان أوروبا الشرقية، وفي مطلع التسعينيات، بتفكك الإتحاد السوفيتي إلى جمهوريات مستقلة.

وفي ضوء الأهمية الإستراتجية والجيوسياسية وخصوصاً فيما يتعلق بأمن الطاقة العالمي فقد شكل أمن الخليج أحد أهم القضايا التي حظيت بالإهتمام على المستوى الإقليمي والدولي وقد تضاعف التركيز على أمن الخليج في ضوء الإحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003، والبرنامج النووي الإيراني مما ساهم بشكل مباشر في إبراز قوة إيران وجعلها من القوى الإقليمية المؤثرة في المنطقة يضاف ذلك دور القوى الإقليمية (تركيا وإسرائيل) حيث أن أبعاد الصراع العربي الإسرائيلي تؤثر على أمن وإستقرار الخليج العربي، وقد شكلت الثورات العربية في 2011 محدد مؤثر على أمن الخليج سواء فيما يتعلق بالتكوين الإجتماعي لدول الخليج أو من خلال حالة عدم الإستقرار في الدول المجاورة لدول الخليج وخصوصاً اليمن والعراق وسوريا .

وفي ضوء ما سبق تسعى الدراسة للوقوف على تأثير المتغيرات الإقليمية المرتبطة (الإحتلال الأمريكي للعراق، تداعيات البرنامج النووي الإيراني، تراجع عملية السلام في الشرق الأوسط، الدور الإقليمي التركي والإيراني في المنطقة، ثورات الربيع العربي) على أمن الخليج العربي.

مشكلة الدراسة:

أرتبط أمن الخليج العربي إلى حد بعيد باختلال توازن القوى بين دول مجلس التعأون الخليجي منفردة وكل من إيران والعراق، وعمق المصالح الدولية في الخليج (النفط والغاز والموقع الإستراتيجي)، وهي أسباب مباشرة تزيد من درجة تعقيد فرص تحقيق أمن إقليمي خليجي مستقر. فإختلال توازن القوى دفع كل من إيران والعراق، في مراحل مختلفة لتهديد أمن الدول الست أعضاء المجلس، كما أنه يدفع هذه الدول إلى الاعتماد على القوى الدولية مما ساهم في تزايد درجة التعقيد في الأمن الخليجي.

يثير موضوع البحث المتعلق بأمن الخليج في القرن العشرين وخصوصاً على ضوء ارتباطه بالقضايا الإقليمية من الناحية البنيوية والجغرافية والديمغرافية والأمنية، إشكاليات ترتبط بمفهوم أمن الخليج والأدوار الإقليمية والتي تتنافس مع الأدوار الدولية ، ويعكس مستوى التداخل بين دول الخليج ودول الإقليم والتي أبرزتها الحرب الأمريكية على العراق في 2003، والتداعيات المباشرة وغير المباشرة للبرنامج النووي الإيراني، والصراع العربي الإسرائيلي، وأكدتها الثورات العربية بإدخالها مفاهيم جديدة للأمن الإقليمي الخليجي تقوم على إدراك متغيرين أساسيين جديدين في معادلة الأمن الخليجي. المتغير الأول يتعلق بمصادر التهديد، حيث فرضت مصادر التهديد الداخلية نفسها بما يفوق أو بما يعادل أو يوازن مصادر التهديد الخارجية، فحتماً سيكون للقوة الذاتية أو للأمن الجماعي للمجلس دوره الفاعل والأساسي الجديد في معادلة تحقيق هذا الأمن، أن تحقيق الأمن في مفهومه الجديد لن يعتمد بالدرجة الأولى على الوسائل الأمنية فقط، بل يعتمد على أدوات سياسية اجتماعية اقتصادية وثقافية وإعلامية تتواءم مع المطالب والضغوط ذات العلاقة بمصادر التهديد الداخلية للأمن: المصادر السياسية والمصادر الاجتماعية والمصادر الثقافية. أما المتغير الثاني فيتعلق بتصاعد التنافس بين القوى الإقليمية (تركيا – إيران) مع القوى الدولية على أمن الخليج العربي.

أسئلة الدراسة:

تحأول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: ما مستوى تأثير المتغيرات الإقليمية وتداخلها (الإحتلال الأمريكي للعراق ، تداعيات البرنامج النووي الإيراني، تراجع عملية السلام في الشرق الأوسط، الدور الإقليمي التركي والإيراني في المنطقة، ثورات الربيع العربي) على أمن الخليج العربي في الفترة 2003-2014؟

وينبثق من السؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي ملامح التغيير في أمن الخليج ؟ وما هي المحددات الأكثر تأثيراً على مفهوم الأمن الجماعي لدول الخليج العربي؟
2. هل هناك تأثير للتحولات الإقليمية على مفهوم وأبعاد ومصادر التهديد المؤثرة على أمن دول مجلس التعأون لدول الخليج العربي واستقراره؟
3. هل أنماط تفاعل المجلس ودوله مع هذه التحديات الجديدة والمتجددة اختلفت عن كل ما سبقها من تفاعلات للمجلس بعد عام 2003؟
4. كيف أثرت ثورات الربيع العربي وتداعياتها وأصداؤها على إدراك دول مجلس التعأون الخليجي لمفهوم الأمن الوطني والإقليمي ، وهل مازالت للمجلس أدوار مرجوة وآفاق لمستقبل جديد بعد كل ما حدث أم أن أطراً أخرى بديلة يمكن أن تحل محله؟
5. ما هي الرؤية المستقبلية لأمن الخليج في المرحلة المقبلة ؟

أهداف الدراسة ومبرراتها:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد أبرز ملامح أمن الخليج العربي وتطوراته في الفترة 2003-2014
- التعرف على أهم المتغيرات الداخلية المؤثرة على أمن منطقة الخليجي العربي
- تقييم المتغيرات المؤثرة على أمن منطقة الخليج العربي
- تحديد أهم المتغيرات الاقليمية وأكثرها تأثيراً على أمن منطقة الخليج العربي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة تكمن في استقراء واستشراف الأطر المفاهيمية النظرية والواقعية لأمن واستقرار منطقة الخليج من منظور واقعي ومستقبلي في ضوء التفاعلات الإقليمية سواء على مستوى الخليج العربي أو الوطن العربي بشكل عام، في مرحلة تشهد بداية الاستقرار لتشكل النظام الإقليمي العربي والخليجي مما يدفع باتجاه تحليل وفهم التحولات النظرية والمفاهيميه للأمن الوطني والإقليمي لمنطقة الخليج العربي لاسيما في ظل تعاظم الدور التركي والإيراني وعدم الاستقرار السياسي في كثير من الدول العربية مما يدفع باتجاه التركيز على الأمن والاستقرار الداخلي لدول الخليج العربي باعتبارها تشهد صراعاً إقليمياً ودولياً كبيراً.

فرضيات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من الفرضية التالية:

هنالك علاقة ارتباطية بين المتغيرات الداخلية والخارجية وأثرها على أمن الخليج العربي ، وإن التفاعلات الداخلية على مستوى دول الخليج العربي سواء على المستوى القُطري أو الجماعي والمرتبطة بالعملية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ستشكل المحدد الرئيسي لأمن الخليج العربي في المنظور المستقبلي.

من هنا يمكن تحديد متغيرات الدراسة كما يلي:

أولاً: المتغير المستقل : المتمثل بأمن منطقة الخليج العربي من الناحية المفاهيمية والنظرية والواقعية في ضوء التفاعلات الداخلية والخارجية والمرتبط بالمتغيرات الإقليمية.

ثانياً: المتغير التابع : المتغيرات الإقليمية والمرتبطة بشكل مباشر بالنظام الإقليمي الخليجي (الإحتلال الأمريكي للعراق 2003 ، تداعيات البرنامج النووي الإيراني ، تراجع عملية السلام في الشرق الأوسط، الدور الإقليمي التركي والإيراني في المنطقة، ثورات الربيع العربي 2011-2013) .

منهجية الدراسة:

تستخدم الدراسة المناهج التالية وهي المنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي وتطبيق نظرية الأمن لتغطية موضوع الدراسة حيث سيتم استخدام المناهج التالية:

المنهج التحليلي: يركز هذا المنهج على الفهم الصحيح للتطورات المحلية والإقليمية والدولية من خلال التعرف على غرض الدولة وأهدافها وتسلسل مصالحها وأولوياتها الإستراتيجية، وتحليل الظواهر المتكررة في سياسات الدول الأخرى. فبواسطة التعرف على أهداف الدولة، يمكن تصنيف وترتيب مصالحها وفقاً لنظام الأولويات، فهناك مصالح يجب أن يدافع عنها بأي ثمن، ومصالح يحافظ عليها في ظروف معينة، ومصالح لا يمكن الدفاع عنها ولا المحافظة عليها، فعلى صانع القرار السياسي أن يضع أولاً تسلسلية مصالحه، ثم يدرس التسلسلية في مبادئ سياسات الدول الأخرى وتصرفاتها. حيث أن هذه الدراسة سوف تستخدم هذا المنهج في فهم تأثير التداعيات الإقليمية على أمن واستقرار منطقة الخليج العربي.

المنهج الاستقرائي: يقوم هذا المنهج على أساس دراسة وتحليل معطيات المرحلة الحالية التي يمر بها أمن الخليج العربي وتطوره من مختلف الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وانعكاسات تأثير الثورات العربية على أمن الخليج العربي بهدف الوصول إلى استشراف مستقبل أمن الخليج العربي في المرحلة المقبلة بناءً على ما سيتم التوصل إليه من تحليل لأمن الخليج العربي في المرحلة الحالية.

مصطلحات الدراسة:

- **الخليج العربي:** سمي الخليج العربي بـ الخليج الفارسي والبحر الأدنى والبحر المرّ، وأرض الله، وأرض البحر وخليج البصرة، وخليج القطيف، وخليج البحرين، وخليج عُمان. يقع الخليج العربي بين دائرتي عرض (16) و (31) درجة شمالاً ويظهر هذا الموقع أن للخليج العربي قوة جيوستراتيجية كبيرة، كونه أحد العناصر الرئيسية في التوازن الإستراتيجي الدولي منذ سنين طويلة، ويعد الخليج العربي حالياً من الخلجان الدولية أي جزءاً من أعالي البحار، وتكون

للسفن حرية المرور فيما عدا الجزء الذي يخضع للاختصاص الإقليمي للدول الساحلية المطلة على الخليج. (المرهون، 2003: 5)

- **الأمن الوطني:** قبل تحديد مفهوم الأمن الوطني ينبغي توضيح التداخل بين صفتي "الوطني والقومي" اللتان تستخدمان في الأدبيات العربية من وقت لآخر وبنفس المعنى. حيث يمكن القول أنه عندما تكون "الأمة" موحدة في دولة واحدة، فإن "الأمن الوطني" يتطابق مع "الأمن القومي"، ولا بأس من استخدام هذين التعبيرين ليؤديا نفس المعنى، لأن موضوعهما واحد، فالأمة لها نفس الوطن. ومثل هذا الوضع ينطبق على الأمن الوطني "أو القومي" الياباني والإيراني والأمريكي وغيرها من الأمم. ويختلف الأمر عندما تتكون الأمة من عدة دول أو أوطان، غير موحدة سياسياً، كما هو الحال بالنسبة للأمة العربية. فالأمن الوطني هنا لا يعني الأمن القومي، فالأمن الوطني يرتبط بأمن الدولة الواحدة أو القطر الواحد بينما الأمن القومي يرتبط بأمن الأمة العربية جمعاء. مع الإشارة أنه ليس بالضرورة في مثل هذه الحالة أن يكون الأمن القومي هو مجموع الأمن الوطني للأقطار والدول المكونة للأمة. ويعرف الأمن الوطني بأنه "تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تتهددهما داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحهما وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع".(الشهراني، 2003)
- **أمن الخليج العربي:** يعود استخدام مصطلح "الأمن" إلى نهاية الحرب العالمية الثانية؛ حيث ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحرب، وكان من نتائجه بروز نظريات الردع والتوازن، ثم أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1974، ومنذ ذلك التاريخ انتشر استخدام مفهوم "الأمن" بمستوياته المختلفة طبقاً لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية، لقد تعددت مكونات "الأمن" المطلق و"الأمن" القومي ولعل أهمها القدرة على الدفاع عن الذات، وحماية المكتسبات، ولم تعد هذه محددة بالقدرة العسكرية إذ دخلت عوامل أخرى منها التطور التقني والاقتصاد والجغرافيا والموارد الطبيعية، إن معالجة قضية الأمن في الخليج العربي تقتضي، طبقاً لما سبق، مقاربة قضية الجيوبولتيكس والجيوستراتيجيا والموارد الطبيعية ومن ذلك ما يمثله الخليج العربي من أهمية إستراتيجية في منطقة ملتهبة.
- **الأمن الإقليمي:** يعرف بأنه أمن إقليمي بمعنى أنه يخص مجموعة من الدول المتجاورة المنتمية إلى إقليم واحد (دول الخليج العربية، العراق، إيران). وقد برز مفهوم الأمن الإقليمي

في أدبيات العلاقات الدولية في ثلاثينيات القرن العشرين. وجاء ليعبر عن السعي المشترك لمجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم جغرافي–سياسي واحد للتعأون العسكري فيما بينها بهدف منع إمكانية نشوء فراغ أمني يسمح بتدخل خارجي. (المبارك،1999).

- **المتغيرات المحلية:** هي المتغيرات الناشئة من داخل إقليم الدولة وتتمركز تأثيراتها داخل المحيط الجغرافي لها، وأهمها قضايا الانتماء والوحدة الوطنية، وقضية الثقافة المجتمعية، وقضية العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة، وقضية الإرهاب والانحراف السياسي داخل المجتمع.(الكيالي،1990) .
- **المتغيرات الإقليمية:** هي المتغيرات الناشئة في الإطار الإقليمي المحيط بالدولة، وهو هنا الإقليم الخليجي الذي يشمل دول الخليج العربية والعراق وإيران، وأهم هذه المتغيرات،(الإحتلال الأمريكي للعراق، تداعيات البرنامج النووي الإيراني، تراجع عملية السلام في الشرق الأوسط، الدور الإقليمي التركي والإيراني في المنطقة، ثورات الربيع العربي) .
- **ثورات الربيع العربي:** وصف الأحداث التاريخية التي تشهدها المنطقة العربية بالربيع العربي فيه الكثير من التبسيط الذي ربما يخل بقيمة هذه التحولات التأسيسية، كما أن مصطلح "الربيع" تم نقله من تجارب ثورية وإصلاحية عالمية مختلفة في مساراتها وحيثياتها عما يحدث حالياً في عموم الوطن العربي. فقاموس أكسفورد يذكر كلاً من الربيع البولندي عام 1956 و1982، وربيع سيول الكوري عام 1979 وربيع براغ 1968، لكن مصطلح "الربيع العربي" يوحي بأمور إيجابية أبرزها انتهاء مرحلة البيات والركود والسكون وعودة الحياة والنهضة واليقظة والازدهار. ومهما كان الأمر بالنسبة إلى دلالات مصطلح الربيع العربي فإن أول ذكر له جاء في مقالة لمارك لينش نشرت في مجلة "فورن بولسي" في 6 كانون الثاني 2011، انتشر وتدأولته سريعاً في وسائل الإعلام عربية وعالمية، وأصبح من العصي تجأوزه. واستحسن البعض مفهوم الربيع العربي لاحتوائه على دلالات إيجابية، وتم اطلاق أوصاف عدّة للتحولات العربية في سنة 2011، ومن هذه الأوصاف التي أطلقت على هذه المرحلة الانتفاضة العربية واليقظة العربية والثورة العربية، والاحتجاجات العربية، وتحولات 2011. لكن أحداث عام 2011 وصفت أيضاً بصفات أكثر دقة كثورة "ارحل" نسبة إلى أهم شعار من شعارات الشارع العربي المطالبة برحيل الرئيس ونظامه وأن الشعب قد مل من بقائهما. واستخدمت كلمة "هبة" و"هبة عربية" التي هي اشتقاق لكلمة هب ويهب. بيد أن هذه الكلمة لم

تجد أصداء إيجابية، وبعيداً عن الوصف الدارج "الربيع العربي" فإن الشعوب العربية اختارت مصطلح "الثورة" وانحازت له لوصف ما تقوم به في تونس ومصر وسوريا وليبيا واليمن وحتى البحرين(عبد الخالق،2012).

- **المنظور الإقليمي:** ويقصد به في هذه الدراسة رؤية الدول الإقليمية (إيران، إسرائيل، تركيا) لأمن وإستقرار منطقة الخليج العربي.
- **المنظور العربي:** ويقصد به رؤية الدول العربية لأمن وإستقرار منطقة الخليج العربي في ظل الثورات العربية وستركز الدراسة على رؤية (مصر، دول المغرب العربي، الأردن، العراق، اليمن، تونس).
- **المنظور الدولي:** ويقصد به رؤية القوى الدولية الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، الإتحاد الأوروبي) تجاه أمن واستقرار منطقة الخليج العربي.
- **الأمن الإقليمي:** هو "إدراك مجموعة من الدول تتباين أوزانها النسبية وأنظمتها السيايسة، وتنتمي إلى إقليم جغرافي واحد لضرورة إيجاد صيغة أمنية لإدارة الصراعات وضبطها فيما بينها، للحيلولة دون تفقمها بما يهدد مصالحها الحيوية، بل وجود إحداها إذا كانت تصنف ضمن مفهوم الدول الصغرى، ويتباين هذا الإدراك من إقليم إلى آخر، وفقاً لطبيعة الوحدات المكونة له من ناحية، والعلاقات في ما بينها من ناحية ثانية، والعلاقة بين الإقليم ونظام الأمن العالمي من ناحية ثالثة"، ويتم التعبير عن ذلك الإدراك بمؤسسات وإجراءات لهذا الأمن من أجل استمراريته.

الفصل الأول

الإطار النظري والدراسات السابقة

تعد قضية الامن والاستقرار في منطقة الخليج العربي أحد أهم التحديات التي تواجه دول مجلس التعأون لدول الخليج العربي ، وبخاصة في ظل إدراك تلك البلدان الفجوة الجيوبوليتيكية مع الأطراف الإقليمية الأخرى (إيران، العراق)، الأمر الذي يدفع دول المجلس إلى إيلاء البعد الدولي أهمية بالغة ضمن سياستها الدفاعية، وهو ما عكسته الاتفاقيات الأمنية الثنائية بينها وبين الدول الغربية الكبرى، التي وقعت عام 1991 ويتم تجديدها كل عشرة أعوام. إلا أن الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وما ترتب عليه من تداعيات أهمها فشل الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق أهدافها ومشروعها الشامل الذي تم بمقتضاه ذلك الغزو، قد أوجد ان وازع الشك لدى مجلس التعأون الخليجي في قدرة الولايات المتحدة على البقاء بوصفها القوة الوحيدة ذات القدرة على حماية أمن الخليج، ومن ثم كان قبول أربعة من بلدان الخليج (الكويت، البحرين، قطر، الإمارات) مبادرة استانبول للتعأون مع حلف الشمال الأطلسي (الناتو) في عام 2004 تطوراً نوعياً في علاقة أمن منطقة الخليج بالأمن العالمي، وبخاصة تأثير ذلك في إمكانية إيجاد هيكل أمني إقليمي لتلك المنطقة، أخذاً في الاعتبار أن كلاً من العربية السعودية وعُمان ظلت خارج إطار تلك المبادرة، فضلاً عن أن المبادرة لم توجه إلى بلدان الإقليم الخليجي ككل، بما فيها إيران والعراق.

وسوف يتم تناول موضوع الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

إن منطقة الخليج العربي كانت محل اهتمام السياسيين والمؤرخين والباحثين والعسكريين أكثر من أي منطقة في العالم، بفضل الموقع الممتاز للخليج العربي، ودوره البارز في التجارة العالمية، مما أدى إلى تنافس الدول الكبرى السيطرة عليه واستعماره منذ فترة مبكرة من التاريخ، إذ ثُبت أن من يسيطر على الخليج العربي يسيطر في الوقت نفسه على شبكة المواصلات الجوية والبحرية والبرية بين الشرق والغرب لاسيما بعد تطور وسائل المواصلات.

شهدت منطقة الخليج العربي بسبب موقعها الإستراتيجي وإمكانياتها المادية الهائلة دخول أولى المواجهات الاستعمارية الأوروبية في سعي هذه القوى لتأمين مصالحها في المنطقة، والتي تتمثل في تأمين الملاحة، وضمان أسواق تجارية مربحة، وكان البرتغاليون قد سبقوا غيرهم من الأوروبيين في الوصول إلى الخليج العربي، ثم تلاهم الهولنديون والفرنسيون، ثم جاء الإنكليز(أمين، 1986)، إذ توغلوا في المنطقة وأخذوا يحتلون أغلب موانئ الخليج العربي المهمة وجزره، وبنوا قلاعاً منيعة فيها. (Fenelon, 1967: 10)

إن دراسات "الأمن الوطني" لا زالت حديثة النشأة وتحتاج إلى مزيد من النضج والتطوير، إلا أن العقود الأخيرة قد شهدت محأولات في هذا المجال، وفي معظم الحالات اقتصر الحديث عن قضايا الأمن سواء أكان قومياً أو وطنياً على الباحثين العسكريين أو أولئك الذين كانوا يعتقدون بأن الأمن هو قضية تختص بها الأجهزة الأمنية والعسكرية فقط، وقد نتج عن هذا أن اقتصرت دراسات الأمن الوطني على الكليات والمعاهد العسكرية، ولم يتطرق الفكر السياسي إلى هذه الظاهرة إلا حديثاً، وفي الستينات أخذت بعض المعاهد والجامعات ومراكز الدراسات الإستراتيجية تخصص حيزاً كبيراً لدراسة قضايا الأمن الوطني (National Security) (Romm, 1993: pp. 3-5)، وتُعد الدراسات المعمقة عن هذه القضايا وتوسع مجال الاهتمام بها، وبقدر ما أصبح هناك اتفاق على أهمية قضايا الأمن الوطني لأي دولة، بقدر ما ظل الاختلاف قائماً حول العديد من المسائل التي تدخل في صلب هذا الموضوع، وأول هذه الاختلافات هو عدم الاتفاق على معنى محدد لموضوع الأمن، فالأمن بالنسبة للعسكريين يعني تسخير مقدرات الدولة لحماية وجودها من الأخطار الداخلية والخارجية. أو كما يعرفها بعض العسكريين: "تأمين الدولة من الداخل ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لشعبها

حياة مستقرة توفر له استغلال أقصى الطاقات للنهوض والتقدم والازدهار" (القباع، 1990: ص ص 349-350).

يتكون إصطلاح الأمن الوطني من عنصرين، عنصر الأمن، وهو في اللغة نقيض الخوف، أما الشق أو العنصر الثاني لهذا المفهوم فهو كلمة وطني وهي هنا يعنى الدولة بعناصرها الثلاثة؛ الأرض، والسلطة، والشعب (إدريس، 2000: ص26).

من الناحية اللغوية تشير معظم معاجم اللغة إلى أن كلمة أمن تعني الشعور بالاطمئنان وعدم الخوف، ومن الطبيعي في ضوء هذا المدلول اللغوي للكلمة أن يعني الأمن عند الفرد العادي معنى موافقاً، وهو غياب العنف والمخاطر التي تهدد الشخص وحقوقه أو بعبارة أخرى، عدم خوف الشخص من التعرض للإكراه والأذى الجسدي (الشقحاء، 2004: ص13).

اختلف الفقهاء وأصحاب الاختصاص في تحديد مفهوم الأمن الوطني، وانقسموا بشأنه الخصوص إلى مذاهب شتى، وهذه التهديدات هي بالأساس عسكرية وتحتاج بالعادة رداً عسكرياً، وهذا الافتراض يلخصه الصحفي الأمريكي "والتر ليبمان" بقوله: " تكون الأمة آمنة بالقدر الذي تكون فيه بعيدة عن خطر التضحية بالقيم الأساسية لها إذا ما أرادت أن تتجنب الحرب، وأن تكون قادرة إذا ما تعرضت للتحدي أن تحافظ عليها من خلال الانتصار بتلك الحرب". وكما يظهر من المقولة السابقة فإن التعريف الواقعي للأمن يهتم بقدرة الدولة على ردع وهزيمة أي هجوم خارجي ذو طبيعة عسكرية خصوصاً. وتنظر المدرسة المثالية أو الليبرالية إلى الأمن بطريقة مختلفة إذ تركز على أمن الدولة الداخلي بدلاً من أمنها الخارجي، إذ تركز اهتمامها بشكل أساسي على المساواة بين الأمن الوطني وأمن النظام، فأمن الأجزاء لا يمكن تمييزه عن أمن النظام ككل. فالوصول إلى الدرجة التي يحقق فيها أمنها ورفاهيتها يعتمد كل على الآخر، ولكي يتم الوصول إلى السلام الأبدي ذو المعنى، فإن النظام الدولي والنظام الوطني يجب أن يتم الحفاظ عليه، وهذا التعريف لا يختلف كثيراً عن التعريف الواقعي فتركيزه لا يزال على الدولة باعتبارها وحدة التحليل، والتهديد الخارجي ذو الطبيعة العسكرية يعتبر الموضوع الرئيسي الذي يجب مواجهته لضمان أمن الدولة.(Lippman,1981)

وتعرف دائرة معارف العلوم الاجتماعية الصادرة في عام 1968 الأمن الوطني تعريفاً مشابهاً، وإن تغيرت الألفاظ، فتقول أن الأمن الوطني يعني : " قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من

التهديدات الخارجية" ، أما دائرة المعارف البريطانية، فتعرف الأمن الوطني بأنه: " حماية الأمة من خطر السيطرة بواسطة قوة أجنبية " . كما عرفت موسوعة السياسة الأمن الوطني بأنه: " تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي" (دائرة المعارف البريطانية، 1985).

مستويات الأمن الوطني :

هناك ثلاث مستويات للأمن الوطني هي:

1- مستوى داخلي: يتعلق بحماية المجتمع من التهديدات الداخلية وبالذات تلك المدفوعة أو المدعومة بقوى خارجية، وأن العنصر المحدد في هذا الصدد أن تكون أهداف النظام السياسي معبرة عن القيم الجماعية للشعب وقناعاته، وأن تكون سياساته محققة للقدر الكافي من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وأن تسمح مؤسساته بتوفير القنوات اللازمة للمشاركة الشعبية .

2- مستوى إقليمي: يرتبط بعلاقات الدولة مع الدول المجأورة من نفس الإقليم أو المنطقة الجغرافية، وهو ما يطلق عليه في دراسة العلاقات الدولية بالنظام الإقليمي.

3- مستوى عالمي أو دولي: ويشير إلى شبكة علاقات الدولة في المحيط الدولي وطابع تحالفاتها الدولية وبالذات مع القوى العظمى، وإن قدرة الدولة لتحقيق أمنها تتأثر بخصائص النظام الدولي السائد وطبيعة العلاقات بين الدول الكبرى.

تشدد المدرسة الواقعية (بفرعيها الكلاسيكية والهيكلية) على أن الدول القومية هي الفاعل الرئيسي في السياسة الدولية، في ظل وجودها في نظام دولي فوضوي تنافسي تحكمه الصراعات والتنافس بين وحداته، ولا توجد سلطة عليا تمارس ضغوطاً على الحكومات الوطنية وإرغامها على تبني سياسات بعينها، فإنها لا تهتم سوى بتحقيق وضمان أمنها وبقائها عن طريق توسيع نطاق حيازتها من القوة المادية ودعم استقرارها المحلي وتقوية بنيتها الداخلية بصورة تضمن حماية نظامها السياسي واستقلالها وسيادتها الخارجية وإن كانت المدرستان تفرقان في تركيزهما على مستويات التحليل فبينما تركز الواقعية الهيكلية على مستوى التحليل الثالث (مستوى النظام) بمعنى تأثير الضغوط التي يمارسها النظام الدولي (البيئة الدولية) على تحديد سلوك الدول الخارجي وطبيعة سياستها الداخلية فإن الواقعية

الكلاسيكية وإنطلاقا من الحقيقة القائلة بأن "كل السياسات محلية، تركز على دراسة متغيرات المستوى التحليلي الأول والثاني (مستوى الأفراد والوحدات) مثل دور القادة والأفراد وتركيبة المجتمع المحلي ودور المؤسسات المحلية في تحديد سلوك الدول وفعلها الخارجي (Bueno,2002:20).

تطور الدراسات الأمنية:

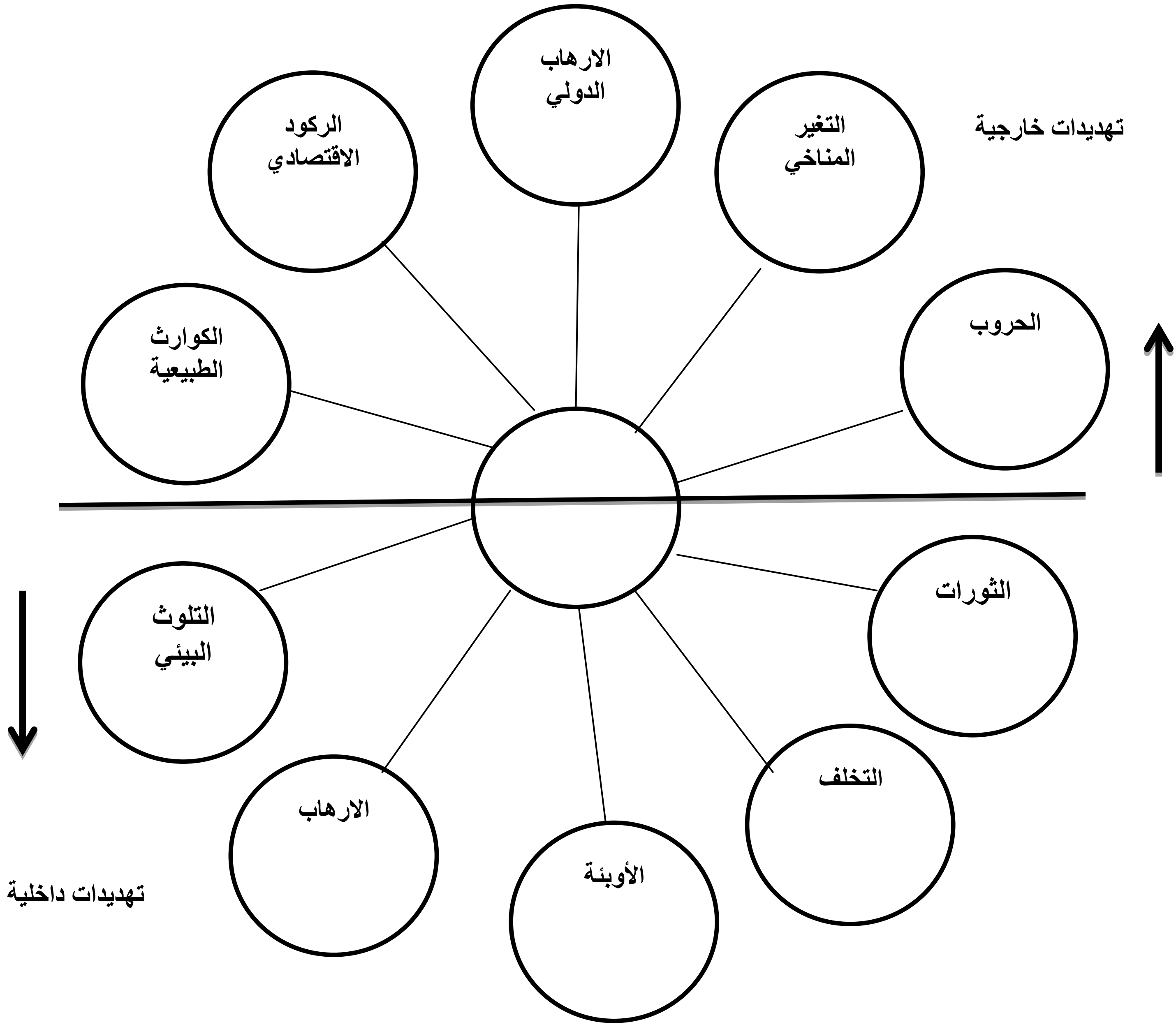
بدأ الاهتمام بدراسة الأمن بصورة علمية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، نتيجة التطورات العلمية في مجال السلاح والتكنولوجية العسكرية، ومنذ ذلك الوقت مر حقل الدراسات الأمنية بأربعة مراحل تاريخية هي على النحو التالي:

- المرحلة التقليدية: حين تم تعريف الأمن على أنه "صور التهديد الذي تواجه الدول من منظور استراتيجي وعسكري أو الذي يواجه النظام الدولي من منظور احتمالات حل الصراعات الدولية وتجنب (أو الانتصار) الحروب، ومن أهم المفاهيم التي أوجدتها هذه المرحلة الردع والمعضلة الأمنيه، وظهرت في بداية القرن الواحد والعشرين.
- المرحلة التحويلية: ظلت هذه المرحلة قائمة على الافتراضات التقليدية للواقعيين، إلا أنها قامت بتوسيع نطاق البحث وطورته باستخدام مناهج واقترابات مختلفة وإن عاب عليها البعض إنها لم تواجه أية انتقادات لهذه المرحلة بل وقامت بتبني نفس الافتراضات والمفاهيم والمناهج والوظائف ولم تحأول تقديم جديد في مجال الدراسات الأمنية، وظهرت في مرحلة الحرب الباردة. (أبو زيد،2012: 9-10)
- المرحلة البديلة: تم خلالها التركيز على دراسة ظاهرة غير متجانسة ومتعددة الجوانب مثل "الأمن القومي"، وقد حأولت هذه المرحلة الربط بين المرحلتين السابقتين، عن طريق دمج الخصائص والسمات العامة لكلاهما في إطار واحد متماسك وذلك عن طريق ربط مفهوم الأمن مع مستويات أخرى متداخلة من الأمن البنائي، أمن النظام والأمن الإستراتيجي. حيث تواجه الدول من هذا المنظور تهديدات من أعلى (مبادرات وسياسات وأفعال هجومية عدوانية) ومن أسفل (ضغوط الافراد والجماعات والمنظمات على الدولة الحرب الأهلية، الثورات وغيرها) أو استراتيجية (توسع وعدوانية الدول الأخرى)، وظهرت في مرحلة الحرب الباردة.

- المرحلة الشاملة: والتي بدأت بوادرها منذ ظهور تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة عام 1994، والذي دعى خلاله لإلقاء الضوء على أمن البشر باعتبارها أهم القيم الواجب الحفاظ عليها وتأمينها والدفاع عنها حيث بدأ العلماء يركزون على دراسة متغيرات غير عسكرية غير عنيفة وآثارها على الدولة مثل الفقر، التخلف ، الأمراض، الأوبئة، التغيرات البيئية، التلوث البيئي، الأمن لاشخصي..الخ، بصورة تجعل من البشر محور للدراسات الأمنية، وليس الدول أو النظام الدولي كما ظل سائداً طوال المراحل الثلاثة السابقة من عمر الدراسات الأمنية، وظهرت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. (Buzan, 1991: 432).

الشكل رقم (1)

أشكال التهديات الموجهة للدول



يشير الشكل السابق إلى عوامل التهديد الداخلي والخارجي التي تؤثر على الامن الوطني للدول حيث يلاحظ ان أكثر العوامل الخارجية المهددة للأمن الوطني هي الإرهاب الدولي والحروب الركود لاقتصادي، والكوارث الطبيعية والتغير المناخي، بينما كانت عوامل التهديد الداخلي هي الثورات والتخلف الاقتصادي والاجتماعي وانتشار الارهاب، والتلوث البيئي والأوبئة.

مفهوم نظام الأمن الإقليمي الخليجي

بدأ الاهتمام بدراسة الأمن القومي بعد الحرب العالمية الثانية فقد إهتمت كل من المدرسة المثالية والواقعية بدراسة الأمن الوطني. فالمدرسة المثالية "أكدت على التعأون وعدم استخدام القوة المادية والقمع، فالقوة الأخلاقية والالتزام الأدبي أكثر ثباتاً لتحقيق الأمن والاستقرار، فأمن الأمة الحقيقي يعتمد على تشجيع وتعأون الدول فيما بينها".أما المدرسة الواقعية فتؤكد على "أن المجتمع الدولي والعلاقات الدولية يرتكزان على الصراع المستمر، فالقوة المادية هي القاعدة التي بها ومن خلالها تتحقق المصلحة القومية دون الاكتراث بمصالح الدول الأخرى، وأن القوة تصنع الحق". أما المدرسة الإستراتيجية، فهي ترى في تعريفاتها للأمن القومي، بأنه الربط بين الأمن والإستراتيجية العسكرية حيث سيطرت المتغيرات العسكرية تاريخياً على مفهوم الأمن القومي وربطته بنظريات القوة والردع. ومن رواد هذه المدرسة (كليم وفولك) حيث يشيران إلى أن الأمن القومي يعني قدرة الدولة على دحر الهجوم الخارجي، والذي تتعرض له (فولك، 1981: 9) .

وينظر (ولفرز) للأمن القومي من ناحية موضوعية (حماية القيم التي سبق اكتسابها)، بينما يعني من الزأوية غير الموضوعية (غياب الخوف عن تلك القيم من أي هجوم) أي أنه يرى (غياب شر عدم الأمن) (Amold, 1962: 147) ويركز (نيوكولاس سبكمان) على أن الأمن القومي يعني حماية إقليم الدولة والدفاع عن استقلالها وسيادتها والمحافظة على الكرامة الوطنية. (Spikeman, 1949: 17)

أما المدرسة المجتمعية الإستراتيجية، فترى أن الأمن لا يخص جانباً معيناً، وإنما أصبح مسؤولية اجتماعية وتضامنية جماعية ومقياس لدرجة الرقي والتقدم، وهو يمثل واجباً تتأكد أهميته بتضافر جهود كافة الأجهزة والمؤسسات الاجتماعية في المجالات التربوية والثقافية والنفسية والإعلامية، والقيام بدور إيجابي فعال في ترشيد القيم والسلوك وتعميق أسس الانضباط العام والتصدي

للأنماط السلوكية الشاذة والمنحرفة والممارسات الخاطئة في إطار تخطيط متكامل لدعم الاستقرار، لذلك أصبح الأمن قضية شاملة متعددة الأبعاد تشمل الكيان الاجتماعي وعلاقاته المختلفة. (المشاط، 1983: 8)

وكذلك فإن التهديد الأمني للدول لا يكمن في احتمالات العدوان الخارجي فحسب، وإنما كذلك في تحديات داخلية تجعل من أمنها الخارجي انعكاساً لأمنها الداخلي. (الرمضاني، 1988: 65)

إن المدرسة المجتمعية لا تستبعد الجانب العسكري، وإنما تضعه في إطار مجتمعي أوسع وبالتفاعل مع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ويرى الدكتور صباح محمود محمد أن الأمن القومي يقصد به تعبئة الموارد الاقتصادية والبشرية وتهيئة جميع إمكانياتها، لامتلاك القوة بما يحقق أهدافها والحفاظ على استقلالها وكيانها، وردع العدوان الخارجي. وفي الاتجاه نفسه عَد وزير الدفاع الأمريكي الأسبق روبرت مكنمارا، أن الفقر يضر بالأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية ويصل إلى تعريف للأمن القومي مؤداه أن "الأمن القومي يعني التنمية، فالأمن ليس هو تراكم السلاح بالرغم من أنه قد يشتمل عليها والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحتوي عليه. إن الأمن القومي هو التنمية ومن دون التنمية لا محل للحديث عن الأمن". (مكنمارا، 1970: 15)

المفهوم النظري للأمن الإقليمي :

يعد مفهوم الأمن الإقليمي مفهوماً وسيطاً بين الأمن الفردي والوطني والأمن الجماعي أو الدولي، ويتداخل مع كلا المفهومين. وقد اختلفت التعريفات ووجهات النظر حول مفهوم الامن الاقليمي ، بتعدد مناهج دراسته وتوجهات دارسيه، وفي هذا السياق يميز عبد المنعم المشاط بين أربعة مستويات لمفهوم الامن (المشاط، 1993: 21-22):

المفهوم الأول: الأمن الفردي: ويركز هذا المفهوم على أمن المواطن الفرد وتوفير الحماية والاستقرار ضد ما يهدد أمنه وأمانه واحترام حقوقه وسلامته الشخصية.

المفهوم الثاني : الأمن الوطني: ويركز هذا المفهوم على أمن الدولة الوطني/ القومي، وقدرتها على الدفاع عن استقلالها السياسي، واستقرارها الداخلي، وحماية الامن الوطني من أهم مسؤوليات الدولة ، إذ يستهدف تحقيق مصالح الدولة القومية كما تحددها بإدارتها.

المفهوم الثالث: الأمن القومي/ الإقليمي: ويتكون هذا المفهوم من شقين يتعلق الشق الأول بالمفهوم الواسع لأمن منطقة ما، كالمنطقة العربية بشكل عام أو منطقة جنوب شرق اسيا، وما يرتبط بالتهديدات والتحديات التي تؤثر على الامن ككل. أما الشق الثاني فيتعلق بأمن عدد محدد من الدول داخل نظام إقليمي واسع، ويرتبط بأمن اقليمي لمجموعة من الدول التي تنطوي تحت مضلة واحدة مثل مجلس التعأون الخليجي أو الإتحاد المغاربي.

المفهوم الرابع: الأمن الجماعي (في الاطار العالمي– الدولي) وهو ذلك النوع من الأمن المنوط بالمنظمات الدولية، ومنها الأمم المتحدة، وينظم الميثاق المنشئ للمنظمة، ذلك الأمن وطبيعته.

عرف حامد ربيع الأمن الإقليمي بأنه "اصطلاح أكثر حداثة ظهر ما بين الحربين العالميتين، ليعبر عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى من خلاله وضع تعأون عسكري وتنظيمي لدول ذلك الإقليم لمنع أي قوة أجنبية أو خارجية من التدخل في ذلك الإقليم. وجوهر تلك السياسات هو التعبئة الإقليمية من جانب، والتصدي للقوى الداخلية على الإقليم من جانب آخر، وحماية الوضع القائم من جانب ثالث". (ربيع، 1984: 38)

وتوجد محأولة ثانية لتعريف هذا المفهوم من خلال الربط بين مكوناته، مثل مصطلح "الأمن" و"النظام" أو ما بين "الأمن" و"الشركات الأمنية"، حيث أن مصطلح "الشراكة الأمنية والإقليمية" عبارة عن ترتيب أمني داخل منطقة ما يستمد جذوره من خلال إجماع الدول على التعأون لتقليص العنف، وتعزيز الاستقرار والسلام بالمنطقة من خلال أنماط مختلفة من الاتفاقات والآليات، مثل المعاهدات الأمنية الرسمية والمنظمات الأمنية الدولية، بما في ذلك إجراءات بناء الثقة. وتعد جميع دول المنطقة تقريباً.(Fulvoi, 2004: 1)

انطلاقاً مما سبق، يقترح الباحث التعريف التالي للأمن الإقليمي، الذي سوف يرتكز عليه موضوع البحث، وهو: "إدراك مجموعة من الدول تتباين أوزانها النسبية وأنظمتها السياسية، وتنتمي إلى

إقليم جغرافي واحد لضرورة إيجاد صيغة أمنية لإدارة الصراعات وضبطها في ما بينها، للحيلولة دون تفاقمها بما يهدد مصالحها الحيوية، بل وجود بعضها خاصة الصغرى منها. ويتباين هذا الإدراك من إقليم إلى آخر، وفقاً لطبيعة الوحدات المكونة له من ناحية، والعلاقات في ما بينها من ناحية ثانية، والعلاقات بين الإقليم ونظام الأمن العالمي من ناحية ثالثة"، ويتم التعبير عن ذلك الإدراك بمؤسسات وإجراءات لهذا الأمن من أجل استمراريته.

وإنطلاقاً مما سبق أيضاً فالأمن الإقليمي الخليجي هو إدراك بلدان الإقليم الخليجي الثمانية (بلدان مجلس التعأون الخليجي والعراق وإيران) ضرورة إيجاد صيغة أمنية لإدارة الصراعات وضبطها، للحيلولة دون تفاقمها بما يهدد مصالحها الحيوية، مع الأخذ في الاعتبار المستجدات التي ترتبت على أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 والغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وأهمها ازدياد الصراع الدولي على منطقة الخليج، انطلاقاً من أهمية تلك المنطقة بالنسبة إلى دول العالم كافة.

ينظر إلى أمن الخليج بأنه أمن إقليمي بمعنى أنه يخص مجموعة من الدول المتجأورة المنتمية إلى إقليم واحد (دول الخليج العربي، العراق، إيران). وقد برز مفهوم الأمن الإقليمي في أدبيات العلاقات الدولية في الثلاثينات من القرن العشرين، وجاء ليعبر عن السعي المشترك لمجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم جغرافي – سياسي واحد للتعأون العسكري فيما بينها بهدف منع إمكانية نشوء فراغ إقليمي يسمح بتدخل خارجي (عبد العظيم، 2002: 43).ولقد ذهب باري بوزان إلى التوجه نفسه في استخدامه المصطلح المجمَّع الأمني لتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم، حيث اعتبره "يتضمن مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعياً بمعزل عن بعضها البعض". ويرى بوزان أن أغلبية الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية وليست عالمية، حتى وإن تعاملت مع القضايا العالمية، فإنها تميل إلى رؤية تلك القضايا من منظور إقليمي. فالإقليم بالتالي يسيطر على منظور الأمن، دون إلغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية الفاعلة والقوى العظمى في التأثير في المجمَّع الأمني. وعلى هذا، فإن مصطلح "المجمَّع الأمني" في فكرته الرئيسية هو بمثابة دعوة إلى اعتبار المستوى الإقليمي كوحدة تحليل رئيسية تنطلق من خلال القضايا الأمنية (الشهراني، 1999).

إن النظام الأمني الإقليمي هو بمثابة التعبير النظامي أو الحركي لمفهوم "الأمن" سواء كان على شكل سياسيات أم مؤسسات، وعليه فإن هذا النظام مرتبط بالمفهوم المتفق عليه لـ "الأمن"، حيث يتغير ويتطور بتغير وتطور ذلك الأمن ويتوقف استقرار وفعالية أي نظام أمني إقليمي على درجة عمق الالتزامات المتوازنة والمتبادلة التي يقوم عليها هذا النظام من جانب ومدى استعداد الدول المؤثرة داخل النظام لتقديم صلاحيات (قانونية– إجرائية) وموارد مناسبة لتشغيل مؤسساته بفاعلية من جانب آخر، فمسألة الصلاحيات ضرورية لفعالية تلك الأنظمة الأمنية حينما يتطلب منها معالجة قضية معينة، ودون توفير تلك الصلاحيات والموارد المناسبة لذلك، فإنه سوف يفشل هذا النظام في تحقيق الهدف الذي أنشئ من أجله.(عبد القادر ،2013)

وعلى الرغم من تلك الاختلافات، فإن الإشكالية تكمن في كيفية التمييز بين شروط قيام النظم الأمنية الإقليمية وشروط استمرارها ونجاحها. فإقامة نظم أمنية إقليمية ترتبط بشروط عامة تتصل بالتعأون الإقليمي في جزء منها، وشروط محددة ذات طبيعة خاصة تتصل بمجال التعأون، كما أن شروط استمرار تلك النظم وفاعليتها ترتبط مع أنماط التأثير في علاقاتها من حيث نشأتها أو استمرارها بالسمات النظامية التي تشكل ملامح الإقليم القائم في تلك المنطقة التي تشتمل على خمسة أبعاد هي: وحدات النظام، والتفاعل، والوسط، وحدود النظام، وهيكل النظام، فكل تلك الأبعاد لها تأثيراتها بصورة أو بأخرى في نشأة أو استمرار النظم الأمنية الإقليمية، التي يمكن تحليلها وفقاً لهذه المستويات الأربعة: الخصائص البنيوية للنظام– نمط الإمكانيات– نمط السياسات أو التحالفات– بيئة النظام(المجتبي، 2007: 45).

إن عملية إقامة وإدارة النظام الأمني الإقليمي تختلف بمضامينها وأوزانها من منطقة إقليمية إلى أخرى، ومن شكل ترتيب أمني إلى أخر، ووفقاً لشروط قيام هذا النظام وفعاليته، وأوضاع موازين القوى العسكرية القائمة في الإقليم، ونمط التفاعلات السائدة بين أطرافه، وتأثير القوى الإقليمية والدولية في هذا النظام الأمني الإقليمي وقد أوردت أدبيات العلاقات الدولية مجموعة من الركائز أو المقومات التي يقوم عليها النظام الأمني الإقليمي، حيث يمكن حصر بعض منها في الآتي(إدريس، 2001: 32):

1- وضع حلول عملية وحاسمة للصراعات والنزاعات في الإقليم، وعدم إثارة القضايا الخلافية، وحلها بالطرق السلمية والتفاهم المشترك، لضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم، منعاً للتدخل الخارجي الذي يشكل تهديداً لأمن وسيادة الإقليم.

2- تخلي الدول عن استخدام القوة العسكرية في سعيها إلى تغيير الوضع الراهن، والابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية، ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها.

3- سيادة الإدراك المتبادل للأمن الإقليمي بين الدول، بوصفها جماعة إقليمية منظمة، لتحقيق عملية الموازنة المؤسسية بدلاً من الاعتماد على الموازنة غير المنظمة التي تجري في ظل الفوضى الإقليمية.

4- العمل على زيادة التفاعلات بين الدول على كافة الأصعدة، مع ضرورة تشجيع التعأون والتكامل.

5- احترام حقوق الإنسان والحريات العامة، وإشراك المجتمع المدني في النشاطات السياسية والاقتصادية والأمنية، بما في ذلك المشاركة في إدارة مؤسسات النظام الأمني الإقليمي.

6- اتخاذ إجراءات حاسمة للسيطرة على التسلح ونزع السلاح.

7- اعتبار الأمن الإقليمي جزءاً لا يتجزأ من الأمن الدولي.

تلك الركائز أو المقومات التي يقوم عليها النظام الأمني الإقليمي، لابد من أن تتوافر فيها عدة معايير، يمكن من خلالها قياس فاعلية هذا النظام، ومنها: وجود ارتباط بين المصالح الاقتصادية والأمنية لتلك الدول، مع توافر حد أدنى من الالتزامات لحماية تلك المصالح، وكذلك وجود تهديدات من شأنها الإضرار بتلك المصالح المشتركة، في ظل الاتفاق المشترك على أولوية هذه التهديدات، وضرورة إيجاد نوع التوازن بين مستوى هذه التهديدات والالتزامات والقدرات التي تمتلكها دولة الإقليم، ومدى استطاعة تلك الدول توظيفها في مواجهة تلك التهديدات، إضافة إلى توافر الآليات الكافية والمناسبة التي تكون لها الصلاحيات والإمكانيات لمواجهة أي تهديدات داخلية أو خارجية، للحفاظ على استقرار الإقليم.(الفاعوري،2011)

حيث تتضمن تلك الآليات مجموعة من السياسيات والمؤسسات التي تعمل على تنمية القدرات الذاتية للدول، والدفاع الجماعي عنها، وإقامة التحالفات والتوازنات مع القوى الخارجية التي تكفل حماية الإقليم من التهديدات، إلا أن البعض قد اشترط إضافة بعض المتطلبات لزيادة فعالية تلك النظم

الأمنية التي لا تقل أهمية عن سابقتها، بل ربما كانت متطلبات لا غنى عنها وهي: تحديد أهداف النظام الأمني، وتحديد مفهوم المصالح المشتركة، وتعزيز الروابط الأمنية بين دول الإقليم، واستحداث نظام الجزاءات لرفع كفاءة وفعالية النظام الأمني الإقليمي. (الفاعوري،2011)

النظرية الامنية وتطبيقها على أمن الخليج العربي :

أن أمن أي دولة هو خلاصة التفاعل بين عوامل داخلية وإقليمية ودولية. والمفهوم العملي للأمن الوطني يجب أن يشمل مستويات الأمن جميعها سواء المستوى المتعلق بالحياة اليومية للمواطن خصوصاً ما يتعلق بظاهرة الجريمة بمعناها ومفهومها التقليدي، أو بالمستوى المتعلق بالاستقرار الأمني والسلم الاجتماعي، أو المستوى المتعلق بأمن الكيان الوطني وضمان المصالح الوطنية أمام الصراعات الدولية، وضد العدوان الخارجي والتدخل العسكري المباشر أو غير المباشر. كما يجب أن يشتمل مفهوم الأمن الوطني على التداخلات في هذه المستويات إضافة للعوامل الخارجية، بما تمثله من تحديات وتهديدات وأخطار ومصالح وفرص وما تتطلبه من استجابات وسياسات وإستراتيجيات. والأمن الوطني يعني في هذا السياق قيام الحكومات بواجباتها السياسية والأمنية والدفاعية. وهذه مظلة واسعة تشمل أموراً كثيرة تتجأوز وتتشابك مع وظيفتي الأمن والدفاع، وتؤسس للأمن الوطني نفسه. (الشهراني، 2003: 13).

سجلت النظرية الليبرالية، طوال النصف الأول من التسعينيات تفوقاً على النظرية الواقعية، في تفسير العلاقات الدولية وتحديد مفهوم الأمن، نتيجة تنامي دور الفاعلين من غير الدول وتزايد أهمية المكونين الاقتصادي والاجتماعي في تحديد ملامح هذا المفهوم، حتى رأى البعض أنهما المكونان الأكثر أهمية سواء على مستوى الفرد، الدولة، النظام الإقليمي أو النظام الدولي. وقد ارتكز المفهوم الليبرالي للأمن على افتراض قوامه أنّ ماهية مهددات الأمن تجمع بين الطابع العسكري وغير العسكري، ومن ثم باتت مواجهتها تتطلب عدم الاعتماد كليةً على الأداة العسكرية، وضرورة تقليل اللجوء إليها باعتبارها خياراً أقل رجاحة، في حين حصر المنطق الواقعي مستويات الأمن في مستوى واحد هو مستوى أمن الدولة، الذي لا سبيل لتحقيقه والحفاظ عليه .(المرهون،2006)

وعلى الصعيد التأسيسي للمفاهيم، ينصرف مفهوم الأمن إلى الحفاظ على البقاء والتحصن ضد أي خطر خارجي، سواء التصق هذا المفهوم بالفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي، وعادة

ما يتخذ كهدف من أهداف السياسة الخارجية للدول يتم تحقيقه بإتباع إجراءات تحصينية وقائية وأخرى علاجية قد تهدف إلى تغيير البيئة المحيطة، وهذا ما اسماه الألماني ارنولد ولفرز بأهداف البيئة Milieu goals. (المرهون، 2003: 7)

شهدت قضية الأمن الإقليمي إهتماماً كبيراً في النصف الثاني من القرن العشرين وكان من أهم هؤلاء الباحثين "باري بوزان" حيث طرح بوزان نظرية للأمن الإقليمي أطلق عليها "نظرية معضلات الأمن الإقليمي"، وهو يرى أنها تجمع بين التوجهين الأوروبي والأمريكي بشأن دراسة العلاقات الدولية عموماً، ومنها دراسة الأقاليم. ففي الوقت الذي يرى المفكرون الأوروبيون أن النظرية تطلق على مجموعة من الهياكل والأسئلة التي تؤسس لمفاهيم مترابطة، يرى نظراؤهم الأمريكيون أنه لا بد أن يكون للنظرية قدرة تفسيرية. ومضمون نظرية بوزان، أنه هناك أربع حالات يمكن من خلالها دراسة الأمن الإقليمي: الأولى هي الحالة المثالية، وهي أشبه بالنظام الوستيفالي، وهي معاهدة وستفاليا– 1648التي أنهت عصر الحروب الدينية الكبرى في أوروبا، وأقرت لأول مرةٍ استقلال الدول الأوروبية الجديدة عن الإمبراطورية الجرمانية المقدسة على أساس" دين الناس على دين ملوكهم"، تمثلت أهم خصائص هذا النظام المبكّرة في أن وحدته الأساسية قامت على الدولة، وقد اقترن ذلك مع ترسيم مبدأ السيادة (Souverainete) الداخلية والخارجية، أو سيادة الدولة الداخلية في مجالها الحصري المعترف به، وتجاه غيرها، بوصف أن سيادة الدولة أصلية غير مشتقة من أية سلطة أخرى. وبات هذا المفهوم يحكم العلاقات بين الدول، مؤسساً نظام العلاقات الدولية، بوصفه نظام علاقات بين الدول القومية المستقلة ذات السيادة المطلقة في مجالاتها الحصرية، ومنتجاً مفهوم(القانون الدولي)، ولحقلٍ جديدٍ في القانون هو حقل(العلاقات الدولية.(حيث يتميز الهيكل الأمني الإقليمي باستقلال الوحدات بشكل شبه كامل، ويتم توزيع القوى بين قوى إقليمية بالأساس، واجندة القضايا الأمنية عسكرية سياسية، وتكون طبيعة العلاقات تعاونية أو صراعية، ويرتبط ذلك بمستوى العلاقات السياسية بين الدول والذي يؤثر على قدرة القوى الدولية على التدخل في القوى الدولية في المنطقة، والثانية وجود أكثر من قوى اقليمية في المنطقة ويكون لها دور بارز فيها.(Buzan,1991:121)

وتتميز نظرية مركب الأمن الإقليمي كما يراها بوزان بأنها تقدم نموذجاً مختلفاً لدراسة الأمن الإقليمي، الذي تمت دراسته تقليدياً من أنه انعكاس لأوضاع دولية ما. إلا أن بوزان يتبنى اقتراباً عكسياً من الأسفل إلى الأعلى، وبالتالي يمكن من خلال دراسة الأقاليم تحديد ملامح النظام العالمي

بالاعتماد على مكونات إقليمية من ناحية، ووضع مفاهيم تمكن من إجراء مقارنة بين الأقاليم المختلفة من ناحية ثانية، بمعنى آخر، تعكس الأقاليم توزيع القوى على مستوى العالم، وبالتالي تعد تعبيراً عن معضلات الأمن الإقليمي، فهو أحادي القطبية في جنوب أفريقيا وثنائي القطبية في جنوب آسيا، ومتعدد القوى في كل من الشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية وجنوب شرق آسيا.(Buzan,1991:122)

لقد تأثرت الحياة السياسة في دول مجلس التعأون الخليجي بالقوى الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة نتيجة للتنافس على المكانة والنفوذ بين القوتين الإقليميتين (إيران والعراق سابقاً)، ووجود النفط الذي أسرع من تفاعل الأمن الخارجي مع الأمن الداخلي.

تشير معطيات التفاعلات الإقليمية والدولية على الساحة الخليجية إلى أن هذه المنطقة أصبحت تتسم بالغليان وتضارب المصالح الإقليمية والدولية وتقاطعها وتناقضها، وغدت بذلك ميداناً للصراع والصدام بفعل الانكشاف الأمني لمنطقة الخليج العربي، حيث شهدت منطقة الخليج العربي تحولات إستراتيجية متصاعدة بعد حرب الخليج الثانية والثالثة جعلتها محوراً للصراع والتنافس الدولي بشكل واضح. وأصبح تركيز دول الخليج العربي على البعد الأمني في سياساتها الداخلية والخارجية، في ضوء حالة عدم الاستقرار الأمني في منطقة الخليج العربي والتهديدات والتحديات الداخلية والخارجية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

من أهم الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة ما يلي :

الدراسات المتعلقة بشكل رئيسي بأمن الخليج العربي:

دراسة (المنصور، 2009) بعنوان: "**أمن الخليج العربي بعد الإحتلال الأمريكي للعراق: دراسة في صراع الرؤى والمشروعات**"، وقد تنأولت هذه الدراسة أمن الخليج العربي بعد التحولات الكبرى التي شهدها بعد الإحتلال الأمريكي للعراق، وهي تفوق في حجمها وتطورها وتأثيراتها مجمل ما شهده الإقليم طوال تاريخه، وتستعرض الدراسة مختلف الرؤى والمشروعات الجديدة المطروحة لأمن الخليج العربي، ويأتي في مقدمتها الرؤية الأمريكية، وثانيها إقامة "ناتو" شرق أوسطي، وثالثها سيادة أمنية مشتركة في الخليج العربي على غرار تجارب السيطرة على التسلح في أوروبا بعد الحرب الباردة.

دراسة (العجمي،2006)، بعنوان "أمن الخليج العربي تطوره وإشكاليته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية" ، وهدفت الدراسة إلى تغطية الخصائص الجيوستراتيجية للخليج العربي، ثم مفهوم أمن الخليج العربي، وصولاً إلى أمن الخليج في إستراتيجية القوى الاستعمارية الأولى، من حملات بحرية صينية، إلى البرتغاليين والهولنديين والفرنسيين، حتى أصبح الخليج ضمن دوائر الأمن البريطانية، وقد كان المدخل بمحتواه الذي ركّز على نهاية القرن التاسع عشر ضرورياً لفهم الصراعات الأوروبية على احتلال المنطقة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الخليج العربي قد مثل بموقعه على الحدود الشرقية للوطن العربي دور متلقي الصدمة الأولى، وذلك لتوسّطه جميع خطوط المواصلات الرئيسية، مما يدل على أنه كان أحد العناصر الرئيسية في التوازن الإستراتيجي الدولي وقلب الشرق الأوسط، وقد حكمت المتغيرات الدولية بدرجة كبيرة منطقة الخليج العربي، إلى درجة تصل إلى فقدان الدولة الخليجية استقلالها.

دراسة (المرهون،2005)، بعنوان "أمن الخليج بعد حرب العراق" هدفت الدراسة إلى تحليل دراسة موضوع أمن الخليج العربي بتداخلاته الوطنية والإقليمية والدولية بدرجة قلّ نظيرها في أي نموذج آخر، وإذا كان أمن الخليج قد ارتبط عضوياً اليوم بأمن الطاقة النفطية، فإنه ارتبط قبل ذلك ولا يزال بأمن الممرات الإستراتيجية بين الشرق والغرب. وتوصلت الدراسة إلى أن أمن الخليج يعدّ أمناً إقليمياً بالمعنى النظامي للمصطلح، أي انه يرتبط بأمن مجموعة من الدول الواقعة ضمن نطاق جغرافي محدد، وإن نمط المحددات الداخلة في صياغة هذا الأمن تدفع باتجاه تفاعله ضمن نطاق يفوق كثير حيزه الإقليمي.

دراسة (العيسوي، 2005)، بعنوان "انعكاسات البيئة الإقليمية والدولية على أمن بلدان مجلس التعأون الخليجي 1990-2004، توصلت الدراسة إلى أن المشهد الأمني في دول مجلس التعأون يتسم بالتعقيد والتشابك، ويرجع ذلك إلى تعدد الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بأمن منطقة الخليج العربي بصفة عامة، حيث تتعارض مصالح تلك القوى، وهو ما يعوق إمكانية إيجاد صيغة مشتركة لأمن الخليج.

دراسة (العقيلي،2004) بعنوان: "مجلس التعأون الخليجي: تجربة للتكامل الأمني شبه الإقليمي دراسة تقويمية"، حأولت الدراسة الإجابة عن التساؤل التالي: هل تمكنت دول الخليج العربي من أن

تجعل من مجلس التعأون الخليجي تحالفاً عسكرياً وسياسياً ذا اعتبار في المجتمع الدولي؟ إن الجهود التي بذلت منذ منتصف السبعينيات وحتى أيار من عام 1981 باءت بالفشل ولم تتمكن من إنشاء تحالف أمني لدول الخليج لأسباب واعتبارات عديدة. ستقوم هذه الدراسة بالكشف عن هذه المحأولات ولم باءت بالفشل؟ وكيف أثرت على تأسيس مجلس التعأون الخليجي.

دراسة (رجب، 1997)، بعنوان "أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية" حيث تنأولت الدراسة الموقع الإستراتيجي لمنطقة الخليج العربي، والروابط التاريخية بين دول الخليج العربي. وتضمّنت شرحاً لتاريخ النفوذ البريطاني في المنطقة، وتطور الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي، وتوصلت الدراسة إلى أن أمن الخليج العربي يتطلب وضع إستراتيجية دفاعية لمواجهة الأخطار العسكرية، ويتطلب في ذات الوقت تحقيق التعأون الاقتصادي بين دول المنطقة.

الدراسات المتعلقة بالمتغيرات ذات الصلة بموضوع امن الخليج العربي:

دراسة (عبد الله، 2012)، بعنوان "انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعأون الخليجي" ، وهدفت الدراسة إلى تحليل تأثير تداعيات الربيع العربي على دول مجلس التعأون الخليجي من خلال الوقوف على تأثير هذه التداعيات على الدول الخليجية للوصول واستشراف قدرة الدول الخليجية على فهم واستيعاب مرحلة التغيير التي تمر بها الدول العربية، لقد أظهرت الملكيات الوراثية الخليجية قدرة فائقة على البقاء والاستمرار وصد رياح التغيير، وينبغي عدم الاستهانة بقدرتها على التكيف مع المستجدات والتحديات المصاحبة للربيع العربي. إن لدى الأنظمة الوراثية الخليجية مجموعة من المقومات والميزات النسبية أبرزها الثروة النفطية، والشرعية التاريخية، والثقافة البدوية، والقلة السكانية، والأجهزة الأمنية، والنظم الأبوية، وغياب المعارضة والعمل الحزبي، علأوةً على سجل مهم من الإنجازات في المجالات الاجتماعية والإنسانية والتنموية.

دراسة (الجديعي، 2012) بعنوان: " الربيع العربي وأثره على منطقة الشرق الأوسط"، وقد تنأولت هذه الدراسة في موضوع السيناريوهات الإستراتيجية المتوقعة والتحالفات التي يمكن أن تحدث بين دول المنطقة في مرحلة ما بعد الثورات العربية والتي قد تؤثر بشكل مباشر على أمن الخليج العربي ومنها:
أ– تحالف إيران ومصر .حيث انه صدرت تصريحات من الخارجية المصرية ترى فيها إن مصر مستعدة لفتح صفحة جديدة مع إيران ، كما ان إرسال وفد شعبي مصري إلى إيران تؤكد حقيقة

المساعي المصرية تجاه طهران ، وان تلك المساعي تحضى بتأييد شعبي واسع وليس توجه حكومي فقط، ب. تحالف إيران وإسرائيل على الرغم من العداء الظاهر إعلامياً بين البلدين، إلا انه يوجد اتصالات متعددة سرية بين بعض الجهات في البلدين ، وحيث أن المنظمات التي تأخذ أوامرها وتعليماتها من طهران تحيط بإسرائيل من كل جانب ، فان الإسرائيليين قد يرون في السيطرة على تلك القوى من خلال إيران هو الحل الأفضل لأمنهم القومي ، وتزداد فرص إنشاء تحالف بينهما مع تزايد فرص سقوط النظام السوري.

دراسة (عبدالله، 2012) بعنوان: "التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية"، وقد هدفت هذه الورقة البحثية إلى تحليل أثر الثورات العربية الجيوستراتيجي المحتمل إقليمياً وعالمياً، كما تعالج أثر العوامل الجيوستراتيجية في الثورات العربية ذاتها، وهي لا تنظر في عوامل نشوب الثورات وأسبابه، ولا في دوري الاقتصاد والإعلام وغيرهما في نشوبها، كما أنها لا تعالج بنية الثورات العربية، ومن خلال وصفها للعلاقات الجيوستراتيجية التي كانت سائدة قبل الثورات، تدحض هذه الورقة عدداً من الأفكار المسبقة غير المؤسسة على معلومات ووقائع.

دراسة (مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012) بعنوان:"الخليج والربيع العربي... الدين والسياسة"، وعالجت الدراسة التي صدرت في كتاب جديد عن مركز "المسبار" للدراسات والبحوث التماسك الاجتماعي الخليجي ومتطلباته، ومسألة الطائفية، فيما عرض مظاهر المفكرين الحركيين الجدد في الخليج. ويدرس الكتاب " الخليج والربيع العربي... الدين والسياسة" الربيع الأصولي وأثره في الإسلاميين في الخليج، وخصوصاً في البحرين والإمارات، وكيف تعاطى السلفيون – في السعودية وغيرها– مع التحولات، وتطرقت الدراسة إلى أن الكثيرين قد حأولوا استثمار أحداث الاحتجاجات العربية في الخليج العربي، وشجعوا من يهز الشجرة ليجمعوا الثمار، وفق وصف الباحث البحريني غسّان الشهابي، الذي تنأول في دراسته انعكاسات الاحتجاجات العربية على الحالة البحرينية، راسماً الأرضية التاريخية التي تؤهل القارئ لفهم العمل الإسلاموي الحركي الشيعي والسني على السواء، متتبعًا علاقته مع الدولة مارًا بمراحل التأزم ثم مراحل الإصلاح والتدرج فيه، وركّز على عمل المعارضة وصولاً إلى عام الاحتجاجات، حين خرجت المظاهرات في الذكرى العاشرة لتوقيع ميثاق العمل الوطني في 14 فبراير (شباط) 2011، مؤذنة ببداية الاضطراب. يميّز الشهابي حركة البحرين

عن غيرها من الدول التي شهدت حركات مشابهة، فاحتجاجات شيعة البحرين "لم يُكتب لها النجاح من ناحية، ومن الناحية الثانية أن الإسلاميين كانوا هم الحراك بأجمعه".

دراسة (الجرابعة، 2012)، بعنوان: الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط في الفترة الواقعة من (1979-2011)، هدفت الدراسة إلى التعرف على الأثر الإستراتيجي يعدها الفترة التي تصبح خلالها الدور الإيراني يشكل تهديداً متنامياً كان الأثر له بشكل بارز في التأثير على السياسات الخارجية التي تنفذها دول المنطقة، إن الفكر الإستراتيجي الإيراني والسلوك السياسي لتلك الدولة تجاه الأمن العربي جاء كل منهما مكملاً للآخر ومنبثقاً في الوقت نفسه عن الفكر القومي الإيراني وعن العقيدة الدينية المذهبية التي ترتكز عليها القيادة الإيرانية.

دراسة (بن صنيتان، 2011) بعنوان: "مستقبل الأنظمة الخليجية والمتغيرات الإقليمية والدولية"، سعت هذه الدراسة إلى استشراف أمن الخليج في المنظورين المتوسط والبعيد، ومستقبل الأنظمة الخليجية، في ظل الثورات العربية على الخصوص، والمتغيرات الإقليمية والدولية على العموم، ولا سيما ما يحدث في العراق المجأور، وتعاظم الدورين الإيراني والتركي، إقليمياً ودولياً، فقد اكتفت الدراسة باستعراض أهم التحديات الأمنية الخارجية والداخلية التي تواجه وستواجه المنطقة ثم تطرقت الدراسة إلى الفرص المتاحة من أجل تذليل تلك الصعوبات.

دراسة (عتريسي، 2011) بعنوان: الثورات العربية : بين طموح التغيير ومخاطر الاحتواء ، تبحث هذه الدراسة في تعريف الثورات العربية وأهم التحديات التي يمكن أن تواجهها في سيق الحديث عن نماذج تونس ومصر ، وكيفية مواجهة الأنظمة السياسية القائمة لها) ، عرفت على أنها مجموعة من حركات الاحتجاج والثورات في العالم العربي التي قادها مجموعة وشرائح مختلفة من المجتمع برز فيها دور الشباب في محأولات للتغيير عن رفضهم للأنظمة السياسية القائمة والتي قادت إلى إسقاط بعض الأنظمة (تونس ، مصر) .

دراسة (أحمد، 2010)، بعنوان: أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي، يتنأول هذا البحث أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي وتأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الدور الأمريكي في السياسة الدولية وبالتالي الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج تأتي انطلاقاً من الدور الفاعل لهذه المنطقة تجاه العالم الخارجي، حيث أصبحت مصدر جذب

للقوى التي تريد السيطرة على المواقع الهامة على العالم، فالخليج العربي تأتي أهميته من أهمية الموقع الجغرافي الذي يسيطر على ممرات إستراتيجية تمر عن طريقها الإمدادات النفطية العالمية مثل مضيق هرمز، مضق باب المندب، خليج عمان، إضافة إلى إمتلاكه للإحتياطات النفطية التي تبلغ 65% من نسبة الإحتياطي العالمي، وهذا بدوره يجعل من منطقة الخليج مصدر إغراء واستقطاب للقوى الكبرى للسيطرة على تلك المنطقة.

دراسة (توفيق، 2010) بعنوان: التنافس الدولي وضمان أمن النفط، يؤكد البحث أنه لا زال للنفط من تأثير في السياسة الدولية، إذا إن إستمرار حاجة العالم المتقدم ودخول دول تتنافس عليه ليس من أجل السيطرة على منابعه كما كانت سابقاً وإنما التنافس في إطار حماية طرق إمداداته وتنويع مصادر الإستيراد ودعم قواتها البحرية والاعتماد على حلفاء موثوقين بهم وتبني سياسات تخزين الإستراتيجي، ولم تعد الولايات المتحدة تعول كثيراً على الإمدادات من منطقة الخليج وأخذت تعتمد في الاستراد على مناطق جديدة وأصبحت إفريقيا وأمريكا اللاتينية وكندا ساحات للتنافس الأمريكي – الصيني– الهندي على النفط.

دراسة (علاي، 2009)، البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية، تتأولت هذه الدراسة موضوع البرنامج النووي الإيراني من خلال التركيز على الأهداف الإيرانية من وراء برنامجها النووي وطموحاته، وكذلك تتبع بدايات البرنامج النووي الإيراني للطاقة النووية ودور الدول الغربية في تمكين إيران في عهد الشاه من السير في طريق إمتلاك بعض المفاصل المهمة في ميدان الطاقة النووية، وتسليط الضوء على التداعيات الإقليمية والدولية للبرنامج النووي الإيراني على المنطقة والحلول والمعالجات لها، وقد توصلت الدراسة إلى أن إيران قد عملت على تخصيب اليورانيوم وفصل البلوتونيوم في منشآت سرية بعيداً عن إتفاقية الضمانات الوقائية التابعة للوكالة الدولية، وهذا مؤشر على مدى جدية إيران في إمتلاك السلاح النووي لأغراض عسكرية مما سيكون له تأثيرات وإنعكاسات سلبية على الساحة الإقليمية والدولية.

الدراسات الأجنبية:

دراسة (لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، 2012) بعنوان: "بناء أمن الخليج: شراكة مع مجلس التعاون الخليجي"، أشارت الدراسة إلى العديد من التحديات السياسية والأمنية، ومنها التهديد الذي يشكله برنامج إيران النووي، واستمرار التهديدات الإرهابية، وصولاً إلى الأزمة السياسية في البحرين، بحسب الدراسة التي أكدت أن البحرين يجب أن تبقى حليفاً استراتيجياً في مواجهة إيران، حددت الدراسة عدداً من التحديات التي تواجه صانعي السياسية الأمريكية، وقدمت توصية لمواجهة ومعالجة تلك التحديات ومنها، إيجاد التوازن بين المصالح الأمنية والسعي نحو تحقيق الحريات للشعوب، فرغم أن للولايات المتحدة مصالح أمنية واقتصادية مهمة في المنطقة، فإنه يجب ألا ينظر إليها أنها تعارض جهود الإصلاح الشعبية. وتوصي الدراسة، بأن تستخدم الولايات المتحدة وتستفيد من موقعها الإستراتيجي، لتكون قوة اعتدال واستقرار، وتجنب الطائفية في المنطقة، وذلك عبر الصبر والاستمرار في دعم حقوق الإنسان، مع الحرص على ألا تبدو وكأنها تتدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول.

دراسة (وانغ، 2009)، بعنوان: الصراع بين الولايات المتحدة وإيران في تصميم ترتيب أمن الخليج العربي، إذ أظهرت الدراسة محأولة الولايات المتحدة تأسيس أمن الخليج العربي حسب رؤيتها للنظام العالمي الجديد بعد الحرب الباردة من خلال العمل على بناء القواعد الأمريكية مما دفع إيران للعمل على مقأومة النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج، إذ كشفت الدراسة طبيعة الصراع الأمريكي الإيراني وإختلاف مفهوم الأمن الخليجي من وجهة نظر كل من الولايات المتحدة وإيران، لقد تنأولت الدراسات السابقة موضوعات تمثلت في خطر البرنامج النووي الإيراني وتداعياته على الناحيتين الإقليمية والدولية، وكذلك مصادر تهديد الأمن القومي العربي، ومدى إدراك البلدان العربية الشرق أوسطية لهذا التهديد وسبل مواجهته.

دراسة (إيملي، 2006)، بعنوان: "إصلاح الأمن في الخليج"، وقد أشارت الدراسة إلى أن قادة الخليج لم يولوا إصلاح القطاع الأمني اهتماماً، وادت تداعيات هجمات 11 أيلول 2001 والشكوك الإستراتيجية في الخليج إلى إيجاد دوافع جديدة كي تفكر بلدان الخليج في أمنها، كما أن صعود تنظيم القاعدة يعد تهديداً جديداً بالنسبة إليها، لأن من بين أعضاء القاعدة بعض مواطنيها، والهدف الأساسي

لهذا التنظيم الارهابي العالمي هو تحدي مشروعية ملوك الخليج وعلاقاتهم بالقوى الغربية، على الرغم من أن بلدان الخليج العربية تواجه مشاكل أمنية مشتركة، فإنها لم تطور قدرات عسكرية متكاملة لمنعها وردعها واحتوائها، وغياب نظام دفاعي متكامل لحماية بلدان مجلس التعأون الخليجي، على الرغم من ميزانيات الدفاع الضخمة والتصريحات الرسمية المتكررة.

دراسة (فيلب، 2006) بعنوان: "دور منظمة حلف الشمال الأطلسي في الشرق الأوسط"، وقد اشارت الدارسة إلى أن اهتمام حلف الناتو بمنطقة الشرق الأوسط يرجع إلى أنها المنطقة التي تشهد اندلاع أزمات عديدة، حيث إن الحلف أنشئ من الناحية التاريخية بهدف الدفاع عن غرب أوروبا ضد التهديد السوفياتي، وبالتالي فإن بقاءه حلفاً أمنياً يعتمد على تصديه للتحديات الراهنة التي تواجه الدول الأعضاء، وهي موجودة في منطقة الشرق الأوسط. من التحديات التي تواجه الناتو في سبيل قيامه بدور في الشرق الأوسط الكبير الإبقاؤ على قدرات عسكرية ملائمة للمهام القائمة والمحتملة، حيث يلاحظ أن الولايات المتحدة لا تعد المشكلة الرئيسية بالنسبة إلى الناتو، فلديها ميزانية دفاعية تتجأوز 400 مليار دولار سنوياً.

دراسة (مارتين، 2005)، بعنوان: "سياسة الولايات المتحدة في الخليج الخيارات والتحديات"، وقد أشارت الدراسة إلى أن الولايات المتحدة تواجه في منطقة الحليج تحديين كبيرين هما الاستقرار الداخلي في العراق والاستقرار الداخلي في المملكة العربية السعودية، ففي العراق، يلاحظ أن استمرار افتقار البلد إلى الأمن ينمي عند العراقيين مشاعر الكراهية تجاه الولايات المتحدة، إذ يعتبرونها مسؤولة عن تلك الأوضاع المتردية. ومن الممكن تفسير مهمة الإبقاء على الوجود العسكري الأمريكي إذا ما نجحت واشنطن في تحويل احتلالها للعراق إلى عملية دولية حقيقية تتمتع بغطاء من الأمم المتحدة. أما على صعيد المملكة العربية السعودية، فإن الولايات المتحدة سوف تقترف خطأ إذا ما حدت من ضغوطها لإقرار إصلاحات في السعودية حتى وإن كان من شأن تلك الضغوط زيادة حالة عدم الاستقرار.

ركزت الدراسات السابقة على الكثير من المواضيع المتعلقة بأمن الخليج العربي ومنها دراسة رجب، (1997)، حيث تنأولت الدراسة الموقع الإستراتيجي لمنطقة الخليج العربي، أما دراسة العقيلي(2004) حأولت الإجابة عن التساؤلات التالية: هل تمكنت دول الخليج العربي من أن تجعل

من مجلس التعأون الخليجي تحالفاً عسكرياً وسياسياً ذا اعتبار في المجتمع الدولي؟، أما المرهون، (2005)، فقد حأول تحليل ودراسة أمن الخليج العربي بتداخلاته الوطنية والإقليمية والدولية بدرجة قلّ نظيرها في أي نموذج آخر، وحأول العجمي، (2006)، تغطية وتحليل الخصائص الجيوستراتيجية للخليج العربي، ومفهوم أمن الخليج العربي، في حين حأول علاي، (2009)، التركيز على التداعيات الدولية والإقليمية للبرنامج النووي الإيراني من خلال التركيز على الأهداف لإيرانية من وراء برنامجها النووي وطموحاته.

وركز المنصور (2009) على تحليل تداعيات الإحتلال الأمريكي للعراق على أمن الخليج العربي، في حين تنأولت دراسة أحمد، (2010) موضوع دور السياسة الخارجية الأمريكية في أمن وإستقرار منطقة الخليج العربي، وأبرزت دراسة حقي (2010) أبعاد التنافس الدولي على منطقة الخليج العربي والضمانات الدولية وتوفير البترول وحماية إمداداته والتي تقع على رأسها منطقة الخليج العربي.بينما حأولت دراسة بن صنيتان (2011) استشراف مستقبل الأنظمة الخليجية في ضوء المتغيرات الدولية والاقليمية، ومستقبل الأنظمة الخليجية، أما دراسة عتريسي (2011) فقد تنأولت التحديات التي تواجه الثورات العربية ومستقبل الدول العربية، في حين تنأولت دراسة عبد الله، (2012)، تداعيات الربيع العربي على دول مجلس التعأون الخليجي من خلال الوقوف على تأثير هذه التداعيات على الدول الخليجية للوصول واستشراف قدرة الدول الخليجية على فهم واستيعاب مرحلة التغيير التي تمر بها الدول العربية.

اما دراسة الجديعي (2012) فقد ركزت على تحليل تأثير ثورات الربيع العربي على أمن منطقة الشرق الأوسط ومنها منطقة الخليج العربي. بينما عالجت دراسة عبد الله (2012) موضوع العوامل والمتغيرات والتفاعلات السياسية التي قد تحدث في المنطقة العربية والتي ستؤثر بشكل مباشر أو عير مباشر على أمن الخليج العربي، في حين ركز دراسة المسبار (2012) على عرض وجهات نظر بعض مفكري منطقة الخليج العربي لتطور الاحداث السياسية في المنطقة من منظور العلاقة بين الدين والسياسة وتحليل للثورات العربية داخل دولها.

أما دراسة الجرابعة، (2012)، فقد تنأولت تأثير الإستراتيجية الايرانية على أمن الخليج العربي وما أن تشكله هذه الإستراتيجية من تأثير على أمن دول المنطقة، أما الدراسات الأجنبية ومنها

دراسة وانغ، (2009)، والتي حأولت تحليل تداعيات الصراع بين أمريكا وإيران على أمن الخليج العربي في المرحلة المقبلة، أما يوئيل (2012) فقد حأولت الوقوف على موقف دول الخليج من الأحداث السياسية الداخلية والخارجية وأثر ذلك على أمنها وإستقرارها. فيما أشارت دراسة لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي (2012) إلى العديد من التحديات السياسية والأمنية، ومنها التهديد الذي يشكله برنامج إيران النووي، واستمرار التهديدات الإرهابية، وصولاً إلى الأزمة السياسية في البحرين.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

ما يميز هذه الدراسة الحالية بأهميتها من محأولتها تحليل تأثير بعض المتغيرات الإقليمية والمرتبطة بالثورات العربية الإحتلال الامريكي للعراق والبرنامج النووي الإيراني والتي أثرت وتؤثر على أمن منطقة الخليج العربي وكذلك تكتسب المحور النظري والمفاهيمي لموضوع أمن الخليج من المنظور الإقليمي في المدى المتوسط والبعيد أهمية كبيرة نتيجة حالة عدم استقرار التفاعلات الإقليمية العربية والخليجية واستقرار النظام الإقليمي، في ضوء عدم معالجة الدراسات السابقة لموضوع أمن الخليج العربي في هذه المرحلة التي بدأت تتشكل فيها كثير من الأنظمة العربية وفق رؤية ومحددات جديدة ستؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أمن الخليج العربي.

حيث ستعالج هذه الدراسة موضوع حظي باختلاف كثير من الدراسات والأبحاث إلا أنها لم تتأول تحليلاً لتأثير ثورات الربيع العربي على أمن واستقرار منطقة الخليج بالتركيز على البعد المفاهيمي كأحد الأبعاد الرئيسية المؤثرة على أمن الخليج ، وكذلك محأولتها تحليل المتغيرات الإقليمية التي تنأولتها الدراسات السابقة ولكن في ضوء التطورات الإقليمية على المستوى الإقليمي والمرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني وثورات الربيع (2011-2013) والتي أثرت على دول الخليج العربي ولم تستثنى دول الخليج منها حيث حدثت ثورات في الكويت والبحرين وسلطنة عمان وفي دول الإقليم ومنها اليمن وسوريا مما يعطي الدراسة أهمية في تنأولها لهذا الموضوع عن الدراسات الأخرى .

الفصل الثاني

ملامح أمن الخليج العربي وتطوراته

درج العلماء في تحليل موقع الخليج في الصراعات الدولية المعاصرة على تقبل مفهومين اساسيين: الاول يدور حول أن اهمية اقليم الخليج لم تبرز في صورة واضحة لتعلن بصراحة عن موقعه كأحد عناصر القلب في التوازن الاستراتيجي الدولي الا خلال الاعوام الثلاثين الماضية، وعلى وجه الخصوص في اعقاب حرب الأيام الستة، والثاني أن هذه الأهمية تنبع أساساً من الثروة النفطية التي يتميز بها الاقليم.

هذان المفهومان لا يتضمنان الا بعض الصحة، لان اهمية اقليم الخليج حقيقة تاريخية تنبع من النظرة الكلية والشاملة لمبدأ السيادة الدولية، واذا استطعنا في هذه النظرة الكلية الشاملة أن نفصل بين الثابت والمتغير لكان بوسع هذا التحليل أن يكتشف حقيقة التوظيف الاستراتيجي للاقليم، ليس فقط على مستوى الماضي، بل كذلك في المستقبل وباستقلال مطلق عن عنصر النفط وجودا وعدما وجاء النفط ليكسب اقليم الخليج اهمية استراتيجية تفوق اهمية أي اقليم اخر الى الدرجة التي جعلت احد العلماء الامريكيين يقول : (لو كان العالم دائرة مسطحة ، وكان المرء يبحث عن مركزها ، لكان هناك سبب جيد للقول أن المركز هو الخليج ، فما من مكان مثله في العالم اليوم تتلاقى فيه المصالح الكونية ، وما من منطقة مثله مركزية بالنسبة لاستمرار صحة اقتصاد واستقرار العالم).

سيتناول هذا الفصل موضوع المتغيرات الداخلية المؤثرة على أمن الخليج العربي من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي

المبحث الثاني : ملامح البيئة الأمنية في منطقة الخليج العربي التحول في مفهوم الأمن الخليجي بعد 2003

المبحث الأول : الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي

الأهمية الإستراتجية لمنطقة الخليج العربي : تبرز الاهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي من خلال الابعاد التالية :

أولاً: أهمية الموقع الجغرافي لمنطقة الخليج العربي

تبرز أهمية منطقة الخليج العربي في النظام السياسي والاقتصادي الدولي بسبب مجموعة من المتغيرات والتي ترتبط بموقعها ومزاياها الإستراتيجية فضلاً عن أهميتها الاقتصادية والتجارية ، أذ تتوسط منطقة الخليج العربي القارات الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا ، وتمثل نقطة التقاء طرق المواصلات بين هذه القارات وممراً مائياً حيوياً مما زاد من محأولات الدول الاستعمارية في السيطرة والتنافس للحصول عليها .

تتبع أهمية الخليج العربي الإستراتيجية من حيث أنه واحد من أهم المنافذ البحرية التي تتميز بها منطقة الشرق الأوسط ، فالخليج العربي يشكل مع البحر الأحمر ذراعيين طويلين يحدهما المحيط الهندي في الجنوب حاضناً شبه الجزيرة العربية وملتقياً بأهم بحر داخلي في العالم هو البحر الأبيض المتوسط الذي يربط المحيطين الهندي والأطلسي ويقع في بقعة تطوق غرب أوروبا وتفصل الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تم افتتاح قناة السويس عام 1869، وتم انجاز اتصال البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط ومن ناحية أخرى فإن نهري دجلة والفرات في انحدارهما إلى الجنوب قد أوصل الخليج العربي بالبحر الأبيض المتوسط، وبذلك اكتملت الدورة الطبيعية البحرية التي تربط القارات الثلاث(متولي، 1977)، وقد اتضحت هذه الأهمية منذ عهد الاسكندر المقدوني الذي غزا بلاد فارس بوصفه بداية لغزو منطقة الخليج العربي، إذ أشار إلى قادة قواته إلى أهمية سيطرته على منطقة الخليج العربي وذلك ما يتضح من قوله " أنني لا أستطيع تأمين مقامي في مصر إذا كانت للفرس السيطرة على هذه المنطقة البحرية " (نوفل ، 1969،ص14) .

وبحكم هذا الموقع الهام للخليج العربي والتي برزت وأزدادت أهميتها بالنسبة للعلاقات الدولية خلال القرن العشرين ، نتيجة لتبلور الصراع التاريخي الطويل بين الدول الكبرى بهدف السيطرة على أجزائها لأغراض إستراتيجية واقتصادية، وإذا كانت الأغراض الإستراتيجية فقد تأكدت في المحأولات

الاستعمارية الحديثة والمعاصرة، لربط أقطار هذه المنطقة بعجلة السياسة الأوروبية، فان الأغراض الاقتصادية المتعاظمة الأهمية، قد برزت عقب اكتشاف المنابع الغزيرة للنفط ، الذي أصبح العالم بحاجة ماسة إليه بوصفه أحد أهم مصادر الطاقة المتوفرة بأقل التكاليف من جهة وكونها تضم أكبر نسبة من احتياطي النفط العالمي ، وتعمل على توفير هذه المادة للدول الصناعية أو النامية بنسبة كبيرة من حاجتها من هذه المادة (الحوار المتمدن، 2011/4/23)

تصاعدت أهمية منطقة الخليج العربي نتيجة لاهمية النفط على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية ، مما جعل منطقة الخليج العربي من أهم المناطق وأكثرها حساسية بالنسبة لعجلة الحياة في المجتمعات الرأسمالية ، ويعتبر البترول أحد أهم مقومات القوة الجيوسياسية للخليج العربي، حيث عزز الموقف التفأوضي لوحداته المختلفة على المستويات الإقليمية والدولية من ناحية، وعزز من فرص تحقيق الأمن الاجتماعي الداخلي من ناحية أخرى أن الرغبة في السيطرة على نفط الخليج وممراته قد ضاعف في الوقت نفسه من حساسية موقعه في الإستراتيجيات الدولية (المرهون، 2005)، وزادت من احتمالات اللجوء للقوة لحسم الصراعات فيه، بل وكثفت من الإستقطاب الدولي المرتبط به، فإن النفط أضحى عامل طرد آخر لفرص الأمن في هذه المنطقة وتعتبر كل من الجغرافيا والبنية الديموغرافية والثروة النفطية أبعاداً هيكلية في مقاربة العلاقة بين أمن الخليج والأمن القومي العربي، وبما يؤكد النمط العضوي لهذه العلاقة على نحو قل نظيره(سليم، 2006).

أخذت مسألة التواجد السياسي والعسكري لحماية المصالح الحيوية والطرق التجارية مكانها في سلم الأولويات، لذلك فان الدول الاستعمارية التي تتأوبت على فرض هيمنتها وسيطرتها على المنطقة ابتداء من الاسكندر المقدوني وانتهاء بالسيطرة الامبريالية الغربية ، كانت تهدف بشكل رئيس إلى حماية هذه الطرق التجارية من ناحية وإيجاد أسواق لتصريف منتجاتها الصناعة من ناحية أخرى ، وقد تمثل التواجد السياسي الأجنبي بوجود مقيمين أجانب أو حكام محليين يمارسون وظائفهم (بالنيابة) لتنفيذ سياسة الدول الاستعمارية ، أما التواجد العسكري فتمثل بوجود الأساطيل البحرية العسكرية اللازمة لتنفيذ حراسة الأعمال التجارية وضرب نشاطات الدول الأخرى المتنافسة على سيادة الخليج العربي(فهمي ،1984، ،369).

وترتبط حركة الملاحة في الخليج بعدد من المضائق وأهمها مضيق هرمز ، وتتأثر حركة الملاحة في المضيق بوجود عدد من الجزر. جزيرة الغنم التي تقع في داخله قرب شبه جزيرة مسندم، وتسيطر على طريق المواصلات البحري في الاختناق الموجود بداخله، جزيرة سلامة وبناتها التي تقع داخل الاختناق أيضاً، وجزيرة هرمز جزر أبو موسى التي تقع على بعد (160 كم) من مدخل الخليج، وتبعد بمسافة (75) كم عن الساحل الإيراني، وبحوالي (6 كم) عن الساحل العربي، وطنب الكبرى والصغرى اللتان تبعدان بمسافة (50 و 13 كم) عن جزيرة أبو موسى على التوالي (المرهون، 2007).

ويعتبر مضيق باب المندب، الذي يمثل المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، والذي يربطه بخليج عدن وقناة السويس، الحلقة الثانية في طريق ناقلات النفط الخليجية المتجهة إلى أوروبا، فمنه يتم المرور بالبحر الأحمر فقناة السويس فالبحر الأبيض المتوسط، أي أنه حلقة الوصل بين طريق الملاحة الخليجية والعربية فالعالمية، ويمتاز بأنه يفضي لأقصر الطرق وأكثرها أمناً لناقلات النفط. وقد تزايدت أهمية طريق باب المندب– البحر الأحمر مع تزايد المخاطر التي تتعرض لها ناقلات النفط العملاقة في المحيط الهندي، فبات ينقل عبر هذا الطريق، وتحديداً طريق خط شمال ميناء ينبع حوالي 90% من صادرات النفط السعودي، وما يزيد عن 40% من الصادرات النفطية للدول الخليجية الأخرى.

وينظر إلى مضيقي هرمز وباب المندب على أنهما يشكلان منطقة إستراتيجية على شكل حرف (U) تتحكم بمداخل ومخارج الخليج العربي والبحر الأحمر، ويمتد مضيق باب المندب شمالاً باتساع يصل إلى 200 كم، ويضيق تدريجياً بإتجاه الجنوب، حتى يصل اتساعه إلى 40 كم، مما يسهل عملية التحكم فيه، ويبلغ عرض المضيق 23 كم بين رأس باب المندب على الساحل اليمني ورأس سيان على الساحل الأفريقي، ويصل عمقه إلى 322م، ويعتبر البحر الأحمر ذراعه الأيسر وخليج عدن ذراعه الأيمن، ويعتبره الجغرافيون الامتداد الطبيعي للبحر الأحمر. (الهيصمي، 2002: 96–128). ويواجه مضيق باب المندب من المشكلة ذاتها التي يُعاني منها مضيق هرمز، إذ يطل عليه من ناحية الشرق اليمن، ومن الغرب جيبوتي والذي يقع في مياهها الإقليمية، في حين يبلغ إجمالي عدد الدول المطلة على البحر الأحمر والتي تعتبره منفذاً لها تسع دول، من بينها إريتريا، التي

يبلغ طول سواحلها المطلة عليه 800كم، وهذا التعدد يولد بين هذه الدول وبدرجات متفأوتة، علاقات تنافسية لإدراك كل منها أهميته الحيوية لأمنها القومي والإقليمي (عبد العظيم، 2002، 206).

ويختلف مستوى إهتمام الدول المختلفة بأمن المضيق والبحر الأحمر، باختلاف أطوال سواحلها المطلة عليه ومدى تعدد منافذها البحرية، فالسودان الذي يملك سواحلاً يبلغ طولها 800كم، وليس له منفذ بحري سوى ذلك المطل على البحر الأحمر هو الأكثر تضرراً من تهديد أمن المضيق ومع ذلك ونتيجة انشغاله بمشاكل الحدود مع الجوار، ومشاكله الداخلية هو الأقل مشاركة في أي ترتيب أمني في المنطقة. وبالنسبة لمصر فإن سواحلها على البحر الأحمر هي حدودها الشرقية، كما أن لأمن هذه المنطقة تأثيراً على أمن السودان ومنابع نهر النيل اللذان يمثلان مكونين أساسيين من مكونات الأمن القومي المصري، إلى جانب تأثيره على حركة السفن وناقلات النفط في قناة السويس (المطيري، 2011: 16-17).

ونتيجة عدم استقرار أوضاع كل من الصومال وجيبوتي، اللتان تمثلان الضفة الغربية للمضيق، حرصت الدول العربية المطلة على البحر الأحمر وتحديداً مصر والسعودية، ربط هاتين الدولتين بالنظام الإقليمي العربي بشتى الوسائل بما في ذلك انضمامها إلى جامعة الدول العربية. وتسيطر جيبوتي على الممر الغربي لمضيق باب المندب من خلال سواحلها التي يبلغ طولها 300 كم، في حين يبلغ طول السواحل الصومالية 3200 كم. (حوات،2006)

إن السواحل العربية المطلة على البحر الأحمر والقريبة من مضيق باب المندب ذات طبيعة قاحلة، حيث تتاخم الصحاري، فضلاً عن افتقارها لشبكة اتصالات ومواصلات، تسمح باستخدامها لتأمين المضيق وتحقيق المصالح الحيوية للدول المطلة عليه، ويزيد من صعوبة ذلك تدني تكنولوجيا التسلح لهذه الدول. ومن ناحية أخرى، يعاني مضيق باب المندب من محدودية وضيق طرق الملاحة فيه فضلاً عن خطورتها، فهناك ممران للملاحة أحدهما بالجهة الغربية واسمه (دقة المايون) وعرضه 25 كم ، والاخر بالجهة الشرقية ويعرف باسم (باب اسكندر) ويعد مفتاح السيطرة عليه والذي يبعد عن الساحل اليمني بمقدار (3.8 كم) وعن السواحل الأفريقية بنحو (21.1 كم)، ويقع بين شبه جزيرة الشيخ سعيد على الشواطئ اليمنية وجزيرة بريم، ويبلغ عرض هذا الممر الشرقي (3.8 كم) وهو غير صالح للملاحة بالنسبة للناقلات الكبيرة، بسبب ضحالة مياهه التي لا تزيد عمقها عن (8م) ونظراً

لصغر حجمه فهو لا يخضع للقواعد القانونية الدولية المنظمة للملاحة في المضائق الدولية، إذ يخضع للقواعد التي تقرها الحكومة اليمنية. (الهيصمي، 2002: 128-131).

ثانياً: الثروات الطبيعية (النفط والغاز) في منطقة الخليج العربي

يمثل النفط محوراً مهماً في أمن الخليج العربي وتحوي منطقة الخليج (53%) من الاحتياطي النفطي العالمي المؤكد، ومن أهم الثروات الطبيعية المتوافرة في منطقة الخليج العربي.

أ- **النفط** : تمتلك منطقة الخليج العربي احتياطيات كبيرة من النفط حيث تقدر الاحتياطيات النفطية المؤكدة في دول المجلس وفقاً للتقرير الاحصائي السنوي لشركة بي بي البريطانية الصادر في يونيو 2011 والذي يعد من أهم التقارير الاحصائية في العالم (500) مليار برميل أو ما يعادل (36,2%) من الاحتياطيات العالمية المؤكدة البالغة (1383) مليار برميل، وذلك في نهاية عام 2010، ويترأوح العمر الافتراضي للنفط أي نسبة الاحتياطي إلى الانتاج بين أكثر من 100 سنة في الكويت و 94 سنة في الامارات، في حين يصل العمر الافتراضي للنفط في السعودية إلى 72 عام وفقاً لمعدلات الإنتاج لعام 2012، وإذا ما أضيفت الاحتياطيات المؤكدة لكل من إيران (137 مليار برميل) والعراق (115 مليار برميل) فإن حجم الاحتياطي في دول الخليج سيرتفع إلى (752) مليار برميل أو ما يعادل 54,4% من الاحتياطي العالمي،وقد وصل إنتاج النفط في دول مجلس التعأون الخليجي في نهاية عام 2010 إلى (18,483) مليون برميل/ يومياً أو ما يعادل (22,5%) من الانتاج العالمي البالغ (82) مليون برميل يومياً. وسيرتفع الرقم إلى (25,105) مليون برميل يومياً عند إضافت كل من العراق وإيران أو ما يعادل(30,6) من الإنتاج العالمي. (عبد الوهاب،2012)

ومن أهم ما تمتاز به عملية إنتاج النفط في منطقة الخليج العربي القدرة على إنتاجه بتكلفة منخفضة نسبياً، قياساً بإنتاجه من بحر الشمال أو منطقة بحر قزوين، مع ملاحظة أن توزيع الاحتياطيات النفطية الخليجية المؤكدة يتصف بعدم التوازن، فالبحرين تبلغ احتياطياتها 126 مليون برميل مقابل 5.5 مليار برميل لدى عُمان، و16 مليار برميل في قطر، بينما تبلغ في الكويت 96.5 مليار برميل، وفي الإمارات 97.8 مليار، مقابل 261.7 مليار برميل في السعودية (المهري، 2010: 29)، كما يتضح من الجدول رقم(1).

الجدول رقم (1)

المؤشرات الأساسية للقدرات النفطية لدول مجلس الخليج العربية

الدولة	الاحتياطي النفطي المؤكد	الإنتاج النفطي	الاستهلاك النفطي	حجم الصادرات
الإمارات	97.8مليار	2.335مليون	310 ألف	2.5 مليون
البحرين	126 مليون	44 ألف	40 ألف	–
السعودية	261.7 مليار	9.021 مليون	1.55 مليون	7.92 مليون
عُمان	5.5 مليار	775 ألف	54 ألف	721 ألف
قطر	16 مليار	790 ألف	30 ألف	–
الكويت	96.5 مليار	2.319 مليون	293 ألف	1.97 مليون

موقع وكالة الاستخبارات الامريكية (2013):(www.cia.gov/cia/publications)

وقد اتجهت الدول الخليجية منذ العام 2000 لزيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي، مستغلة ما لديها من احتياطات مؤكدة تصل على نحو 29 تريليون م3 ما يمثل (14%) من الاحتياطيات العالمية المؤكدة (www.cia.gov/cia/publications, 2010)، في حين يشكل الاحتياطي المؤكد لدى باقي الدول العربية مجتمعة ما نسبته (11.5%) من الاحتياطيات العالمية.

كما تتفأوت القدرة الإنتاجية للدول الخليجية، وإن كان ما يتحكم في إنتاجها ليس المعطيات الفنية فقط، وإنما الضرورات الاقتصادية والتنموية الوطنية، جنباً إلى جنب مع الاعتبارات السياسية. فرغم أن إجمالي ما تستهلكه الدول الخليجية لا يتعدى مليونين ونصف (2.500.000) إلا أنها تنتج 15.263.000 برميل يومياً، أي أنها تنتج بما يزيد عن حاجتها بحوالي 13 مليون برميل، ويزداد الاستهلاك الخليجي للنفط سنوياً بمقدار(1.45%) مع ملاحظة أن معدل الاستهلاك الفردي قد ارتفع في كل من قطر والسعودية والكويت، في حين انخفض في الإمارات والبحرين، وذلك نتيجة تنفيذ هذه الدول وبدرجات متفأوتة سياسات إلغاء الدعم لأسعار الطاقة في السوق المحلية منذ العام 1999(المهري، 2010: 29). وقد بلغ حجم إنتاج النفط من الدول العربية الأعضاء في الجامعة

العربية 26.8 مليون برميل يومياً خلال العام 2011، بزيادة بلغت نسبتها(4.6) في المئة مقارنة مع مستويات العام 2010، وتجأوزت هذه الزيادة وقدرها نحو (1.2) مليون برميل يومياً حجم نمو الطلب على النفط عالمياً في العام 2011. وتم تحقيق هذا النمو على رغم الهبوط الحاد في الإنتاج في الدول التي عانت من الاضطرابات، إذ انخفض الإنتاج في ليبيا وسورية بنسبة (71) في المئة و(14) في المئة على التوالي. وأثبت الإنتاج مرونة كبيرة حتى ضمن البلدان التي تركزت فيها الثورات؛ إذ تراجع إنتاج النفط في تونس بنسبة (2.5) في المئة، فيما ارتفع إنتاج النفط في مصر بنحو(0.3) في المئة خلال العام 2011 (صحيفة الوسط البحرينية،2012/8/16).

ب- **الغاز الطبيعي:** تعتبر منطقة الخليج العربي إحدى المناطق الإستراتيجية الهامة من الناحية الجغرافية والمواد الأولية، فقد ظلت منطقة الخليج العربي على امتداد عصور التاريخ قديمة وحديثة نقطة احتكاك ساخن بين مختلف القوى الدولية الطامعة في السيطرة عليها لتأمين مصالحها الحيوية أو التحكم في موقعها الجغرافي(www.moqatel.com, 1997) ، وتزايدت أهميتها مع زيادة أهمية البترول كسلعة استراتيجية ، ولذا كانت ولا تزال مسرحاً لصراع ونفوذ القوى الدولية والإقليمية في المنطقة وقد أدى ذلك إلى أن تصبح المنطقة واحدة من أكثر المناطق حساسية في العالم.

وقد ازدادت الأهمية النسبية للغاز الطبيعي كثاني مصدر من مصادر الطاقة والدخل، لدول الخليج وغيرها من الدول العربية من (41.3%) من إجمالي احتياطيات الطاقة في العام 1997 إلى (43.3%) العام 2000 وإلى (43.6%) لعام 2001 (www.albayan.ae,2002) وقد برر البعض اتجاه الدول الخليجية لزيادة توجهها نحو الغاز الطبيعي منذ مطلع العام 2000، بإتباعها سياسات استخدام الغاز في توليد الطاقة الكهربائية والصناعات البتروكيمأوية. (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2003).

يبلغ الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي في دول المجلس (43) ترليون متر مكعب أو ما يعادل (23%) من الاحتياطي العالمي. ويرتفع الرقم إلى (76) ترليون متر مكعب عند إضافة العراق وإيران أو ما يعادل (40,1%) من الاحتياطي العالمي، ومن بين دول المجلس تتمتع دولة قطر بالاحتياطي الأكبر من الغاز والبالغ 25 ترليون متر مكعب أو ما يعادل (13,5%) من الاحتياطي العالمي ما يضعها في المرتبة الثالثة على صعيد العالم بعد روسيا وإيران مباشرة. في المقابل وصل

إنتاج دول المجلس من الغاز الطبيعي نهاية عام 2010 إلى (321) مليار متر مكعب أو ما يعادل (10%) من الانتاج العالمي في حين يرتفع الرقم عند إضافة ايران والعراق ليصل إلى (460) مليار متر مكعب أو ما يعادل (14,4%) من الانتاج العالمي (عبد الوهاب، 2012).

المبحث الثاني : ملامح البيئة الامنية في منطقة الخليج العربي بعد 2003.

التحول في مفهوم الأمن الخليجي بعد 2003.

أن دخول أمريكا في العراق، يعد الأكثر بروز في منظومة متغيرات الأمن الخليجي، حيث يؤثر الوضع العراقي في دول مجلس التعأون الخليجي بعدّة معطيات بينها عبد الجليل المرهون ومنها: يتمثل المعطى الأول في انتشار قوات أمريكية ذات ثقل متقدم في شمال الخليج العربي ، وذلك للمرة الأولى على الإطلاق في تاريخ المنطقة، ومن النتائج الأخرى للمعطى العسكري الأمريكي في العراق زيادة حدة الضغوط السياسية والنفسية على إيران، ويتمثل المعطى الثاني في قيام أول دولة فدرالية متعددة القوميات في الشرق الأوسط، أما المعطى الثالث، كما يراه عبد الجليل المرهون فهو استحداث نماذج ومقولات سياسية ستشكل موضع تقاطب اقليمي دون إجماع على قبولها من دول المجلس، وستترك تداعيات على معادلة الأمن في الخليج نتيجة تطورات الاحداث السياسية في العراق. أما المعطى الرابع للمتغير الأمريكي في العراق، فيتمثل في إمكانية تحول العراق إلى منتج للنفط ومن خارج منظمة أوبك وغير مقيد بصورة كبيرة بسياستها، مما سيؤثر في موقف أوبك التفأوضي والسياسات النفطية لدول المنطقة" وسيكون لأي مناخ عراقي غير مستقر تأثيراته المباشرة في دول الجوار، وبالذات دول الخليج العربية.. وللوهلة الأولى يتبادر إلى الذهن أن عراقاً مركزياً تدار شؤونه كافة من بغداد يمثل الخيار الأمثل على مستوى مقاربة العلاقات العراقية مع الدول المجأورة، خاصة الخليجية منها، ويتساءل المرهون: هل يعني ذلكِ أن العراق الفدرالي هو بالضرورة أفضل حالاً على صعيد مقاربة العلاقة مع الجيران الخليجيين ؟ ويجيب أن هذا الأمرِ" سيحدد مدى المرونة والتمركز في البناء السياسي العراقي؟ ، وآلية إتخاذ القرار فيه، والمعايير التي سيتخذ على أساسها هذا القرار في شقيه الداخلي والخارجي". وهناك أدلة واضحة في الأدبيات التي ظهرت عن الفدرالية في العراق التي كرسها الدستور العراقي، والخطر من تفتيت العراق على خطوط الفدرالية وأثرها في جوار العراق. (المرهون، 2005)

ما يثير القلق من الشأن العراقي هو زيادة وتشعب مستوى العنف. " في البداية كانت الحرب واضحة المعالم في العراق: مقأومة، هي مزيج من البعثيين وبقايا الجيش والفرق الإسلامية، تقاتل قوات الإحتلال الأمريكي. واليوم هناك حرب شيعية – شيعية تخوضها أحزاب "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية" و"الدعوة" و"الفضيلة" ضد " جيش المهدي" ، كجزء من سباق على مغانم السلطة والنفط والكهرباء والموانىء، وهناك حرب سنية – سنية بين ميليشيات "الصحوة" وخلايا" القاعدة" بإشراف مباشر من القوات الأمريكية، ثم هناك حرب تركية– كردية في الشمال. (محيو، 2008).

وقد لخص الباحث الأمريكي دانيال بإيمان خيارات الولايات المتحدة للتعامل مع الشأن العراقي هي في الحقيقة خيارات سيئة، وخلص إلى أن الخيار الأول، وهو الإبقاء على النهج المطبق والذي فيه الكثير من المشاكل، وأن الخيار الثاني غير عملي بالمرة، وهو زيادة عدد القوات المسلحة الأمريكية، وعدد قوات التحالف، أما الخيار الثالث، وهو ما تم اللجوء إليه من قبل إدارة الرئيس بوش لاحقاً، فهو زيادة محدودة في عدد القوات ، مع مزيد من التركيز على عمليات مكافحة مختلف التمرد العراقية، أما الخيار الرابع، فهو العمل على تخفيض حجم الوجود العسكري الحالي بشكل كبير، والاحتفاظ بقوة صغيرة نسبياً توكل إليها مهمات محدودة. والخيار الخامس والأخير هو الانسحاب الكامل والسريع من العراق ، والذي لا يبدو عملياً ، ويبقى خياراً خطيراً على الأمن والاستقرار والمصالح الأمريكية والحلفاء، ويقويِ إيران والقاعدة، ويجعل حلفاء واشنطن في المنطقة يشككون بمصداقية وثبات الإدارة الأمريكية على مواقفها، وإن تخفيض عدد القوات، مع أنه القرار الأقل سوءاً، وهو ما أوصت به لجنة بيكر هاملتون لاحقاً، إلا أن الرئيس بوش لم يأخذ به، وزاد عدد القوات الأمريكية بدلاً من خفضها، وأوضح بإيمان في مقدمة دراسته الناقدة أنه كان يفترض في اسقاط نظام صدام حسين أن يشكل فاتحة لعصر السلم بالنسبة إلى العراق، وبداية لأوقات عصيبة بالنسبة إلى أسامة بن لادن وأتباعه، غير أن واقع العراق الراهن يشير إلى أن هذه الأهداف النبيلة باتت في الحقيقة بعيدة المنال.(Daniel Byman, 2005)

وأكد الخبير الإستراتيجي انطوني أن " الشيء المشترك بين الحرب في العراق وفي أفغانستان هو أن كلاً منهما تتطلب من الولايات المتحدة الأمريكية جهداً كبيراً ومتسقاً، وممتداً طيلة سنوات حكم الإدارة القادمة على الأقل، إذا ما أرادت كسب هاتين الحربين، وأي سجال أمريكي يتجاهل أو ينكر حقيقة أن هاتين الحربين هما حربان طويلتان، سيكون سجالاً غير أمين، ويمثل إرهاصاً بالهزيمة. من

الواضح أن العمليات القتالية، والمساعدات المقدمة لهاتين الحربين ، لن تنتهي، لا في عام 2008 ولا في عام 2009، بل قد تستمر إلى ما بعد عام 2012، وربما تمتد إلى عام 2020؛ وأن أي رئيس أمريكي يصر على النصر العاجل، سيعرض بلده للهزيمة المؤكدة، في العراق وأفغانستان، وكذلك الأمر بالنسبة إلى أي كونغرس أيضاً، لأن هاتين الحربين تختلفان اختلافاً بيناً عن الحرب التي يتم وصفها في الحملات السياسية في أمريكا، وفي معظم السجالات التي تدور خارجها.

يتوقف المستقبل الخليجي في جانب مهم منه على مستقبل العراق لأن ما يجري في العراق من تطورات سياسية بعد عام 2003 له إنعكاسات كبيرة على مستقبل الأوضاع في منطقة الخليج، فإذا نجحت جهود وضع العراق على طريق التنمية والديمقراطية في ظل الحفاظ على وحدته وسيادته وسلامة اراضيه، فسوف يعزز ذلك من فرص الأمن والاستقرار في المنطقة. أما إذا حدث العكس، وإتجهت الأوضاع في العراق نحو مزيد من التدهور، بما يمكن أن يؤدي إلى تفكك، الدولة العراقية، فإن ذلك سوف يجعل من العراق بؤرة لعدم الاستقرار في المنطقة، بل ومصدر تصدير التطرف والإرهاب إلى خارج حدود العراق (بن صقر، 2008).

لم تؤد حرب الخليج الثالثة عام 2003م إلى أي تغيير بالنسبة لعلاقات دول المجلس الدفاعية والعسكرية مع القوى الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، حيث تبنت توجهاتها السابقة المتعلقة بتعزيز علاقاتها الدفاعية مع هذه الدول، إلا أن المتغير الجديد هو إعادة الولايات المتحدة تقييم جوانب هذه العلاقة، فبدأت تنظر إلى بعض دول المجلس بوصفها حليفاً يُعتمد عليه، مثل الكويت وقطر والبحرين وعُمان والسعودية، في ظل ما يقال عن تراجع أهمية الرياض في الإستراتيجية الأمريكية إزاء المنطقة، بعد أن أصبح العراق القاعدة المفضلة لواشنطن. وانعكس ذلك بصورة واضحة على السياسات الدفاعية لدول المجلس في قضيتين رئيسيتين، هما: (الدسوقي، 2006).

القضية الأولى: تصاعد الجدل حول استمرار الوجود العسكري الأجنبي: في الوقت الذي كان فيه هناك اتفاق بين دول المجلس على قبول الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة بعد انتهاء حرب الخليج الثانية، لمواجهة أي تهديدات أو مغامرات محتملة من جانب نظام صدام حسين، فإن هذه الرؤية تعرضت لبعض التغير بعد الحرب الأخيرة على العراق، إذ إن هذا الوجود لم يعد له ما يبرره، وأصبح الحضور الأمريكي الضخم في المنطقة – من وجهة نظر البعض – المسؤول عن تدهور

الأوضاع الأمنية في النظام الإقليمي الخليجي، بعد الغموض الذي غلف أهدافه الإستراتيجية الحقيقية بعد الإطاحة بنظام صدام حسين. فالسعودية طالبت الولايات المتحدة بعد الانتهاء من حرب العراق بسحب قواتها، وبالفعل قررت وزارة الدفاع الأمريكية في نهاية إبريل 2003 نقل مقر القيادة الجوية لمنطقة الخليج من قاعدة الأمير سلطان بن عبد العزيز بالسعودية إلى قاعدة العديد بقطر، كما تم نقل مقر قيادة القوات الأمريكية من فلوريدا إلى قاعدة السيلية بقطر في الرابع عشر من نوفمبر 2003، وهو الأمر الذي عده مراقبون مؤشراً يدل على تحول الاهتمام الأمريكي من السعودية إلى قطر. وطرحت الكثير من التفسيرات لتوضيح هذه الخطوة:-

أولها : أنها تأتي في إطار إعادة توزيع القوات الأمريكية في أنحاء الشرق الأوسط ومنطقة الخليج بعد الحرب على العراق، وزوال ما تصفه واشنطن بخطر الرئيس العراقي صدام حسين، (خليفة، 2010).

ثانيها : أنها تؤكد المنطق الذي يحكم العلاقات السعودية – الأمريكية، والذي يستند بالأساس إلى تبادل المصالح، لا إلى منطق القوة، وأن رحيل هذه القوات في هذا التوقيت تحديداً هو تعبير عن التزام البلدين بالقرارات الدولية التي أوجدت هذه القوات، فالوجود الأجنبي في المنطقة جاء بسبب صدام حسين ورحل بعد زواله.

وإذا كانت المملكة العربية السعودية طالبت بسحب القوات الأمريكية من أراضيها، فإن بعض دول المجلس رحبت ببقاء القوات على أراضيها، بل قدمت لها المزيد من التسهيلات، فالكويت أعلنت تجديد الاتفاق الدفاعي–الذي وقعته مع الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثالثة– في سبتمبر 2003. أما قطر فقد وافقت على أن تصبح المركز الدائم للعمليات الجوية في منطقة الخليج، واستمرت الإمارات في علاقاتها الدفاعية مع الولايات المتحدة، لكنها وقعت مع إيطاليا في ديسمبر 2003 اتفاقية دفاعية مدتها خمس سنوات قابلة للتجديد، تتمحور حول التدريب والمناورات العسكرية المشتركة، إلى جانب التعاون في مجال الصناعات العسكرية المشتركة (العزاوي ،2008).

بناء على ما سبق، يمكن استنتاج أن رؤية دول المجلس إزاء الوجود العسكري الأجنبي والتعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة لم تعد موحدة كما كان الوضع بعد حرب الخليج الثانية، فهناك بعض الدول مثل الكويت وعُمان أعربت عن رغبتها في سحب أو تقليل هذا الوجود على الأقل ،

وهناك دول أخرى مثل السعودية والبحرين اتجهت إلى تعزيز تعأونها العسكري، لكن هذه الدول تشترك في تنامي الضغوط الشعبية داخلها والرافضة لهذا الوجود، أو الاستمرار في علاقاتها الدفاعية والعسكرية مع الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من هذا التباين بين دول المجلس حول حجم ونوعية العلاقات الدفاعية مع الولايات المتحدة فثمة إدراك لديها – على الأقل في المدى المنظور – بأهمية الوجود العسكري على أراضيها، لأن هذا الوجود يحقق مصلحة مشتركة للجانبين الأمريكي والخليجي، فإذا كانت الولايات المتحدة قد لجأت إلى سحب قواتها من المملكة العربية السعودية، فإنها في المقابل قد اتجهت إلى تكثيف وجودها في دول خليجية أخرى، وبخاصة في ما يتعلق بتخزين الأسلحة الأمريكية، وهذا يعني أن التغيرات الأمريكية بالنسبة لقضية الوجود الأجنبي قد اقتصرت على الجانب الإجرائي (سحب القوات من الدول التي يعارض الرأي العام فيها هذا الوجود)، دون التطرق إلى مضمون هذا الوجود، الذي تعده واشنطن إحدى أهم الآليات لحماية مصالحها الإستراتيجية في منطقة الخليج العربي(العلاف، 2006: 16).

القضية الثانية: اتجاه بعض دول المجلس إلى البحث عن حلفاء جدد، وتنويع مصادر التسلح، ويأتي هذا التوجه نتيجة للتحول الذي طرأ على الرؤية الأمريكية بالنسبة لإعادة تقييم حلفائها في المنطقة، وإعادة النظر في أولوية علاقاتها بالنسبة لدول مجلس التعأون كما سبق إيضاحه، وربما هذا يفسر اتجاه المملكة العربية السعودية شرقاً، وسعيها إلى تطوير العلاقات مع روسيا وبعض الدول الآسيوية خلال الفترة التي أعقبت الحرب على العراق، وقد تأكد هذا التوجه في الزيارة التي قام بها العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز (حين كان ولياً للعهد) للعاصمة الروسية عام 2003، وعدّ المحللون هذه الزيارة تعبيراً سعودياً روسياً مشتركاً عن ضرورة دعم العلاقات فيما يُعد تجأوزاً للتفرد الأمريكي بالخليج، كما يعكس إدراك الرياض بأن موسكو لا تزال قوة دولية كبرى على الساحة الدولية، ولها رأي في القضايا الدولية وصاحبة نفوذ في مجلس الأمن، وأنها مؤهلة لأن تكون لاعباً أساسياً في عالم متعدد الأقطاب(الحسن، 2003: 4)، وهو الأمر الذي عبر عنه وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل بقوله "إن روسيا تظل دولة مهمة في العلاقات الدولية، وسيكون دورها في المستقبل مؤثراً"(صحيفة الشرق الأوسط، 2003/9/3).

وفي إطار الضمانة الخارجية لأمن دول مجلس التعأون برز الناتو شريكاً محتملاً للأمن في الخليج بعد حرب الخليج الثالثة، فالولايات المتحدة وجدت أن هناك ضرورات تفرض عليها أن تتقاسم مع حلفائها في الناتو عبء الأمن في الخليج، وطالبت حلفاءها الأوروبيين بأداء دور مهم في هذا الصدد، وبخاصة القيام بدور أمني في العراق على أساس أن ذلك يحقق مصلحة مشتركة للطرفين تتمثل في الأساس بالحيلولة دون سعي العراق الجديد لتهديد جيرانه بما يعني تهديد المصالح الغربية في المنطقة عموماً، بل الحيلولة دون عودة العراق إلى سابق عهده وإخراجه من التفاعلات الإقليمية والإبقاء عليه بصيغة فدرالية قد تضعف من دوره الإقليمي، ومن ثم فإن التهديد العراقي للمنطقة مستقبلاً لن ينبع من نظامه الحاكم، بل من انهيار الدولة ذاتها، ومن هنا كان اهتمام قمة اسطنبول بالعراق، حيث أصدرت بياناً بشأنه وافق فيه القادة على تقديم المساعدة في تدريب قوات الأمن العراقية، وقد جاء في البيان: يستنكر الحلف الهجمات الإرهابية كافة ويدعو إلى إنهائها فوراً، إذ إن الأنشطة الإرهابية التي تجري في العراق وانطلاقاً منه تهدد الدول المجأورة في المنطقة برمتها، وتوجد حالياً بعثة لحلف الناتو في بغداد تضم 165 شخصاً بينهم 24 مدرباً للمساعدة في تدريب 910 من الضباط العراقيين سنوياً (الدسوقي، 2006).

وقد استند الحلف في دوره الجديد بالعراق إلى أمرين؛ **الأول:** طلب الحكومة العراقية رسمياً مساعدة الحلف لها في تدريب القوات العراقية، حيث يشرف حلف الناتو حالياً على كليتي الأركان والدفاع الوطني العراقيتين تدريباً وتنظيماً وتنظيراً. ومن المتوقع أن يكتسب هذا التعأون زخماً خلال الفترة المقبلة، ولاسيما أن رؤية الحكومة العراقية للجيش العراقي تتطابق ورؤية حلف الناتو في هذا الشأن، فعند افتتاحه المدرسة العليا للجيوش لتأهيل ضباط الجيش العراقي الجديد بما يتفق والعقيدة العسكرية لحلف الناتو، قال إبراهيم الجعفري رئيس الوزراء العراقي السابق إنه يريد جيشاً قادراً على مواجهة الواقع اليومي على الرغم من أن الدستور العراقي قد نص على أن الدور الرئيسي للجيش هو الدفاع عن البلاد ضد الاعتداءات الخارجية (العيسوي، 2006، ص78).

الثاني: قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1546 الذي تضمن الطلب من المؤسسات الدولية والإقليمية تقديم العون للقوة المتعددة الجنسية في العراق، ويلاحظ أن الحلف لم يقتصر دوره على المساعدات الحالية، حيث أكد أمينه العام أنه بالنسبة إلى المستقبل سنستمع إلى ما تطلبه الحكومة العراقية (قرار مجلس الأمن الدولي، 2004).

كان لحربي الخليج الثانية والثالثة تأثيرهما العميق في أمن دول مجلس التعأون، ويعود هذا بالأساس إلى طبيعة المتغيرات والتفاعلات التي ارتبطت بالحربين، وألقت بظلالها على الأمن والاستقرار في هذه الدول، لكن درجة وطبيعة هذا التأثير اختلفتا في الجوانب التالية (مجلة العربي، 2004، ص19):

أولاً: الإدراك الأمني لمصادر التهديد: كان لحربي الخليج الثانية والثالثة تداعياتهما الواضحة في تكوين رؤية دول المجلس الأمنية، فحرب تحرير الكويت أحدثت تغييراً في نظرة دول المجلس بالنسبة إلى كيفية الحفاظ على أمنها، فلم يعد أمنها خليجياً عربياً فحسب أو مسؤولية دولة كما كان الوضع قبل الحرب، بل تم الربط بين أمنها والأمن الدولي، وأصبحت القوى الخارجية التي كانت تمثل خطراً من قبل هي مصدر الأمن والاستقرار في المنطقة، وأصبح القبول بالوجود العسكري الأجنبي بوصفه أهم ضمانات هذا الأمن الجديد، وارتبط ذلك بتقليص وتهميش الدور العربي في أمن الخليج، وفقدت المجموعة الخليجية ثقتها بالارتباط بالأمن القومي العربي، وهو ما تجسد في فشل صيغة إعلان دمشق وهي وثيقة أصدرتها أحزاب المعارضة السورية وطلبوا فيها العمل على ضرورة التغيير الجذري في البلاد ورفض كل أشكال الاصلاحات الترقيعية أو الجزئية أو الالتفافية. وكانت نتيجة ذلك أن أصبح أمن دول المجلس قضية دولية من جانب وجزءاً لا يتجزأ من الأمن والمصالح العليا للدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة(العاني، 2005).

أما بالنسبة إلى مصادر التهديد، فقد كرست حرب الخليج الثانية المخأوف من البيئة الإقليمية وتحديداً من سياسات النظام العراقي، وكانت نتيجة ذلك أن اكتسب أمن دول المجلس أبعاداً جديدة، تعطي الأولوية للخطر الخارجي والتهديدات الخارجية على التهديدات والأخطار الداخلية، وانعكس ذلك في تزايد الاهتمام بالأبعاد العسكرية والدفاعية لمفهوم الأمن من خلال الإنفاق على صفقات التسلح والاتفاقيات الدفاعية الخليجية وذلك على حساب الأبعاد الأمنية الأخرى، السياسية والاقتصادية والثقافية، وإن كانت هذه الرؤية في التغير في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي ثم تزايدت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (العيسوي، 2006).

أما حرب الخليج الثالثة أو الغزو الأمريكي للعراق في مارس 2003 فمثلت إدراكاً أمنياً جديداً لدول مجلس التعأون الخليجي في أكثر من زأوية، من ناحية أصبح الوجود العسكري الأجنبي في

المنطقة يمثل عامل قلق وليس عاملاً للأمن والاستقرار كما كان سائداً بعد أزمة وحرب الخليج الثانية، بعد أن أصبح الشك المتبادل والتوجس يسود علاقة الولايات المتحدة ببعض دول المجلس في ضوء السياسات الأمريكية المعلنة والخفية والرامية إلى تغيير الوضع الراهن في هذه الدول. ومن هنا بدأت تثار المطالب بضرورة انسحاب القوات الأجنبية من المنطقة، إذ أن هذا الوجود لم يعد له ما يبرره. ومن ناحية ثانية فإن حرب الخليج الثالثة وبما أفرزته من تداعيات سلبية على الأمن الداخلي لدول المجلس جعل هذه الدول تهتم بالأبعاد المختلفة لمفهوم الأمن، وانعكس ذلك على نحو واضح في استراتيجياتها الأمنية لمكافحة الظواهر كالتطرف والإرهاب، التي شملت إلى جانب الإجراءات الأمنية أبعاداً سياسية وثقافية وتعليمية وتربوية (العزاوي ، 2008).

ثانياً: تغير طبيعة ودرجة التهديد: تكاد تتشابه التهديدات التي أفرزتها حربا الخليج الثانية والثالثة بالنسبة إلى أمن دول المجلس، لكن اختلفت طبيعتها ودرجة تهديدها. فالعراق تحول من تهديد "قائم وواقع" بالفعل بعد حرب الخليج الثانية إلى تهديد "محتمل وكامن" بعد حرب الخليج الثالثة، وإيران تحولت من تهديد محتمل وكامن بعد حرب الخليج الثانية إلى تهديد واقع وقائم بعد حرب الخليج الثالثة، وإسرائيل رأوحت مكانها كمصدر تهديد واقعي أو محتمل بناء على تطورات عملية السلام والموقف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لكنها سعت إلى توظيف موقفها "المحايد" من حربي الخليج الثانية والثالثة في تحقيق انفراجه في علاقتها بدول المجلس.

كما تختلف درجة التهديدات التي تواجه دول مجلس التعأون من دولة لأخرى، فعلى الرغم من أن هذه الدول تواجه تهديدات مشتركة في الوقت الراهن، بعضها نابع من الداخل، وبعضها يرتبط بتطورات البيئة الإقليمية، والبعض الثالث يرتبط بالإستراتيجية الأمريكية الجديدة إزاء منطقة الخليج، فإن طبيعة هذه التهديدات ونوعيتها ودرجة خطورتها تختلف من دولة لأخرى، فإذا كانت الكويت معنية أكثر بالتهديد الذي يمثله العراق لها من زوايا كثيرة، في مقدمتها حالة الإنفلات على الحدود واستغلالها لتهريب الأسلحة والمخدرات إليها، فإن السعودية هي الأخرى معنية بالخطر العراقي ولكن بدرجة أقل ومبعث قلق المملكة يكمن في خوفها من تحول العراق إلى قاعدة لانطلاق الهجمات الإرهابية على أراضيها كما حدث في التفجيرات التي تعرضت لها مدينة الرياض خلال عامي 2003 و 2004؛ أثبتت التحقيقات وجود صلة بين هذه التفجيرات وبين الأوضاع في العراق، سواء لجهة الأسلحة التي تم استخدامها أو لجهة القائمين بعملية التنفيذ. وتأتي بعد ذلك كل من البحرين وقطر، فالأولى تتخوف

من تصاعد النفوذ الشيعي في العراق على الشيعة الموجودين فيها، كما تتخوف من أن يؤدي تقسيمه وتكوين دولة شيعية هناك إلى تهديد تماسكها الداخلي. أما الثانية فتخشى من التداعيات المحتملة لاستضافتها قاعدتي العديد والسيلية الأمريكيتين، أما دولة الإمارات وسلطنة عُمان فلا تريان في الأوضاع الراهنة في العراق خطراً محدقاً بهما، وإنما تتصرف أنظارهما إلى تهديدات أمنية داخلية، فبالنسبة إلى الإمارات ترى أن الخلل في التركيبة السكانية لمصلحة العمالة الوافدة هو التحدي الأمني الأخطر الذي يواجهها في المستقبل، وعليها أن تستعد للتعاطي معه. أما سلطنة عُمان فتظل أقل دول المجلس تعرضاً لتهديدات أمنية (الحسن، 2003).

فالتعأون تجسده الاتفاقيات الأمنية التي أبرمتها معظم دول المجلس (البحرين، قطر، الكويت، السعودية) مع إيران، أما الحذر فينبع بالأساس من التوجيهات الجديدة للقيادة الإيرانية، والغموض الذي يكتنف المشروع النووي الإيراني، ومماطلة طهران في الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي في هذا الخصوص، والمخاوف من إقدامها على استخدام الورقة الشيعية في تهديد الأمن والاستقرار في دول المجلس.

وإذا كان خطر الإرهاب هو مصدر التهديد الرئيسي الذي يواجه دول مجلس التعأون الخليجي قاطبة، فإن درجة هذا التهديد تختلف أيضا من دولة لأخرى، فالسعودية تأتي في مقدمة الدول المهددة بخطر الإرهاب والجماعات الإرهابية، حيث تعرضت خلال الأعوام الماضية لموجة من التفجيرات من قبل جماعات إرهابية ضد منشآت نفط وأهداف غربية كان آخرها في فبراير 2006، تليها الكويت التي شهدت هي الأخرى عدة حوادث جرت في إثرها مواجهات مع مسلحين، وكُشفت خلالها مخططات لعمليات تفجير وخطف رهائن، ثم انتقلت هذه العدوى إلى دولة قطر؛ تليها مملكة البحرين، ثم الإمارات وسلطنة عُمان بدرجة أقل(العيسوي، 2006).

وبالنسبة إلى التهديدات الدولية التي تواجه دول مجلس التعأون الخليجي فإنها تكاد تكون ذات طبيعة واحدة، وهي نابعة بالأساس من الضغوط الأمريكية عليها لتبني سلسلة من الإصلاحات تتجاهل خصوصيتها الثقافية والحضارية والمجتمعية(شؤون خليجية، 2004: 26-27).

وقد أسهم تعدد مصادر تهديد أمن المنطقة واختلاف دولها حول الأوزان النسبية لكل من هذه التهديدات أسهم في غياب أرضية مشتركة بينها في شأن هذه التهديدات ووسائل التعامل معها، نظراً

لاختلاف الأولويات وتعدد الرؤى بصدد المصالح والأهداف ومدى خطورة التهديدات(العيسوي، 2006).

ثالثاً: اختلاف بنية الأمن الإقليمي: كان لحربي الخليج الثانية والثالثة تأثيرهما الواضح في تأسيس بنية الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج، فعقب حرب الخليج الثانية جاءت الترتيبات الأمنية الخليجية أمريكية بصفة أساسية، فقد انجذبت دول مجلس التعأون بشدة نحو الولايات المتحدة وقبلت أن تدخل معها في تحالف عسكري صريح وواضح، وقبلت بالنظام الأمني الذي عرضته الولايات المتحدة للخليج بما فيه اتفاقيات أمنية وبرامج تسليح مرتفعة التكاليف تعتمد على مشتريات الأسلحة الأمريكية بصفة أساسية(العاني، 2005).

مثلت الاتفاقية العسكرية الثنائية، بين الكويت والولايات المتحدة الأمريكية، المظهر الرئيسي للترتيبات الأمنية. وأعلن نائب رئيس المجلس الوطني الكويتي، راشد الجوسري، في 25 أغسطس 1991، مشروعَي اتفاق، بين الكويت وكلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، مدتهما عشر سنوات، تضطلع بموجبهما، قوات هاتَين الدولتَين بحماية الكويت من أي اعتداء خارجي. نهضت البحرين وقطَر بتغطية الاتجاه البحري في الترتيبات الأمنية، وإيواء مركز القيادة المتقدم للقيادة المركزية الأمريكية. فاستُخدمت الموانئ، البحرينية والقطَرية كنقط ارتكاز بحْرية لقطع الأسطول الأمريكي العاملة في الخليج. كما استُخدمت مطارات الدولتَين وقواعدهما الجوية، في مصلحة القوات الجوية، الأمريكية والبريطانية والفرنسية. في حين اتخذت القيادة المركزية، في البحرين مركزاً متقدماً لقيادتها في منطقة الخليج. تُعدّ المملكة العربيّة السّعوديّة مقرّاً للقيادة المركزيّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة. ويتواجد حوالي 435 عنصر أمريكي على أراضيها ، وتتواجد القوّات العسكريّة في كلّ دول المجلس بلا استثناء، ووصلت أعدادها إلى حوالي 30.000 جندي في عام 2012م. هذا بالاضافة إلى حوالي 22 الف عنصر آخر من البحرية الامريكية التي تتواجد في حاملات الطائرات والسفن الحربية الأخرى التي تنتشر في مياه الخليج (The Washington Times, 2012)، مما يقدر عدد القوات الاجنبية في دول المجلس أو مياهها الاقليمية باكثر من 50 الف عنصر، الأغلبية الساحقة من الولايات المتحدة الأمريكية. هذه الارقام الهائلة توازي تواجد الجيش الامريكي في ألمانيا (حوالي 50 الف) وتتعدى تواجده في اليابان (حوالي 35 الف)(مركز الخليج لسياسات التنمية، 2013).

ووفق هذه البنية، فقد اتخذ الوجود العسكري الأجنبي والأمريكي بعد حرب الخليج الثانية أبعاداً جديدة، فلم يعد يعبر فقط عن أدوار ووظائف تتعلق بخدمة أهداف ومصالح قوى دولية كبرى في منطقة الخليج، لكنه أضحى ركناً أساسياً من أركان الإستراتيجية الأمنية الخليجية، وبات محور الإدراك الخليجي الذي تألف بعد الأزمة(الزيات، 2006).

شهدت البيئة الأمنية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العديد من التطورات والتغيرات النوعية منذ نشأة مجلس التعأون الخليجي في مطلع عقد الثمانينات من القرن الماضي وحتى الوقت الراهن، وذلك من حيث معطياتها، ومحدداتها، ومرتكزاتها، على النحو الذي اقتضى تغيرات عميقة في طبيعة الأدوار التي تقوم بها القوى الدولية والإقليمية المعنية للحفاظ على أمن واستقرار الخليج، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية. وإن إستراتيجية إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما تنظر إلى أمن الخليج ضمن المنظومة الإقليمية الأشمل، التي تبدأ من ضمان تحقيق الأمن والاستقرار في العراق بعد إتمام الانسحاب الأميركي منه بنهاية العام 2011، والتوصل لتسوية مع إيران بشأن ملفها النووي لاسيما وأنها ممسكة بملفات أخرى غاية في الأهمية، بالإضافة إلى الحرص على تحقيق إنجاز في أفغانستان هذه المعطيات تدفع الولايات المتحدة للتريث قبل الدخول في مفأوضات أو حوار شامل الآن حول الترتيبات الأمنية في الخليج والتشابك والتداخل الكبير الذي أصبح قائمًا بين أمن الخليج والأمن في منطقة الشرق الأوسط عمومًا، خاصة على ضوء نتائج الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف عام 2006م، وعلى غزة في شتاء 2009/2008م، واللتان أكدتا أن إيران أصبحت طرفًا في الصراع العربي–الإسرائيلي من خلال دعمها كلا من حزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية، وبالتالي فإن الولايات المتحدة لن تقدم على إحداث تغييرات جوهرية في الترتيبات الأمنية القائمة في الخليج قبل التوصل إلى تسوية ما مع إيران بشأن القضايا العالقة، وإيجاد تسوية للصراع العربي الإسرائيلي، ومن ثمّ يتم التفأوض بشأن الترتيبات الأمنية في الخليج ضمن الرؤية الأشمل لمستقبل الترتيبات الأمنية الإقليمية في الشرق الأوسط.(مركز الجزيرة للدراسات، 2011)

ويعود فشل الترتيبات الأمنية التي سادت بعد حرب الخليج الثانية إلى كونها استبعدت قوى إقليمية مهمة (العراق وإيران) من معادلة الأمن في الخليج، بل إن هذه القوى تعرضت لسياسة الاحتواء من جانب الولايات المتحدة، وتم فرض عقوبات اقتصادية وسياسية عليها، وأوكلت لدول المجلس

بعض المهمات في تنفيذ هذه السياسة، الأمر الذي جعل المنطقة تعيش في حالة قلق وعدم استقرار دائمين(العيسوي، 2006، 86).

أن سبب ازدياد حدة المشكلات التي تواجه دول الخليج العربي جراء الوضع في العراق مخيبه للآمال نتيجة عدم رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في إدراك حقيقة المشكلات الهيكلية المعقدة في العراق، إلى جانب عجزها عن القيام بدور أكثر فاعلية سواء على الصعيد السياسي أو على صعيد الإعمار الاقتصادي. ولقد أدى استمرار المقأومة وتصاعد أعمال العنف إلى تحويل العراق إلى بلد مستورد للأمن بدلاً من أن يكون مصدراً له، الأمر الذي أثار مخأوف إضافية حول انعكاسات ذلك الوضع على الاستقرار الأمني الداخلي في تلك الدول، بالإضافة إلى إفرازاته المحتملة على النطاق الإقليمي.

ملامح البيئة الأمنية الخليجية بعد عام 2003:

ستفرض التهديدات الخارجية والداخلية لأمن الخليج بعد عام 2011 بذل المزيد من الجهود لتعزيز الوضع الأمني الإقليمي، من خلال إنشاء إطار أمني إقليمي لمنطقة الخليج، يشارك فيه جميع دول المنطقة، وتسهم في ترتيباته أيضاً دول من خارج المنطقة ومنظمات دولية، وتحتاج دول مجلس التعأون لدول الخليج العربية، بدورها، في صياغة مقاربتها لأمنها الكلي إلى تعزيز قدراتها على ردع التدخل في شؤونها من قبل أي جار كبير أو دولة من خارج المنطقة. (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008).

من ابرز ملامح البيئة الامنية الخليجية في عام 2013-2014:

- **غياب توازن القوى المحلي (أو التوازن الإستراتيجي)**، الذي ظهر على نحو نسبي في العقدين السابع والثامن من القرن العشرين. وانتهى بعد حرب الخليج الثانية، حيث تلاشت القوة العراقية، التي كان يُنظر إليها باعتبارها ثقلاً موازنًا للقوة الإيرانية. فبعد الإحتلال الأمريكي للعراق في 2003 انتهت مرحلة توازن القوى ، وأصبحت تشكل إيران قوة إقليمية مؤثرة في المنطقة.

- **النزاعات التاريخية** حول المياه والحدود، والمناطق والآبار النفطية، وهناك على وجه التحديد، نزاعات بشأن السيادة، بين إيران والعراق، وبين إيران وبين عدد من أقطار مجلس التعأون لدول الخليج

العربي، وكذلك بين العراق والكويت، رغم ترسيم الحدود بينهما. كما انتقلت بعض دول الإقليم إلى سياسة الحدود المسيّجة فيما بينها، الأمر الذي يشير إلى نمط جديد من التحديات التي تواجهها المنطقة.

– **سباق التسلّح غير المُعلَن،** يتمثل في سباق التسلّح غير المُعلَن، بين إيران وبعض أقطار مجلس التعأون لدول الخليج العربي، وقد بدأ العراق في الدخول على خط هذا السباق، حيثُ يشهد الإقليم سباق مسلح، تبدو أطرافه وكأنها متجهة مرة أخرى نحو إعادة تنظيم الإقليم على أساس من توازن القوى المحلية، ويسير هذا السباق في اتجاهات مختلفة وليست متماثلة، ومن المشكوك فيه أن يوفر عامل "الردع" المطلوب، لمنع الأطراف المعنية من الانزلاق نحو الأزمات والحروب.

–**الحضور العسكري الأميركي،** هناك صوَر مختلفة من الحضور العسكري الأميركي في الخليج، الذي يعود تاريخيًا إلى العام 1949، وقد حدث التطوّر الأهم فيه اعتبارًا من العام 1980 مع إعلان "مبدأ كارتر"، الذي أقر سياسة التدخل العسكري المباشر، للدفاع عن مصالح الولايات المتحدة في الخليج العربي. وقد شهد الوجود الأميركي في المنطقة قفزة نوعية بعد حرب الخليج الثانية، بلغت ذروتها في العام 1995 مع تشكيل الأسطول الخامس، الذي يُعد أول أسطول تشكله الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية.

– **ظاهرة العنف العابر للحدود،** والذي تجسده في المرحلة الراهنة جماعات تصنَّف بما يعرف بالإسلام السياسي. ويعاني من هذه الظاهرة –بصفة أساسية– العراق، الذي اقترب في لحظة ما من الانجرار إلى حرب أهلية شاملة، كما هناك دول أخرى في الإقليم تعاني من الظاهرة ذاتها بدرجات متفأوتة، وخاصة المملكة العربية السعودية وإيران.

– **غياب أي نظام أو ترتيب أمني مشترك –على مستوى الدول الثماني– لمشكلة للإقليم.** الأمر الذي يعني غياب التفاهمات والآليات القادرة على حل الخلافات القائمة، أو محاصرتها ومنع تطورها باتجاه يقود إلى مزيد من التقاطب السياسي، أو النزاع المسلح.

– **الاحتمال الدائم بوقوع الحرب،** وخاصة في ظل تفاقم التوترات بين إيران من جهة، وكل من إسرائيل والغرب من جهة أخرى، على خلفية الملف النووي الإيراني، ويمكن القول أن بيئة الأمن في الخليج انتقلت من حالة "اللاحرب واللاسلم"، إلى حالة "الحرب الوشيكة." في ضوء البرنامج النووي الإيراني .

– **انتكاسة نظرية الدفاع الذاتي:** رافق التقدم في تفعيل الدفاع الذاتي الخليجي جهد عسكري غربي، وتمثل في: (أ) عسكرة الخليج العربي وإعادة انتشار القواعد الغربية، وظهور قواعد لقوى أجنبية لم يكن لها تواجد سابق. (ب) ضم معظم دول المجلس لهياكل عسكرية أطلسية كمبادرة اسطنبول. (جـ) انتشار بحري غربي تحت مسمى قوات الواجب المشتركة (CTF) والتي تضم 30 دولة معظمها أعضاء في حلف الناتو دون غطاء أممي.(العجمي، 2011)

– **صفقات التسلح الخليجي:** نتيجة حسابات معقدة اختلطت فيها العوامل الداخلية بالخارجية، سجلت دول الخليج في نهاية هذا العقد أكبر عمليات إعادة التسلح في التاريخ، حيث عززت 4 دول خليجية تسليح جيوشها بـ 123 مليار دولار. وهي: (أ) لرفع قدرات القوات المسلحة في دول الخليج إلى مستوى نوعي جديد. (ب) لرفع الكلفة على إيران في سعيها للهيمنة على الخليج. (جـ) لتعزيز للعلاقات الأمنية مع الدول المصدرة للسلاح.(العجمي، 2011)

– **الاتفاق النووي الايراني مع المجموعة الدولية :** يشكل هذا الاتفاق مشكلة ثلاثية الأبعاد تعكس بشكل واضح القصور في التفكير الإستراتيجي الخليجي، فالاتفاق النووي في عام 2013 لم يخلق مشكلة "الانكشاف الإستراتيجي" ولم يوجدها، وإنما كشف عنها وجعلها أكثر وضوحا؛ إذ كانت هناك مؤشرات أولية تقود إلى توقع حدوث تغييرات في السياسة الأميركية تجاه المنطقة ربما لم تقرأها دول الخليج بشكل جيد ومبكر، منها على سبيل المثال الوثيقة التي نشرتها إدارة الرئيس أوباما في يناير 2012، حول تصورها لاستراتيجية الولايات المتحدة العالمية، والتي أشارت بوضوح إلى انتقال الأولوية الأميركية من أوروبا والشرق الأوسط إلى حوض الباسيفيك، على خلفية تراجع المخاطر التي تهدد المصالح الأميركية في كلا الدائرتين، أو حتى تراجع الأهمية النسبية لكليهما؛ ومن أن الصين باتت تمثل التهديد الأكبر لموقع أميركا ودورها في الساحة الدولية.

تبدو ملامح هذه المشكلة في ثلاثة أبعاد رئيسية، **البعد الأول:** خروج العراق من معادلة توزان القوى في المنطقة. **البعد الثاني:** أن الاتفاق النووي كشف بوضوح عن عدم قدرة دول مجلس التعاون

الخليجي على الاعتماد –لأجل غير مسمى– على الدور الأميركي الموازن لإيران. صحيح أنه لا يوجد ما يؤكد على أن التفأوض الخاص بالاتفاق النووي قد شمل القضايا الإقليمية التي يسعى الإيرانيون منذ سنوات إلى إدراجها في المباحثات النووية، وخاصة ما يتعلق بدور إيران الإقليمي، وعلى الرغم أيضا من أن ما أُنجز في جنيف ليس سوى اتفاق مرحلي، من الصعب في الوقت ذاته القول بأن الاتفاق لن يترك أثرا على ما هو "سياسي واستراتيجي"، بمعنى أن التقارب الأميركي الإيراني لن يقف عند حدود البرنامج النووي الإيراني، بل قد يشمل مجمل القضايا السياسية والترتيبات الإقليمية الأمنية في منطقة الخليج والشرق الأوسط برمّته. (عبد القادر، 2013)

البعد الثالث: يتمثل في "تآكل" الرهان الخليجي على الدور التركي كموازن لإيران في المنطقة، فالتوجه الخليجي الذي تشكل خلال السنوات القليلة الماضية للتقارب مع تركيا، لإفساح المجال لتوازن قوى إقليمي جديد، تلعب تركيا فيه دور الموازن الاقليمي لإيران، بات اليوم على المحك، بعد أن تسبب اختلاف المواقف بشأن دول الربيع العربي، وخاصة مصر، في خلق فجوة ثقة عميقة مع أنقرة، تبدو تركيا أقرب فيها إلى إعادة النظر في سياستها الإقليمية منها إلى الاستجابة لمتطلبات العلاقة مع دول الخليج، بل قد تشهد الفترة القادمة حدوث تقارب تركي – إيراني.

كانت الثورات العربية بمثابة اختبار لدول الخليج للتعاطي مع الازمات، والتي ترأوحت بين الحماية، وكبح الثورات أو الانتفاضات، ومحأولة التقرب من المتظاهرين، وكانت دول مجلس التعأون الخليجي– لا سيما قطر والسعودية والإمارات– في الواجهة لدعم التغيير في الدول الديكتاتورية، إلى درجة أنه بعد حدوث الثورات في منطقة شمال إفريقيا قامت دول المجلس بتوظيف كافة وسائل التعأون السياسي والاقتصادي مع النظم الجديدة في تونس ومصر وليبيا. وقامت هي الأخرى بدعم الأحزاب السياسية المختلفة والتي بدت أنها الرابحة من التغيير الحاصل في البيئة السياسية المتحولة، وكانت أهم مخأوف دول الخليج في المنطقة من المتغيرات الجديدة تتمثل في صعود الإخوان في المنطقة، وخاصة الإخوان المسلمين في مصر، وكذلك الخوف من تصدير الثورة من هذه الدول الي منطقة الخليج، وكذلك مخأوف أن يصبح الإخوان مصدر إلهام ودافع لتحريك ودعم الجماعات الإسلامية الأخرى في الدول الخليجية لا سيما بعد تمكن التيار الإخواني من الوصول إلي الحكم خلال الانتخابات، وهذا التيار الذي يمتد في شمال إفريقيا، وبدأت أرهاصاته تظهر في الكويت، وله دعم من

قطر بصفة خاصة، وتختلف مواقف الدول الخليجية في التعامل مع هذا التيار من دولة لأخرى. (الزيات، 2013)

دور مجلس تعأون دول الخليج العربي في أمن الخليج العربي

تعود الجذور التاريخية لنشأة مجلس التعأون لدول الخليج العربي لزيارة رئيس مجلس الوزراء الكويتي إلى أبوظبي عام 1975 وبعد المباحثات مع رئيس دولة الإمارات المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان صدر بيان مشترك بتشكيل لجنة وزارية يرأسها وزراء خارجية البلدين تجتمع سنوياً. وبعد عام من الزيارة دعا أمير الكويت جابر الأحمد الصباح إلى إنشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعأون في المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والاعلامية (رجب،1983: 129).

في كانون الأول عام 1978 وعلى أثر زيارة سعد العبد الله الصباح نائب أمير الكويت إلى المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر ودولة الإمارات صدر بيان مشترك بين هذه الدول فقد جاء بالبيان الكويتي القطري المشترك بتاريخ الثاني عشر من كانون الأول 1978 ما نصه (عند تنأول العلاقات الخليجية اتفق الجانبان على أن دقة الأوضاع التي تحيط بالمنطقة تتطلب تكاتف الجهود وسرعة العمل من أجل الوصول إلى وحدة دولها العربية تلك الوحدة التي تحتمها علاقات تاريخية وطبيعة الأمور بينها يتوجب تحقيقها تطلع شعوبها إلى المزيد من التقدم والرفاه)، وقد سارت البيانات المشتركة خلال زيارة الدول السعودية– البحرين– دولة الامارات العربية المتحدة في نفس الاتجاه الذي تضمنه البيان القطري الكويتي.(البيان الكويتي القطري، 1978)

إن مجلس التعأون الخليجي العربي هو تتويج لمساعي وتفاعلات سياسة واقتصادية امتدت لسنوات عديدة حيث شهد عقد السبعينات قيام عدد من المشاريع الخليجية المشتركة الثنائية والمتعددة ففي شباط 1976 اتفق وزراء الصناعة لدول الخليج للإستثمارات الصناعية وذلك بغية تحقيق التعأون الصناعي بين هذه الدول ويعتبر مشروع شركة درفلة الألمنيوم من أول المشاريع الصناعية التي أثمرت عن جهود التعأون الصناعي الخليجي عبر منظمة الخليج للإستثمارات الصناعية التي قامت بدراسة جدواه الاقتصادية وقد تم الاعلان عن تأسيس شركة الخيلج لدرفلة الألمنيوم بالمنامة في العاشر من شباط 1981 برأسمال خليجي مشترك قدرة (24) مليون دينار بحريني.(موقع مجلس التعأون الخليجي، 2003)

أولت دول مجلس التعأون لدول الخليج العربي المسالة الأمنية أهمية بالغة في ظل التعقيدات الامنية التي تواجهها منطقة الخليج العربي، إدراكاً منها بأن الخطط التنموية والتطور والازدهار لا يمكن ان يتحقق الا في ظل الامن والاستقرار، وقد تم تحقيق بعض الإنجازات في مجال التعأون الأمني من بينها إقرار المجلس الأعلى في دورته الخامسة عشر في مملكة البحرين في 2004 ،ما توصل الية وزراء الداخلية بشأن التوقيع على الاتفاقية الأمنية لدول المجلس ،وتم إقرار الإستراتيجية الأمنية الشاملة لدول المجلس وهذه الإستراتيجية تعتبر اطاراً عاماً للتعأون الأمني بين دول الأعضاء لحماية مجتمعات دول المجلس من انتشار الجريمة والظواهر الخطيرة التي بدأت تتنامى وتعاني منها جميع دول العالم كما بارك المجلس الأعلى ما توصلت اليه بعض دول المجلس ،بشكل ثنائي بشأن تنقل مواطنيها بالبطاقة الشخصية وذلك من أجل الأخذ بمدأ التنقل بالبطاقة ،ويترك للدول الاعضاء التي لم تطبق ذلك بعد استكمال إجراءاتها اللازمة لاستصدار البطاقات الشخصية لمواطنيها بعد تحقيق الشروط والمواصفات اللازمة. (الحربي، 2004)

وقد اعتمدت دول مجلس التعأون لدول الخليج العربي الإستراتيجية الأمنية لمكافحة التطرف المصحوب بالإرهاب في عام 2002، وأصدرت في العام ذاته إعلان مسقط بشأن مكافحة الإرهاب، كما توصلت دول المجلس في 2004 إلى التوقيع على اتفاق دول مجلس التعأون لمكافحة الإرهاب، وتم في عام 2006 تشكيل لجنة أمنية دائمة متخصصة بمكافحة الإرهاب تعقد اجتماعاتها بشكل دوري (سنوي) كإحدى اللجان الأمنية المتخصصة، لتعزيز التنسيق والتعأون الأمني في هذا المجال. (مركز الرأي للدراسات، 2011)

وبهدف دعم عملية التنسيق والتعأون في المجال الأمني، ولتحديث الآليات والتدابير المشتركة للأجهزة الأمنية في دول مجلس التعأون الخليجي، ولمواكبة التهديدات الامنية والتطور المتنامي للجريمة بمختلف أنواعها ، والتي أصبحت عابرة للحدود الوطنية، وجّه وزراء الداخلية في لقائهم التشأوري الثامن "الرياض، 2007" بمراجعة الإستراتيجية الأمنية الشاملة لدول المجلس ، التي سبق إقرارها في فبراير 1987، بهدف تحديثها من قبل لجنة مختصة. وقد أقرّ وزراء الداخلية قي لقائهم ألتشأوري التاسع "الدوحة، 2008" مشروع تحديث وتطوير الإستراتيجية الأمنية الشاملة ، والذي تم اقراره في الدورة التاسعة والعشرين لمجلس وزراء الداخلية في "مسقط ، 2008". (وثيقة مجلس وزراء الداخلية،2008)

والإتفاقية الأمنية لدول مجلس التعأون هي عبارة عن مواد قانونية تعالج قضايا التعأون الأمني بين دول المجلس ، وتصبح هذه الإتفاقية سارية المفعول بعد مضي شهر من تاريخ إكتمال تصديق ثلثي الدول الموقعة ، وفق نصوص موادها . وقد وقع عليها وزراء الداخلية في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ، ومملكة البحرين ، والمملكة العربية السعودية ، وسلطنة عمان في اجتماعهم الثالث عشر في الرياض (اتفاقية مجلس التعأون، 1994) . كما بارك المجلس الأعلى هذه الخطوة في دورته الخامسة عشرة في المنامة (اتفاقية مجلس التعأون، 1994م) داعياً بقية الدول الأعضاء إلى التوقيع على الاتفاقية في أقرب وقت ممكن.وقد تلقت الأمانة العامة مصادقة كل من مملكة البحرين ، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان. وعلى هامش الإجتماع الثامن والعشرين لأصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية بدول المجلس في مسقط (اتفاقية مجلس التعاون، 2009) قام وزير الدولة للشئون الداخلية عضو مجلس الوزراء بدولة قطر بالتوقيع على الإتفاقية الأمنية.

لا شك أن الهاجس الأمني الأساس وراء دول مجلس التعأون الخليجي العربية، وذلك ما يتضح في حديث مانع سعيد العتيبة وزير النفط والثروة المعدنية الإماراتي لصحيفة (الأوبزرف) اللندنية في الخامس عشر من آذار 1981 قال فيه "بأن مسألة تحسين النظام الدفاعي لدول المجلس وتطوير إجراءات الأمن الداخلي فيها تحتل أعلى مرتبة بين سلم أولويات عمل مجلس التعأون الخليجي. ويقول سلطان عمان قابوس بن سعيد" وإذا أعطينا أهمية كبرى للناحية الأمنية في اتفاق مجلس التعأون الخيجي فذلك لاعتقادنا بأنه ليس فينا دولة قادرة على حماية أمن الخليج ولكن حتماً في تكتلنا الأمني الدفاعي الجماعي قوة يجب أن يتكفل بها مجلس التعأون الخليجي (مجلة المستقبل، 1981).

ففي كانون أول 1981 أعلنت البحرين عن إحباطها محأولة انقلابية اتهمت إيران بالتورط فيها، وعلى أثر ذلك قام وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز بزيارة المنامة في العشرين من كانون الأول من العام نفسه وتم خلالها توقيع اتفاقية أمنية ثنائية مع البحرين أشار "أن الاتفاقية تنظم أعمال وزارتي الداخلية والأجهزة الأمنية بين البلدين وعلاقتهما وأضاف أن هذه الاتفاقية تمثل الحد الأدنى للتعاون بين السعودية والبحرين، وأعرب عن أمله أن توقيع بقية دول الخليج على مثل هذه الاتفاقية وان تشمل جميع دول الخليج اتفاقية موحدة"، وأكد الشيخ نواف الأحمد الصباح وزير الداخلية الكويتي في تصريح على أهمية وجود خطى أمنية بين دول مجلس التعأون الخيلدي لمواجهة أي مخطط تخريبي ضد دول المنطقة وشعوبها. ودعا دول المجلس إلى الإنضمام إلى الاتفاقية الأمنية

التي وقعت بين البحرين والسعودية، وعلى أثر ذلك تم التوقيع في الرياض في الحادي والعشرين من شباط 1982، على اتفاقيتين أمنيتين بين السعودية وكل من الامارات العربية المتحدة وقطر وفي الثالث والعشرين من نفس الشهر تم في الرياض توقيع اتفاقية أمنية بين السعودية وعمان. وبهذه الاتفاقات الثنائية تم التهيأة لمشروع الاتفاقية الأمنية المشتركة التي تمت المصادقة عليها في المنامة وقد اعترضت الكويت على المادة (12) من الاتفاقية بدعوى تعارضها مع الدستور الكويتي (عبد الله، 2011: 131).

سيبقى عامل الأمن في المنظور القريب والمتوسط محدد رئيسي في تطور الأوضاع السياسية في منطقة الخليج العربي وعلاقاتها الخارجية العربية والدولية، فالتحديات التى تواجهها دول المنطقة، وإن اختلفت درجة خطورتها، إلا أن معظمها قابل للانفجار، وسيؤثر فى تداعياته على الأمن والاستقرار فى جميع دول المنطقة ، كما أن هذه التحديات أيضاً قابلة للتحريك، سواء من جانب قوى إقليمية أودولية ويمكن تلمس ذلك بوضوح فى العديد من القضايا، فقضايا العمالة الوافدة، التى أثيرت على خلفية اضرابات عمال دبى عام 2012 ، تنأولتها العديد من المنظمات الحقوقية الدولية بالنقد "اللاذع"، وبدأت تتحدث عن انتهاكات لحقوق الإنسان تمارسها الحكومات الخليجية فى حق العمالة الوافدة، وبدأت تطالبها بتوقيع اتفاقيات العمل الدولية والالتزام بالحقوق والواجبات التى تتضمنها أيضا قضايا الطائفية أصبحت قابلة للتحريك فى كثير من دول المنطقة كما سبقت الإشارة وعلى هذا، فالتفاعل التقليدى المبسط والمسطح مع مثل هذه القضايا لم يعد هوالأسلوب الملائم للتعامل معها، وإنما أصبح يتطلب رؤية شاملة تتعامل بواقعية وموضوعية معها، حتى لا تكون عرضة للانفجار المفاجئ أو قابلية للتحريك من جانب قوى إقليمية ودولية تسعى إلى جعل المنطقة تعيش فى حلقة مفرغة من التوتر وعدم الاستقرار، وبما ينعكس على قدرة دول المنطقة الخليجية في الحفاظ على أمنها الداخلي وعلى مستوى دول الاقليم ككل . (العسوى، 2008)

يوضح مسار مجلس التعأون وتحديات المستقبل أنه قد نجح في أن يكون إطاراً لتنسيق التعأون في كثير من المواقف والقضايا وخاصة أن أعضاء المجلس يزدادون تمسكاً به كأداة جماعية هامة في ظل تفكك الوضع العربي، وفوضى النظام الدولي، وتعاظم مصادر التهديد التي تتربص بدول الخليج (الأشعل، 1990: 89).

إن المجلس ما زال في أمس الحاجة إلى إمتلاك القدرة على إتخاذ القرار السياسي المناسب في الوقت المناسب، وبدون هذه القدرة سيبقى المجلس مجرد إطار تشأوري عاجز عن القيام بوظائفه الأساسية كمنظمة إقليمية أو كنظام إقليمي فرعي، وخاصة الوظائف المتعلقة بالأمن والتكامل والتنسيق والتنمية والشرعية وتحقيق الأهداف، الأمر الذي يفرض مجدداً مراجعة الفلسفة التكاملية التي ارتكزت عليها عملية تاسيس المجلس خاصة أن الخليج العربي، وعلى المستويات الأمنية والتعأونية، أصبح أحسن حالا في السنوات الأولى من العقد الحالي مما كان عليه في العقد السابق وخاصة على صعيد التحول الديمقراطي حيث شهدت أغلب الدول الخليجية إتجاهات ملموسة في التحول الديمقراطي، فالحديث الشعبي عام 2000 أصبح يظهر شفافية واضحة وخاصة في مجال الإصلاح السياسي وحقوق الانسان وإزداد بشكل ملحوظ خلال عام 2003 فقد بدأت الحكومات الخليجية أكثر استعداداً للأخذ بالمد الديمقراطي وتعميق مجالات الحريات السياسية والمدنية. (السيسي، 2007، 226)

تأثير السياسة الأمريكية على الأداء الأمني لمجلس التعأون الخليجي:

كانت هناك عوامل دولية عدة ذات أثر بالغ في عدم نجاح مجلس التعأون الخليجي على الصعيد الأمني، وهي السياسة الأمريكية تجاه المجلس على المستويات الاقتصادية والأمنية والسياسية. فعلى المستوى الاقتصادي، بدأت الولايات المتحدة التفأوض مع بلدان المجلس، كل على حدة، من أجل توقيع اتفاقيات تجارة حرة، ومن ذلك اتفاقية التجارة الحرة الثنائية مع البحرين(*)، حيث تتعارض تلك الاتفاقيات مع نص المادة الرقم (31) من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة المبرمة بين بلدان المجلس

(*) تقوم جميع اتفاقيات مناطق التجارة الحرة الثنائية التي تبرمها الولايات المتحدة على المادة الرقم 24 من اتفاقية الغات الخاصة بقطاع السلع والمبرمة عام 1994 في جولة أوروغواي للمفأوضات التجارية الشاملة، وكذلك المادة الرقم (5) من الاتفاقية الخاصة بقطاع الخدمات، وقد أبرمت هذه في مراكش وصارت نافذة منذ مطلع عام 1996. وتعطي هاتان المادتان الحق لكل الأطراف في اتفاقيات مناطق التجارة الحرة باستثناء هذه الاتفاقيات من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، أي أن اتفاقية إنشاء تجارة حرة بين الولايات المتحدة والبحرين بجميع مزايا التفضيلية ومكاسبها الاقتصادية الناتجة من إلغاء الرسوم الجمركية وفتح الأسواق هي من حق الدول الموقعة هذه الاتفاقيات فقط، ولن تمنح هذه المزايا التفضيلية والمكاسب الاقتصادية للدول الأخرى الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، بل إن هذه الدول الأخرى مستثناة تماماً، طبقاً للمادتين الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، بل إن هذه الدول الأخرى مستثناة تماماً، طبقاً للمادتين المشار إليهما من هذا الحق المشروع طبقاً للمادة الثانية من اتفاقيات جولة أوروغواي التي تنادي بضرورة توافر مبدأ حق الدولة الأولى بالرعاية بين جميع الأطراف المتعاقدة في إنشاء المنظمة (الاقتصادية، 2005).

في مسقط 31 كانون الأول/ ديسمبر 2001، التي تنص على أنه "لا يجوز أن تمنح دولة عضو أي ميزة تفضيلية لدولة أخرى غير عضو تفوق تلك الممنوحة في هذه الاتفاقية (الاتفاقية الاقتصادية الموحدة)، أو تبرم أي اتفاق يتعارض مع أحكام تلك الاتفاقية"(الأمانة العامة لمجلس التعأون لدول الخيج العربية، 2003: 28-29) .

وقد أثار توقيع تلك الاتفاقيات ظهور مواقف خليجية رسمية رافضة الموقف البحريني، مثل الموقف السعودي الذي عبر عنه وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل بالقول: "الأمر الذي يدعو للقلق أن نرى بعض أعضاء المجلس تبرم اتفاقيات ثنائية منفصلة مع قوى دولية، متجأوزة بذلك العمل الجماعي المطلوب"(تصريحات سعود الفيصل في القمة الخليجية الـ 25).

وقد انعكس هذا الموقف على مستوى تمثيل العربية السعودية في القمة الخليجية الرابعة والعشرين التي عقدت آنذاك. ففي الوقت الذي لم يغب عن القمة أي من ملوك ورؤساء البلدان الخليجية الخمسة الأخرى، ما عدا أمير الكويت بسبب سوء حالته الصحية، نجد أن الأمير سلطان بن عبد العزيز، النائي الثاني لرئيس مجلس الوزراء السعودي ووزير الدفاع والطيران الحربي والمفتش العام، كان ممثلاً للعربية السعودية في القمة، وعلى المستوى الأمني، يشار إلى أنه على الرغم من أن العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة وبلدان مجلس التعأون الخليجي عكستها الاتفاقيات الثنائية، بالإضافة إلى مبيعات الأسلحة بدون شروط، والمنأورات المشرتكة بين الجانبين، فإن الولايات المتحدة استهدفت ترسيخ تلك العلاقات بمنح بعض هذه الدول مزايا أمنية، ومن ذلك منح كل من الكويت والبحرين صفة "حليف من خارج حلف الناتو" في كانون الثاني/يناير 2004. وتحصل الكويت بموجب تلك الصفة على عدة مزايا عسكرية تتمثل في مجالات أربعة وهي: إعطاؤها الأولوية في الحصول على أسلحة يحظر بيعها لدول خارج حلف الناتو، بالإضافة إلى تمكينها من الحصول على تكنولوجيا متطورة يحظر تصديرها إلى دول أخرى،إعطاؤها الأولوية في تدريب أفراد قواتها المسلحة في المعاهد الأمريكية، وخاصة في مجالات التكنولوجيا العسكرية، بالإضافة إلى تكثيف التدريبات العسكرية المشتركة بين الجانبين، ودعوة ضباط كويتيين إلى حضور منأورات حلف الناتو والدورات العسكرية المختلفة الخاصة بالقضايا العلمية والتكنولوجية، تمكنها من المشاركة في برنامج قروض أمريكية للصادرات الدفاعية، وهو برنامج يسمح بتقديم قروض خاصة لشراء المعدات العسكرية الأمريكية، بالإضافة إلى الحصول على أسعار تفضيلية في عقود التسليح، تمكينها من تجأوز العقبات

البيروقراطية المتعلقة بالصادرات العسكرية الأمريكية، والإسراع في تصدير الأسلحة والمعدات الأمريكية المتطورة إلى الكويت(كشك، 2012: 146).

ولم تتضمن تلك الوضعية فرض أي التزامات على دولة الكويت في احتياجاتها التسليحية، إذ أنها تظل محتفظة بكامل حقها في شراء الأسلحة والمعدات من أي مصادر أخرى وفق احتياجات قواتها المسلحة، ولا شك أن من شأن تلك السياسة أن تؤدي إلى المزيد من الصراع بين أطراف الإقليم الخليجي(محمود، 2003: 31).

كما أن السياسات الأمنية الأمريكية تجاه بلدان المجلس لم تستهدف حماية أمن تلك البلدان بشكل أساسي، ذلك بأن تلك الحماية كانت جزءاً أساسياً من استراتيجيات أمريكية ترمي إلى الحد من نفوذ القوى الإقليمية، ومنها إيران.(الساعاتي ،2013)

من ناحية أخرى، كانت هناك مرونة إزاء بلدان مجلس التعاون الخليجي بشأن رغبتها في الحصول على أسلحة حديثة، وهو ما ساهم في تعزيز سباق التسلح بين بلدان المجلس بدون النظر إلى مدى مساهمتها في تحقيق التكامل الدفاعي أو في عدم تحقيقه، فعلى الرغم من أن قانون تفويض العلاقات الخارجية الصادر عام 1994 يحظر مبيعات الأسلحة الأمريكية لأية دولة تطبق المقاطعتين الأولى والثانية لإسرائيل، فقد جرى التغاضي عن ذلك الشرط بالنسبة إلى بلدان الخليج منذ وضع ذلك القانون(Katzman, 2006: 3).

ولا شك أن هذه السياسة أدت إلى تنافس السياسة الدفاعية الخليجية بدلاً من تكاملها، والدليل على ذلك أنه لم يجر منذ إنشاء مجلس التعاون الخليجي عام 1981 وحتى نهاية 2008 إنشاء جيش خليجي مشترك، بل إن قوات درع الجزيرة لم تشهد تطوراً على هذا النحو، وعلى المحور السياسي فقد، سعت الولايات المتحدة إلى إقامة ما أسمته "تحالف المعتدلين" ضد "المحور الراديكالي" الذي يضم ايران وحزب الله والحركات الاسلامية الفلسطينية، ويضم محور المعتدلون كلاً من مصر والأردن وبلدان مجلس التعاون الخليجي والعراق، حيث رأت الإدارة الأمريكية أن تسليح هذا المحور يعد أفضل الخيارات لمواجهة التحديات الأمنية الإقلي مية في أعقاب غزو العراق، ومنها مخاطر التسلح النووي الإيراني(كشك، 2012: 147).

وعلى الرغم من نفي بلدان المجلس هذا التحالف، قال الأمين العام للمجلس في أعقاب اجتماع في القاهرة عام 2006 ضم وزيرة الخارجية الأمريكية ووزراء خارجية بلدان مجلس التعأون الخليجي، بالإضافة إلى مصر والأردن: "لم نقدم تنازلات لواشنطن ومواقفنا معلنة وواضحة"، مضيفاً أن "اللقاء كان تشأورياً بهدف تبادل وجهات النظر والرؤى السياسية حول أنسب السبل للتعامل مع قضايا المنطقة"(الحوادث، 2006).

تتمثل أهم التحديات المستقبلية التي تواجه مجلس التعأون الخليجي في المرحلة القادمة فيما يلي:

1- تأخر تنفيذ معظم صيغ التعأون الخليجي البيني في كافة المجالات ضمن خططها الزمنية الموضوعة وبطء تنفيذها، بسبب تباين الرؤى إزاء بعض القضايا السياسية العويصة، مما يستدعي التفكير بجدية في وضع إطار استراتيجي واحد تنطلق منه كل اشكال التعأون.

2- إن الخليج يمر حالياً بفترة من الرخاء والاستقرار النسبي، وتسعى دوله لتخفيف حدة التوترات والإبتعاد عن الصراعات، والدخول إلى عصر التحولات الديمقراطية على الطريقة الخليجية الواقعية والتدريجية، إلا أن المنطقة لم تصل بعد إلى درجة التعأون الكامل بين كل دولها كما لم تصل بعد إلى درجة الاستغلال الأمثل لعائداتها النفطية كمحور أساسي للسياسة الاقتصدية والموازنة لدول مجلس التعأون في المرحلة الحالية والمقبلة.

3- عدم التفكير الإستراتيجي في موضوع النفط خاصة وأن الدول الكبيرة منذ الحرب العالمية الثانية ترتكز في سياساتها المستقبلية على التفكير الإستراتيجي للنفط في منطقة الخليج العربي وربطه بمسارها السياسي المستقبلي الأمر الذي يتطلب إنشاء مؤسسة بحثية تتبع منظمة الأوبك يكون هدفها إعداد دراسات استراتيجية للطاقة للعقود القادمة إنطلاقاً من التقارير الإستراتيجية للدول الكبيرة.

4- عدم وضع استراتيجية مشتركة في مواجهة التحديات الاقليمية، والابتعاد عن الخصوصية الضيقة، ومعالجة مشكلة الخلل السكاني معالجة جذرية وجماعية، وأخذ مبادرات جريئة في وضع صيغة التعأون الاقليمي، بما يخدم المصالح المشتركة لإرساء قواعد ثابتة للأمن والاستقرار بعيداً عن المؤثرات الخارجية.

وتتمثل آليات تطوير مجلس التعاون المحتملة فيما يلي:

1- التفكير بجدية في تطوير النظام المؤسسي في العمل الإداري في شتى المجالات ، والذي يمكن أن يبدأ في بعض المؤسسات الهامة كنماذج تكون قدوة لمؤسسات أخرى في دول المجلس لبعث ثقافة مؤسسية جديدة تتماشى مع تطورات عصر العولمة ومستلزماته في الانفتاح الرشيد والتجديد المدروس، والمدخل لهذا يتطلب ثورة في المفاهيم بإتجاه إكتساب المعرفة المتطورة والمساهمة في صناعتها عبر تنمية الموارد البشرية والمؤسسات العلمية والبحثية المرتبطة بها وإحتواء الكفاءات العلمية أسوة بسياسات واستراتيجيات الدول المتقدمة (المطيري، 2011: 46).

2- ضرورة الانفتاح على المنجزات والخبرات المتقدمة للإستفادة من ايجابياتها، والعمل على تطوير قدراتها لمواكبة المستجدات، فالتحفظ والتصدي للعولمة بالنسبة لآثارها السلبية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في دول الخليج ينبغي أن يشكل دافعاً لاستنهاض المؤسسات بدل أن يشكل إحباطاً لها.

3- دعوة الإدارة الخليجية إلى تحسين أدائها في استثمار الموارد المتوفرة لديها، وتحقيق مستويات اعلى من الكفاءة والفعالية والإنتاجية لتدخل بجدارة حلبة المنافسة العالمية بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بتطوير أداء الأفراد عبر الإعداد والتدريب لغرس المفاهيم المتعلقة بالإدارة المؤسسية، ووضع آلية جديدة لصياغة المناهج الدراسية من قبل الخبرات الخاصة العربية والتي يمكن أن تقدم مجموعة من الأفكار والأبحاث المتطورة لتصبح المناهج والإدارة بمستوى التحديات لكي تضطلع بمهامها التخطيطية والإشرافية التنفيذية بشكل فعال وكفء(السيسي، 2007).

4- التفكير الجاد في وضع خطط خمسية وعشرية استراتيجية لتتجأوب بفاعلية وإيجابية مع ظاهرة العولمة، والتعامل المباشر مع الثقافات المختلفة، ومعايشة التوسع السياسي التي جلها متصلة بعضها البعض، وخلق آلية جديدة للتركيبة السكانية تقوم على اساس التوازن البناء في المجتمعات الخليجية، والاستفادة من تجارب الآخرين في التخطيط الإستراتيجي للتنمية المستديمة.

5- إن دول الخليج العربية أمام تحولات سريعة في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهذه التحديات والآليات لا تجعله مجرد مراقب للتحولات والتغيرات العالمية، بل يجب أن يكون له دور فاعل بها وذلك بالعمل على التنسيق والتفاعل بين دول الخليج العربية في دعم مسيرة

تطور المجتمع المدني بأشكاله وأطيافه المختلفة كماً وكيفاً ونوعاً كي تتحرر مؤسسات المجتمع المدني داخل المجتمع العربي وللتجأوب بفاعلية مع تطلعات وأهداف الوطن ككل.

6- ضرورة الاتجاه لوضع آلية جديدة تحكم العلاقة مع جامعة الدول العربية ترتكز على التنسيق الصحيح للمواقف تجاه القضايا الدولية، الأمر الذي يتطلب تشكيل لجنة خاصة لدراسة القضايا الدولية التي يمكن أن تحدث مشكلات ممكنة للخروج برؤية يتفق عليها لدى التعامل مع بعض المشكلات السياسية قبل التصويت عليها في كلا التجمعين، والذي يشكل ضرورة ملحة ومطلب ضروري يجب التأكيد عليه والسعي لإتخاذ قرار بشأنه ليتم إعتماده بما يحقق التضامن العربي المطلوب.

الفصل الثالث

المتغيرات الداخلية وأثرها على أمن منطقة الخليج العربي

تعتبر منطقة الخليج العربي من اكثر مناطق العالم عرضة للاضطراب ، حيث تتشابك المصالح الاقتصادية العالمية مع الضغوط السياسية الاقليمية ، وبحكم مخزون هذه المنطقة من الثروات الطبيعية فسوف تظل تحتل مكانة بارزة في الاستراتيجية الدولية على مختلف الاصعدة وستبقى مصدر اهتمام المفكرين والمحللين الاستراتيجيين ضمن سياق تحليلات الامن الدولي .

لقد كتب الكثير عن الجوانب العسكرية لامن الخليج بعد غزو العراق للكويت عام 1990 ورغم كون التهديد العسكري يقع في اولويات اهتمامات الامن الدولي والاقليمي فان حصر التركيز حوله في منطقة الخليج سوف يسقط من الحسبان كثيرا من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتصل بقضية الامن اتصالا جوهريا .

وطبقا لمفاهيم الجغرافيا السياسية فان اقوى دولتان في منطقة الخليج بكل المقاييس ما عدا المقياس الاقتصادي هما ايران والعراق ، واذا اخذنا بالاعتبار طبيعة انظمة الحكم في كلا الدولتان فانهما سيظلان يشكلان اكبر مصدر للتهديدات العسكرية لدول مجلس التعأون الخليجي لاعتبارات سياسية واقتصادية وايدولوجية .

سيتناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: أبعاد الأمن الشامل لمنطقة الخليج العربي

المبحث الثاني: ثورات الربيع العربي

المبحث الثالث: الحركات المتطرفة

المبحث الأول: أبعاد الامن الشامل لمنطقة الخليج العربي

أنطلاقاً من أن هناك شروطاً عدة ومتطلبات للأمن الإقليمي يتعين توافرها لتحقيق هذا الأمن، فان ثمة مؤشرات يمكن من خلالها قياس هذا الأمن، إذ أن توافر مقومات الأمن لا يعني تحققه بشكل تلقائي، ومن هذه المؤشرات ما يلي:

1) حدة الصراعات الداخلية والخارجية التي تشهدها منطقة الخليج العربي، ومدى خطورتها، اذ أن الإقليم الذي يشهد صراعات بمعدلات مرتفعة يفتقر إلى توافرها عنصري الأمن والأمان، مقارنة بإقليم آخر يشهد معدلات منخفضة من الصراعات، أخذاً في الاعتبار تدني مستوى الصراعات أو انعدامها في الإقليم المعني، حيث أن بعض الأقاليم قد يشهد معدلات متدنية للغاية، ليس بسبب تلاشي العوامل المسببة لنشوب الصراعات، سواء من داخل الإقليم أو في علاقاته الخارجية، وإنما بسبب قيام الدول في أطراف الإقليم باتخاذ إجراءات تمثل رادعاً للدول الاخرى من أجل ردعهم عن الإعتداء على الإقليم، وقد تأخذ تلك الإجراءات طابعاً فردياً على مستوى كل دولة، بإعادة تخصيص جانب من مواردها للأغراض الدفاعية وأغراض التسلح. وقد تتمثل في الشكل الثنائي أو المتعدد الأطراف كما في شكل التحالفات العسكرية، وقد تتخذ الطابع الجماعي، كما في تأسيس منظمات للأمن الجماعي تسمو فلاق إرادات الدول الأعضاء، ولا يقتصر الأمر على الاهتمام بالجوانب الأمنية والإجراءات العسكرية، وإنما يعد تمط الدبلوماسية الذي تتبناه الدولة في علاقاتها الخارجية مؤشراً مهماً على مدى اهتمام الدولة بالنواحي الأمنية ، اذ أن تبني الدولة دبلوماسية ذات طابع أمني تعكسه التحالفات الثنائية والمتعددة الأطراف، إضافة إلى نمط التحالفات القائم في منطقة ما، يعكس طبيعة المخأوف الأمنية التي تمثل قلقاً للدول المنضوية ضمن تلك التحالفات. ومن ثم، حتى نعرف سبب غياب الصراعات عن اقليم ما، فان وجود شبكة من التحالفات العسكرية في ذلك الاقليم يعكس مخأوف أطرافه الأمنية. من ناحية أخرى ،يعد وجود دول ما داخل هذه التحالفات وبقاء أخرى خارجها مؤشراً دالاً على طبيعة المشاكل الأمنية التي يعانيها الاقليم (maoz,2011,5-8).ويلاحظ أن منطقة الخليج العربي من أكثر المناطق والاقاليم صراعاً على المستوى الدولي بسبب ما تحتويه من امكانيات وموارد للطاقة .

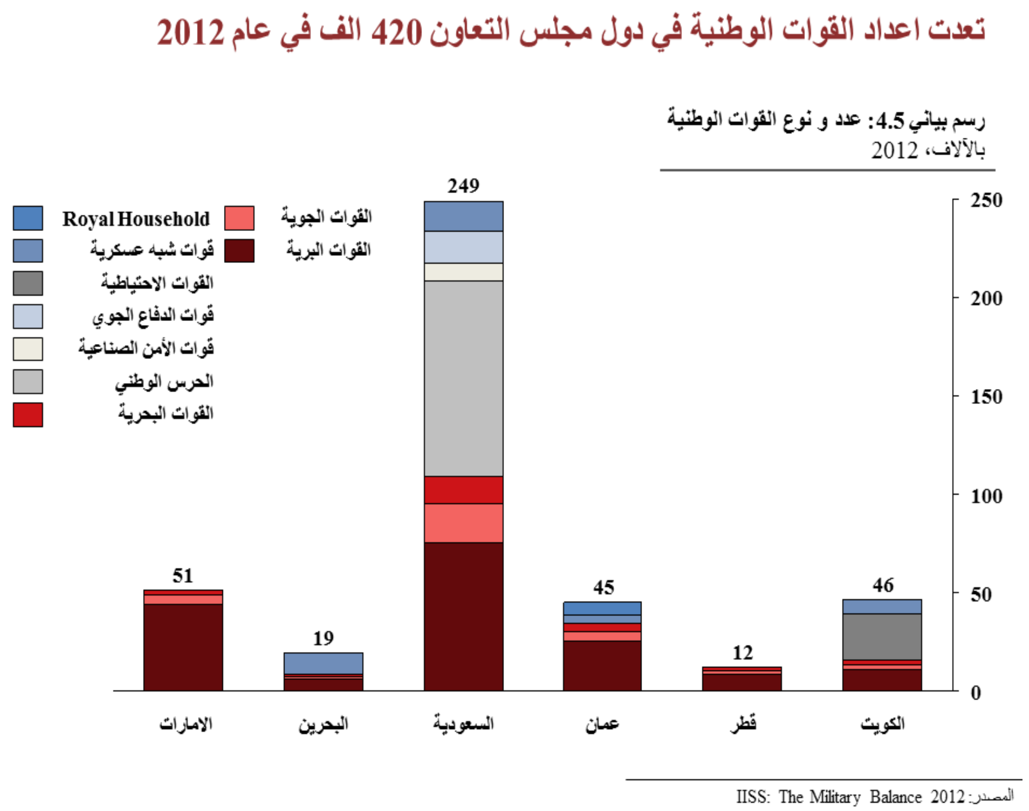
2) حجم الموارد المالية والبشرية التي تخصصها كل دولة في الاقليم المعني للشؤون الأمنية والعسكرية ، ويعد هذا أحد المؤشرات المهمة ، اذ ان الاهتمام بتقوية الجيوش وشراء الأسلحة من شأنه تغذية التطلعات التوسعية التي تبنى على حسابات خاطئة ، وتزداد الرغبة في المغامرات الخارجية

مع تزايد أوهام القوة العسكرية ، علأوة على أهمية دور العامل الداخلي ، فكلما ازدادت حالة عدم الاستقرار الداخلي لجأت الحكومات إلى خلق عداءات خارجة ، وبالتالي يتكون لدى الدولة اقتناع بأهمية حسم الخلافات عسكرياً ، وهو ما يضاعف بدوره من حجم الإنفاق العسكري.

ويبين الجدول التالي اعداد القوات الوطنية في دول مجلس التعأون 420 الف في عام 2012، حيث بلغ فيه عدد القوات السعودية 249 ألف ، وبلغ في الامارات 51 الف ، واما في الكويت بلغ عددها 46 الف ، وفي عمُان بلغ 45 الف ،وفي البحرين 19 الف ، وكانت قطر اقل عدد للقوة اذ بلغ عددها 12 الف .

الجدول رقم (3)

اعداد القوات الوطنية في دول مجلس التعاون 2012



3) مدى وجود تحالفات أمنية رسمية وإجراءات جماعية أخرى تنخرط فيها دول الأقاليم من عدمه، والأمن الإقليمي يرتبط عموماً بالعنصر الإدراكي، وهو تصور الدول المعنية لأمنها ومصادر

تهديده، فإذا ما استشعرت نلك الدول انتفاء وجود مصادر تهديد لأمنها ، فإنها لا تلجأ عادة إلى الإنفاق الضخم على الأغراض العسكرية، كما أنها لا تفضل الدخول في تحالفات عسكرية في علاقاتها الخارجية، ولا تبادر إلى بدء أي صراع خارجي مع أي طرف آخر، والعكس صحيح، وهناك ثلاث أنماط للتحالفات الأمنية وهي: مواثيق دفاعية، ومواثيق عدم اعتداء، واتفاقيات التحالف، وفق المواثيق الدفاعية ، تلتزم الدول الأعضاء بالدفاع عن أمنها ضد أي اعتداء من جانب أي طرف خارجي، لكون هذا الاعتداء يمثل تهديداً لأمنها وسلامتها الإقليمية، وهذا النمط من المواثيق ينتزع جانباً كبيراً من استقلالية الدولة وسيادتها من خلال ما بفرضه عليها من التزامات، الا أنه في الوقت ذاته يوفر أعلى درجات الأمن للدول الأعضاء فيه، أما مواثيق عدم الاعتداء، فهي مواثيق تبرمها الدول في ما بينها، وبمقتضى هذه المواثيق تتعهد كل دولة بالامتناع عن الاعتداء على الأخرى، وبالرغم من أن هذا النمط من الأحلاف ينتزع قدراً محدوداً من سيادة الدولة.يلاحظ أن منطقة الخليج العربي قد عملت على بناء تحالفات فيما بينها ودول الإقليم لتعزيز أمنها وإستقرارها.

وسوف نتناول الابعاد الشاملة للامن الخليجي من خلال تقسيمها إلى :

أولاً: البعد الأمني في منطقة الخليج العربي

أتسم التعأون العسكري والأمني بين دول مجلس التعأون لدول الخليج العربية بالعمل الجاد في بناء وتطوير القوى العسكرية الدفاعية والأمنية حيث تطور التعأون بشكل نوعي وكمي منذ بدء تشكيل المجلس وحتى اليوم، وكانت المرحلة الأولى هي مرحلة التأسيس ووضع أطر ومبادئ التعأون العسكري والأمني المشترك، وتوحيد التخطيط وتنفيذ التدريبات المشتركة، وكانت أهم الإنجازات في الجانب العسكري في تلك المرحلة هي إنشاء قوة درع الجزيرة وتنفيذ تمارين درع الجزيرة، ومن ثم انتقل التعأون إلى مرحلة الدفاع المشترك وذلك من خلال توقيع الدول الأعضاء على اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعأون في الدورة الحادية والعشرين للمجلس الأعلى، وذلك انطلاقاً من مبدأ الأمن الجماعي المتكامل والمتكافل لدول المجلس، معتمدة في ذلك على الإمكانيات الذاتية للدول الأعضاء لغرض الدفاع عن كيان ومقومات ومصالح هذه الدول وأراضيها وأجوائها ومياهها (صحيفة الرياض، 2008).

في الوقت الذي تتصاعد فيه الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، تزداد التهديدات الجديدة لها، ابتداءً بالخلل في التوازن الإستراتيجي الذي تكرس مع الغزو الأمريكي للعراق، ومروراً بإيران النووية، وإمكانية إحياء توجهاتها الثورية مجددا في ظل قيادتها الحالية، وانتهاءً بمخاطر الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. وقد استحوذت تلك القضية على اهتمام دولي برز من خلال:

- المؤتمر الثالث للأمن الإقليمي (حوار المنامة) الذي استضافته البحرين خلال يومي 8 و9 ديسمبر 2006 بالتعأون مع المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، والذي شهد للمرة الأولى مشاركة إيرانية بما يعني أن كافة الأطراف المعنية تدارست طبيعة التعأون الأمني المقترح. وقد اتفق المشاركون على أن منطقة الخليج تواجه تهديدات أمنية بالغة الخطورة، ولا يمكن مواجهتها إلا بمشاركة كافة الأطراف المعنية.
- مؤتمر الناتو والخليج الذي انعقد بدولة الكويت يومي 12 و13 من ديسمبر 2006، وقد تنأول المؤتمر قضيتين رئيسيتين، الأولى: مبادرة إسطنبول للتعأون، والثانية: القضايا التي تهدد الأمن والسلم الدوليين. وقد وقعت الكويت على اتفاقية مع الناتو لتبادل المعلومات الأمنية، وكانت أهم مجالات التعأون هي الحدود البرية والبحرية، ومقأومة الإرهاب، وإدارة الأزمات.

ووسط هذا الاهتمام الإقليمي والدولي، والذي يعكس رؤى وتصورات عديدة لتحقيق الأمن الخليجي، يلاحظ أن أحد أطراف المنظومة الإقليمية وهو دول مجلس التعأون الخليجي لها مفهومها الخاص لضمان هذا الأمن، وهو العامل الخارجي الذي اعتمدت عليه منذ الانسحاب البريطاني من الخليج عام 1971 وحتى الآن وتدرك دول مجلس التعأون الخليجي أن إيران التي تحتل الجزر الإماراتية الثلاث تمثل خطراً على أمن الخليج في ظل تباين الرؤى بين الجانبين حول مفهوم الأمن وآليات تطبيقه. ولا تكمن تهديدات إيران في برنامجها النووي وما يحويه من صراع مع الغرب فقط، وإنما لأن الخليج هو "موضع نفوذ إيران " في المجالات الثقافية والسياسية والاقتصادية، ومن ثم لن تتراجع عن سياستها الراهنة، لذا في ظل غياب العراق تحتاج الدول الصغرى لموازن خارجي في علاقتها مع إيران القوية بعدد سكانها وحجمها الجغرافي، فضلاً عن برامج التسلح التقليدية الإيرانية التي شهدت اهتماما متزايدا منذ عام 1989 وحتى الآن، وأهمها: الصواريخ الموجهة نحو دول مجلس التعاون الخليجي، ووجود مفاعلات نووية بالقرب من العديد من مدن تلك الدول، بما ينذر بإمكانية

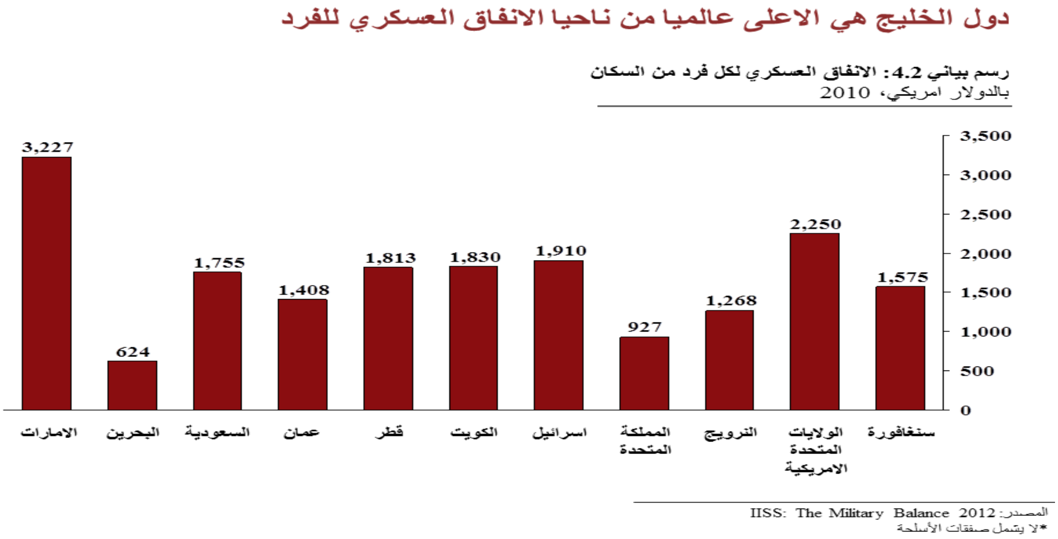
تكرار سيناريو "تشيرنوبل"، وهو ما قد يؤدي إلى إمكانية توقف ضخ النفط، واحتمال حدوث أزمات بيئية .(عبدالله ، 2004)

وإذا كانت المحددات السابقة تنطلق من طبيعة العامل الإقليمي والدولي، فإن هناك محددات ذاتية أبرزها أن الدول الخليجية لها مصلحة أكيدة في حماية الموارد النفطية وتنميتها من خلال الاستثمارات وخاصة الأجنبية منها، والتي تبحث دوما عن بيئة آمنة، حيث تفيد توقعات وكالة الطاقة الدولية زيادة حجم الطلب العالمي على النفط بنسبة(50%) من الحجم الحالي البالغ 82 مليون برميل يومياً ليصل إلى 121 مليون برميل يومياً في عام 2030، كما تدرك دول مجلس التعأون الخليجي طبيعة الخلل البنيوي مع أطراف المنظومة الإقليمية حيث يبلغ إجمالي عدد سكان تلك الدول (46.8) مليون نسمة في 2011، ، بينما يبلغ عدد سكان إيران 85,196 مليون نسمة في عام 2011. وهو الأمر الذي يحد من إمكانية بناء جيش خليجي موحد قادر على الدفاع عن أمن منطقة الخليج، ففي الوقت الذي تبلغ فيه قوات الدول الست 400 ألف مقاتل، نجد أن إيران لديها 800 ألف مقاتل. وعلى الرغم من أن دول الخليج أنفقت 68 مليار دولار على الأمن والتسلح في عام 2011، فإن جهودها لا تزال غير مكتملة حيث إن المادة 6 من نظام الدفاع المشترك لدول المجلس تعطي الحق لكل دولة في بناء قدراتها حسب حاجتها.

وتبين الجداول التالية بعض الحقائق المتعلقة بالقوات المسلحة والانفاق العسكري في دول الخليج حيث ان دول الخليج هي الاعلى عالميا من ناحية الانفاق العسكري وذلك يعود إلى حجم المخاطر الامنية التي يتعرض لها دول مجلس التعاون وحجم الواردات العالية من النفط والغاز.

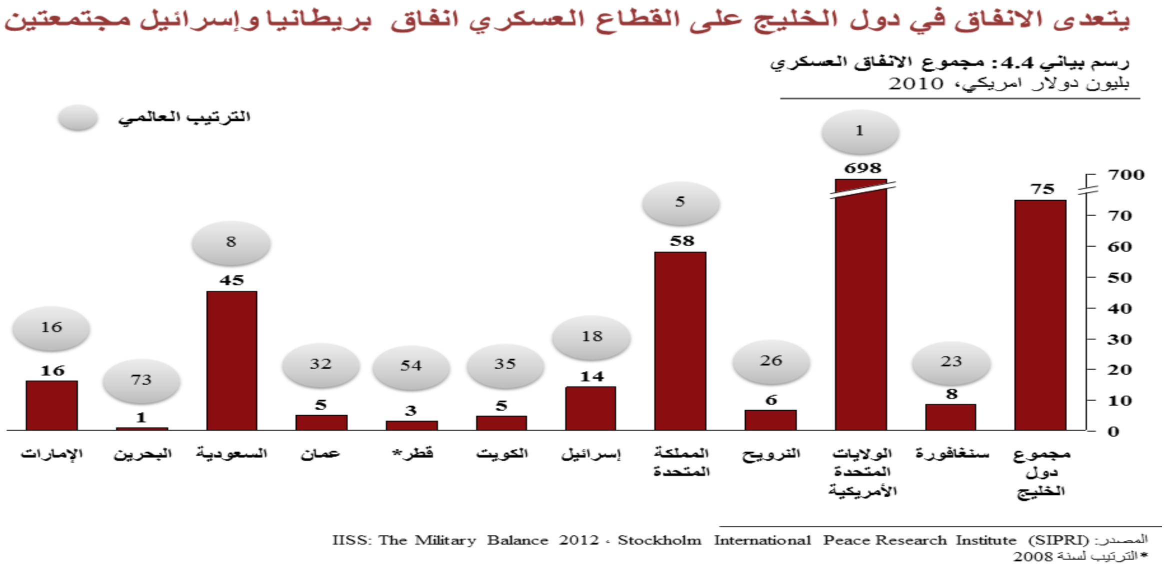
الجدول رقم (4)

القوات المسلحة والانفاق العسكري في دول الخليج بالمقارنة مع بعض الدول



الجدول رقم (5)

الحقائق المتعلقة بالقوات المسلحة والانفاق العسكري في دول الخليج



ثانياً: البعد الاجتماعي في معضلة الأمن الخليجي:

يعتبر العامل الاجتماعي من العوامل الرئيسة التي أصبح لها دور فاعل في الامن الوطني والاقليمي، ويزداد تأثير هذا العامل في بعض الدول التي تعاني من تراجع معدلات النمو السكاني ومنها دول الخليج العربي التي تعاني في اختلال في معدلات النمو السكاني بالمقارنة مع المساحة واحتياجات الدولة من القوى العاملة وخصوصاً في المجال العسكري . وقد واجهت وتواجه منطقة الخليج العربي مشاكل اجتماعية خطيرة ترتبط إلى حد كبير بمشكلة الطائفية وكذلك زيادة انتشار الفقر والبطالة مما عزز من حالة عدم الاستقرار في دول الخليج العربي.

ثالثاً: البعد السكاني في أمن الخليج العربي

تعكس التقديرات السكانية نمواً متسارعاً في عدد سكان دول مجلس التعأون لدول الخليج العربي خلال العقود الثلاث الماضية، فبينما كان عدد السكان في عام 1980 م حوالي 13.4 مليون نسمة، ارتفع في عام 1985 م إلى 16.3 مليون نسمة بنسبة زيادة 22%. ثم تسارع النمو السكاني مع تزايد حجم النشاط الاقتصادي في دول المجلس ليصل إلى (21.3) مليون نسمة في عام 1990م، بنسبة قدرها (31%) خلال خمس سنوات، ونتيجة للتطور في حجم النشاط الاقتصادي، استمر النمو السكاني في الزيادة حتى بلغ عدد سكان دول مجلس التعأون في عام 2000م، ما مجموعه (29.9) مليون نسمة، بنسبة زيادة قدرها (40%) خلال عشر سنوات، وفي 2005م بلغ عدد السكان(33.8) مليون نسمة، ليقفز إلى (43.8) مليون نسمة في عام 2010 بزيادة قدرها أكثر من 10 ملايين نسمة، وثم ليرتفع بمعدل (5%) في العام التالي2011، ليبلغ حوالي (45.9) مليون نسمة. (مجلس التعأون لدول الخليج العربية "الأمانة العامة"، 2012: 29)

وبموازاة ذلك، ارتفع عدد القوى العاملة في دول مجلس التعأون من(4.7)مليون عامل في عام 1980 م إلى(6.2) مليون عامل في عام 1985 ، ثم(10.4) مليون عامل في عام2000 م، ثم (13.3) مليون عامل في عام 2005 م ، ليقفز العدد إلى (18.8) مليون عامل في عام2010 م، أي بزيادة قدرها (5.5) مليون عامل خلال السنوات الخمس من 2005 م إلى 2010 م ، ليبلغ

20.2مليون عامل في عام2011 م . وتمثل القوة العاملة حوالي (% 44) من عدد السكان في عام 2011م، مقابل(% 35) في عام 1980 م. (مجلس التعأون لدول الخليج العربية "الأمانة العامة"، 2012: 29)

ويعيش سكان دول مجلس التعأون على مساحة قدرها 2.4 مليون كيلو متر مربع تقريباً ، بواقع كثافة سكانية قدرها 19 نسمة لكل كيلو متر مربع في عام 2011 م، مقابل 5 نسمة لكل كيلو متر مربع في عام 1980 م. (مجلس التعأون لدول الخليج العربية "الأمانة العامة"، 2012: 30)

نتيجة للزيادة السكانية الكبيرة في دول المجلس ، بلغ عدد المواليد الأحياء في عام 2011 م حوالي 854.7 ألف مولود بينما بلغ عدد الوفيات خلال العام نفسه حوالي 127 ألف حالة وفاة مقابل حوالي 124.6 ألف حالة وفاة في العام 2010 م , و 88.1 ألف حالة وفاة في العام 2000 م . وبذلك تكون الزيادة الطبيعية للسكان في عام 2011 م حوالي 215.4 ألف نسمة أي بنسبة قدرها % 4.9من عدد السكان. وفيما يتصل بحالات الزواج والطلاق ، فلقد بلغت حالات الزواج في دول مجلس التعأون حوالي 229.9 ألف حالة في عام2011 م، مقابل 196.6 ألف حالة في عام2010م، و 151.9 ألف حالة في عام 2005 م. وفي المقابل ارتفع عدد حالات الطلاق في دول مجلس التعأون في عام 2011 م إلى حوالي 51 ألف حالة طلاق مقابل 45 ألف حالة طلاق في 2010 م و 34.4 ألف حالة طلاق في 2005 م . وسجلت دول المجلس حوالي 6 حالة زواج لكل حالة طلاق في عام 2011 م. (مجلس التعأون لدول الخليج العربية "الأمانة العامة"، 2012: 30)

جدول رقم (3)

عدد السكان (المواطنين) في دول مجلس التعأون الخليجي

الدولة	2008	2009	2010	2011	Country
الإمارات	8,073,626	8,199,996	8,264,070	8,264,070	U.A.E
البحرين	1,106,509	1,178,415	1,228,543	1,195,020	Bahrain
السعودية	25,787,025	26,660,857	27,136,977	28,376,355	K.S.A
عمان	2,867,000	3,173,917	2,773,000	3,295,298	Oman

Qatar	1,732,717	1,699,435	1,638,644	1,448,479	قطر
Kuwait	3,065,850	2,672,926	2,583,020	2,495,851	الكويت
Total	45,929,310	43,774,951	43,434,849	41,778,490	المجموع

المصدر: مجلس التعأون لدول الخليج العربية "الأمانة العامة" (2012). دول مجلس التعأون لمحة إحصائية، العدد الثالث، قطاع شؤون المعلومات، دائرة الإحصاء، ص 32.

جدول رقم (4)

الكثافة السكانية المساحة

(نسمة لكل كم 2 2 Per 1km)

Country	2011	2010	2009	2008	الدولة
U.A.E	71,024	83,600	116	99	الإمارات
Bahrain	767	767	1.558	1.612	البحرين
K.S.A	2,000,000	2,000,000	14	14	السعودية
Oman	309,500	309,500	11	9	عمان
Qatar	11,607	11,607	149	146	قطر
Kuwait	17,818	17,818	172	150	الكويت
Total	2,410,716	2,423,287	19	18	المجموع

المصدر: مجلس التعأون لدول الخليج العربية "الأمانة العامة" (2012). دول مجلس التعأون لمحة إحصائية، العدد الثالث، قطاع شؤون المعلومات، دائرة الإحصاء، ص 32.

أشارت بعض الدراسات أن عدم التوافق بين المواطنين الخليجين الأصليين والمغتربين في عدة نواح كاللغة، والثقافات، والديانات، والانتماءات الأيديولوجية، مما أثار الأزمات الداخلية والخارجية، وتفاقمت حدتها في محأولات بعض الدول التدخل بحجة حماية مصالح رعاياها (الكواري، 1996)، فتحولت هذه الجاليات الأجنبية إلى أدوات التدخل الخارجي، وإثارة تعقيدات قانونية جديدة على

المجتمع مثل مفاهيم حقوق الإنسان والتجنيس وغيرها، مما أشاع حالة من الفوضى وتعارض اتجاهات السير في المجتمع الخليجي بعد أن كانت تحكمه وجهة واحدة (الرواس، 2004).

كان من السلبيات الأمنية أيضاً لمشكلة الهجرات العربية على نحو خاص إلى منطقة الخليج ما أقدمت عليه من زرع بؤر للانفعالات السياسية، والانتماءات الأيديولوجية، بحسب خلفياتهم الثقافية، وتحريض الطبقة الوسطى والبرجوازية على ضرورة تبني نشاطات أكثر راديكالية ضد الأوضاع الداخلية والقومية، الأمر الذي جعل السلطات الحاكمة تخفف كثيراً من الاعتماد على العنصر العربي، بعد أن أجمعت على أنه يشكل تهديداً مباشراً للأمن الوطني. (ناجي،2007).

تلعب القوى العاملة دوراً أساسياً بنهضة دول مجلس التعأون الخليجي، ولولا هذا الدور الرائد والمميز ما كان لهذه الدول تحقيق كل ما حققته من إنجازات في مدة قصيرة. ومن المؤكد أنه بجانب الفوائد والإيجابيات التي توفرها القوى العاملة الأجنبية للاقتصاد والمجتمع الخليجي، فإنه توجد بعض الآثار السلبية اجتماعياً واقتصاديا وثقافياً وأمنياً وسياسياً يمكن تحديدها بالآتي (https://alwatan.wordpress.com,2014):

1. ظهور بعض الممارسات الغريبة على المجتمع الخليجي وتأثيرها السلبي على النشء لاسيما بين المختلطين منهم بفئة خدم المنازل وأغلبهم من الآسيويين.
2. دخول الكثير من المصطلحات الغريبة على اللغة العربية، من دول شبه القارة الهندية ودول جنوبي شرقي آسيا وبلاد فارس والدول الناطقة باللغة الإنجليزية.
3. تعارض الكثير من معتقدات وتقاليد وعادات القوى العاملة الوافدة مع معتقدات وعادات المجتمعات الخليجية، مما نجم عنه تداعيات خطيرة في منظومة القيم الخليجية العربية والإسلامية بسبب اختلاط وتداخل هذه القيم المتناقضة مع بعضها، بات الكثير منها يهدد النسيج الاجتماعي الخليجي وهويته العربية الإسلامية.
4. ظهور معدلات بطالة عالية بين مواطني الدول الخليجية لاسيما بين النساء وشرائح الشباب من خريجي المعاهد والكليات والجامعات، بسبب تفضيل استخدام القوى العاملة الأجنبية، لتدني أجورها وجودة إنتاجيتها وطاعتها المطلقة لأصحاب العمل.

5. ظهور بعض الجرائم الدخيلة على المجتمع الخليجي مثل جرائم الخطف والاغتصاب، وصناعة الخمور، وترويج المخدرات، وشقق الدعارة، وجرائم التزوير في المعاملات المالية وغيرها.

يمكن تقسيم دول مجلس التعأون الخليجي من حيث نسب شرائحها الوافدة من إجمالي قوة العمل إلى ثلاث مجموعات، تدخل في المجموعة الأولى كل من الإمارات وقطر والكويت، وتمثل نسبة الوافدين فيها أكثر من 60% من السكان. أما المجموعة الثانية، فتتألف من السعودية وسلطنة عمان، وفيها يشكل الوافدون أكثر من 50% من عدد السكان، أما المجموعة الثالثة فتشمل مملكة البحرين والتي تمثل فيها العمالة الوافدة حوالي ثلث عدد السكان. (الهيتي، 2014)

وفي تقرير دافوس الصادر في اكتوبر 2014 عن معدلات البطالة في دول الخليج، تبين أن سلطنة عمان تأتي على رأس قائمة الدول التي تعاني من ارتفاع فى نسبة البطالة تليها البحرين ثم السعودية ثم الإمارات ثم الكويت وأخيرا قطر، وذكر التقرير أن إجمالي نسبة البطالة في عمان هي 20.6 في المئة كلها بطالة بين الشباب، أما نسبة البطالة فى البحرين فتصل إلى 7.4 في المئة، يمثل الشباب نسبة 27.5 في المئة منها، أما بالنسبة للسعودية فهي تشكل أعلى نسبة بطالة الشباب في الخليج حيث تصل إلى 27.8 في المئة من إجمالي البطالة التي تصل إلى 5.6 في المئة، وكشفت البيانات أن الإمارات احتلت المركز الرابع بإجمالي بطالة 3.8 في المئة ونسبة بطالة الشباب 11 في المئة من الإجمالي، بينما تأتي الكويت فى المركز الخامس بنسبة بطالة 1.5 فى المئة بمعدل بطالة للشباب يصل إلى 9.2 فى المئة، وتأتي قطر في مؤخرة دول الخليج من حيث البطالة حيث تشكل 0.6 في المئة وتشكل فئة الشباب منها 1.7 في المئة، وذكر التقرير الصادر عن دافوس أن معدلات البطالة بين الرجال في دول مجلس التعأون الخليجي أعلى بكثير من النساء مشيرا إلى أنه تم إحراز تقدم ضئيل نحو زيادة تشغيل الشباب بطريقة منتجة ومستدامة، والتجربة الأخيرة لمجلس التعأون الخليجي والذي يضم البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية قد أثبتت بوضوح أن التصدي الفعال لبرنامج عمالة الشباب يتطلب أكثر من قدرة الموازنة والنمو الاقتصادي،وأضاف التقرير أن دول الخليج لا تزال تواجه استمرار ارتفاع البطالة بين الشباب، خاصة للشابات مما يشير إلى أن التوسع الاقتصادي ليس كافياً لحل تحدي بطالة الشباب في المنطقة.(تقرير دافوس ،2014)

رابعاً: البعد الاقتصادي في الأمن الخليجي :

تشير معطيات التطورات الاقتصادية في منطقة الخليج إلى أن الاقتصاد الخليجي قد نما بنسبة تصل إلى 4% في عام 2012، ويعود ذلك إلى ثبات أسعار البترول عند معدلات عالية نسبياً، ومع استمرار نهج السياسات المالية التوسعية على المجموعة من برامج الإنفاق الاستثماري والجاري والتي كان آخر الأمثلة عليها الزيادات التي أقرتها الإمارات على الرواتب (الحضري،2012).

وبالرغم من التوسع الكبير في الإنفاق الحكومي، فإن دول مجلس التعاون ستحقق فوائض في الميزانيات الحكومية إذ يتوقع أن يبلغ حجم الفائض في ميزانية السعودية مثلا نحو 185 مليار ريال. مما أدى إلى تزايد أحجام الاحتياطات الأجنبية بمعدل 305 مليارات دولار ليصل إلى نحو 1,38 تريليون دولار(5,06 تريليون درهم) لدول مجلس مجتمعة عام 2011 قياسا بمستواه البالغ 1,075 تريليون دولار عام 2010، ليحقق نموا 28,3.%، وأن اقتصاديات دول مجلس التعاون حققت معدلات نمو جيدة بلغت 5.5 بالمئة في العام 2012، إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي الخليجي 1.48 تريليون دولار في حين بلغ إنتاج دول المجلس اليومي من النفط 16.1 مليون برميل يوميا(www.alarabiya.net,2013).

وقد بلغ حجم صادرات دول مجلس التعاون الخليجي من السلع والخدمات 850 مليار دولار، فيما بلغت الواردات 578 مليار دولار.وعلى مستوى دول الخليج أشار التقرير إلى أن الناتج المحلي لسلطنة عمان بلغ 81 مليار دولار في عام 2012، وان الناتج المحلي الإجمالي للكويت في العام الماضي 2012 بلغ 177 مليار دولار وفي السعودية 642 مليار دولار، وفي الإمارات 376 مليار دولار وفي قطر 200 مليار دولار وأخيرا في البحرين 27 مليار دولار(www.alarabiya.net,2013).

أن إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول المجلس الست، (قطر والسعودية والإمارات والكويت وعمان والبحرين)، بلغ (1.4) تريليون دولار في العام 2011، وهو ما يشكل (2%) من إجمالي الناتج العالمي. إن هذا التزايد في وزن وحجم اقتصادات دول مجلس التعاون في الاقتصاد العالمي، يعد نتيجة لكل من ارتفاع أسعار الطاقة والنمو الاقتصادي بالأسعار الثابتة الذي سار بوتيرة سريعة ، مشيراً إلى أن متوسط معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار

الثابتة، بلغ (4.7) % ، خلال الفترة ما بين 2007 و 2011، مقارنة بمعدل النمو العالمي الذي بلغ (2.8) % ، وهو الأمر الذي جعله أحد أسرع المناطق في تزايد معدلات النمو على مستوى العالم(http://eda2a.com/news، 2012).

أن قطاع النفط والغاز يهيمن على اقتصادات دول مجلس التعأون الخليجي، ويمثل (43) % من الناتج المحلي الإجمالي في 2012 ، في حين إنه يمثل (5) % فقط من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، كما أن قطاع الخدمات يمثل (63) % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مقابل (39)% فقط في دول مجلس التعأون الخليجي.(http://eda2a.com/news، 2012).

أتسم النشاط الاقتصادي في دول الخليج العربي باعتماده على القطاع النفطي كقطاع رئيسي محرك للاقتصاد الوطني تمكنت حكومات الدول الخليجية من استثمار عوائده في بناء البنية الأساسية للاقتصاد الوطني اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومع انحسار هذه الفوائض حدث تراجع في حجم الإنفاق الحكومي صاحبة هبوط مماثل في الطب المحلي، ولا يمكن تفسير ذلك على أنه ركود في النشاط الاقتصادي، وإنما هي مرحلة انتقال من حالة الرواج الاقتصادي المؤقت إلى مرحلة النمو الطبيعي للاقتصاديات الخليجية، والنشاط الاقتصادي في دول الخليج يعتمد اليوم بشكل رئيسي على القطاع الخاص، والذي أصبح يتحمل في تلك الدول المسؤولية الرئيسية في المرحلة القادمة للاضطلاع بالدور القيادي في القيام بجهود التنمية الرامية إلى توسيع وتنويع قاعدة الإنتاج غير النفطي بما هيأته له من المناخ الملائم والمحفز للقيام بالمشاريع الإنتاجية.

تتميز دول المجلس بأنها بلدان عربية ذات رقعة متصلة تطل على الخليج العربي، ويربط بينها تراث تاريخي مشترك في العادات والتقاليد ونمط الحياة، ويمتاز سكان منطقة الخليج عن غيرهم من المجموعات العربية الأخرى بالتقارب الشديد في مقومات البنية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهم الخصائص الاقتصادية المشتركة ما يلي :(عبد الفضيل ،1990،ص25)

أ. الدور القيادي الذي يلعبه قطاع النفط في الحياة الاقتصادية لمجموعة بلدان الخليج، حيث تلعب عائدات النفط الدور الرئيسي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وفي تكوين حصيلة الصادرات وتغذية الموازنات.

ب. يعتبر الإنفاق العام محركاً فاعلاً لكافة النشاطات الاقتصادية في دول المجلس.

ج. تخلف مستوى نمو القوى الإنتاجية في معظم بلدان المجلس، حيث أنها بلدان لا زالت في مرحلية تكوين الهياكل الأساسية الاقتصادية، وتعاني من تخلف وضعف في قطاعات الإنتاج السلعي، ولا سيما قطاعات الزراعة والصناعات التحويلية.

د. تعتمد دول المجلس على استخدام الأيدي العاملة الماهرة وغير الماهرة من الخارج، وكذلك في سد معظم حاجياتها من السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية.

هـ. تقارب وتشابه القوانين والتشريعات المعمول بها في هذه الدول، حيث تعمل هذه القوانين على مبدأ التجارة الحرة وغياب إجراءات الحماية للصناعة الوطنية وانخفاض الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات والتي تترأوح نسبتها ما بين (2% – 5%).(عبد الفضيل، 2005)

خامساً: الأمن الغذائي الخليجي:

استوردت دول الخليج في عام 2012 حوالي (83%) من احتياجاتها الغذائية من 126 دولة حول العالم، لتحتل المرتبة 18 بين دول العالم في قيمة الواردات، ولتتربع على قائمة أكبر القوى الشرائية للمواد الغذائية الأساسية في العالم بالنسبة لعدد السكان. وخلال العقدين الماضيين تفاقمت الفجوة الغذائية في الدول الخليجية نتيجة تراجع الإنتاج الزراعي فيها إلى النصف، وصاحب ذلك نمو غير مسبوق في استهلاك السلع الغذائية الرئيسية بمعدل يزيد عن (15%) سنوياً. وفي العام 2012 ارتفعت قيمة الواردات الغذائية في الدول الخليجية إلى 27 مليار دولار، لتشكل (16%) من قيمة كافة الواردات ، أصبحت دول الخليج تعاني من فجوة غذائية مزمنة تفوق نسبتها (100%) في الأرز و(92%) في الذرة و(86%) في الشعير و(76%) في القمح و(34%) في اللحوم والألبان.(العلمي، 2013)

ولا يقل الأمن المائي خطورة في الدول الخليجية عن الأمن الغذائي، فخلال عقد من الزمن تضاعف الطلب على المياه في السعودية (800%)، وذلك رغبة من الدولة في تحقيق الاكتفاء الذاتي لبعض المواد الغذائية، وزاد الاستهلاك المنزلي بمقدار (300%) خلال نفس الفترة، بسبب تحسن

مستوى المعيشة وزيادة عدد السكان. وإن كانت الأمطار التي تتساقط سنوياً على الدول الخليجية تسأوي (433) مليار متر مكعب وتعادل (10) أضعاف احتياجاتنا من المياه، إلا أن دول الخليج العربي لا تستفيد منها لأن الشعاب الرملية والتربة الإسفنجية تمتص معظم الأمطار لينتهي (43%) منها تحت الأرض في مكامن جوفية غير آمنة، بينما يذهب (23%) منها إلى البحر وتحتجز النسبة الباقية خلف السدود، لتتبخر (50%) منها في الهواء.(العلمي، 2013)

أصبح تحقيق الأمن الغذائي الخليجي يمثل أهمية كبرى لدول مجلس التعأون الخليجي، ومن أبرز التحديات على المستوى الداخلي:(جريدة أخبار الخليج ، 2013/7/7)

أولاً: هنالك محدودية في موارد القطاع الزراعي في دول المجلس من أراض زراعية ومياه وتحديات مناخية وبيئية صعبة، لا تشجع على زيادة الإنتاج الزراعي، يضاف إلى ذلك قلة التمويل والاستثمار الموجه للنشاط الزراعي، ومحدودية التنسيق الخليجي والمشروعات المشتركة في المجال الزراعي، وضعف استخدام التقنيات والأساليب الحديثة في الزراعة، ومحدودية الأراضي المتاحة للزراعة، وقد أثر ذلك بشكل سلبي على حجم إنتاج هذا القطاع، وهو الأمر الذي يظهر حجم الأزمة التي تعيشها دول المجلس، في ظل ما يعانيه العالم من شح في السلع الغذائية، فضلاً عن ارتفاع أسعارها، وخصم ذلك من المخصصات المالية الموجهة لعملية التنمية ، وهنالك ارتفاع الفجوة الغذائية لهذه الدول إلى نحو 106 مليارات دولار بنهاية السنوات الخمس المقبلة، بنسبة زيادة تقدر بنحو 27% عن مستواها الحالي.

ثانيًا: الزيادة في عدد سكان دول الخليج، وما اقترن بها من ارتفاع في مستويات الدخول، وتغير في نمط استهلاك الأغذية خلال العقود القليلة الماضية لجهة الإفراط الاستهلاكي، أدى بدوره إلى زيادة في حجم واردات الاستهلاك الغذائي في المنطقة، إن الاستهلاك الغذائي في هذه الدول سوف ينمو بمعدل سنوي مركب تبلغ نسبته (3,1%) في الفترة ما بين 2012 و2017 ليصل إلى ما قيمته 49,1 مليون طن متري من المواد الغذائية بحلول نهاية العام 2017، وتعود هذه الزيادة إلى النمو السكاني السريع في دول المجلس وزيادة عدد السياح الأجانب، فضلاً عن ارتفاع مستويات الدخل في المنطقة.

سادساً: العامل الطائفي وأثره على أمن الخليج:

كان للصعود الشيعي في العراق عقب الغزو الأمريكي تأثيراً في أمن بلدان مجلس التعأون الخليجي، وبخاصة في ظل الجدل بشأن إمكانية نشوء هلال شيعي في المنطقة نظراً إلى إرتباط الشيعة في بلدان الخليج بنظرائهم في كل من العراق وإيران، وما لذلك من تأثير، وبخاصة في البلدان الخليجية التي تحتوي على مكون شيعي مهم، وعلى الرغم من عدم وجود بيانات رسمية بشأن أعداد الشيعة في بلدان الخليج العربية، فإن هناك إحصائيات تشير إلى أنهم يشكلون حوالي 12 بالمئة من إجمالي عدد السكان الأصليين في بلدان المجلس،إلا أن تلك النسبة تتباين من دولة إلى أخرى، فهي في البحرين 60–65 بالمئة، وفي الكويت 25–30 بالمئة، وفي المملكة العربية السعودية 15–20 بالمئة، وفي قطر 16 بالمئة، وفي الإمارات 6 بالمئة، أما شيعة عمان فليس هناك بيانات عن أعدادهم فيها. وتكمن الخطورة في أن ما يزال للقبيلة والطائفة والجماعة الإثنية في المجتمعات الخليجية وظائف سياسية واقتصادية وثقافية، من حيث علاقاتها بالدولة أو علاقاتها بالفرد، وهي بالتالي قد تستجيب للتأثيرات الخارجية فتنشأ حالة من التعصب تهدد استقرار هذه المجتمعات (ستانسفيلد، 2008: 146).

وبالنظر إلى تدهور الأوضاع الأمنية في العراق إلى الحد الذي يسمح بالقول إنها بلغت مستوى "الحرب الأهلية"، فإن ذلك قد يؤدي إلى إمكانية تكرار تلك الحالة في بلدان الخليج العربية، أما الأثر الثاني لهذا الصعود الشيعي في العراق ومن ثم حالة التناحر الطائفي، فيتمثل في احتمال وقوع مواجهة أمريكية–إيرانية، حيث في إمكان إيران دعم وكلائها من الشيعة في العراق، مع ما يمثله ذلك من تهديد لأمن بلدان الخليج، فمن بين تداعيات الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 ظهور روابط ثقافية واجتماعية واقتصادية جديدة بين الطوائف الشيعية في منطقة الشرق الأوسط عموماً، إذ يحرص الالآف من الشيعة في كل من لبنان وباكستان على زيارة المدن الشيعية المقدسة في العراق. كما أصبح لصور المرشد الأعلى الإيراني آية الله على خامنئي حضور قوي في بعض البلدان الخليجية.

هذا التناحر الطائفي في العراق يؤدي، ربما إلى تقسيم البلد، وذلك لرفض الطوائف بالتنازل عن مطالبها ، حيث قد تنشأ دويلات ثلاث، على الأقل كردية في الشمال وسنية في الوسط وشيعية في الجنوب، وقد تلجأ إحدى هذه الدويلات إلى الاستعانة بأطراف خارجية في مواجهة الطوائف

الأخرى، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى حرب أهلية لن تكون بلدان مجلس التعأون الخليجي ببعيدة عنها، حيث تكمن مخأوف تلك البلدان في إمكانية قيام دولة شيعية في الجنوب العراقي، وهو ما يعني تمدد النفوذ الإيراني في منطقة الخليج عموماً، وبالتالي تهديد الاستقرار في بلدانها. وتأسيساً على ما سبق، سيكون للبيئة الأمنية الداخلية في العراق تأثير مباشر في بلدان الجوار، وبخاصة بلدان المجلس، إذ تتوزع جماعات العنف بين تلك الدول والعراق، بل إن بعضاً منها ينتمي إلى تنظيمات ممتدة ضمن عموم المنطقة. وبشأن الأمن تعد حالة العراق نموذجاً واضحاً لمقولات النظرية الليبرالية التي تنطبق على حالة الدراسة. (مرهون، 2006: 9).

ويخلص الباحث إلى ان صغر حجم الدول العربية في الخليج، وقلة عدد سكانها يجعلان الأمن الجماعي الخليجي والعربي خيارها الإستراتيجي الأفضل، وضرورة الحد من الإفراط في الإعتماد على الخارج في تحقيق أمن واستقرار الخليج في مواجهة السياسات العدوانية المحتملة للقوى الإقليمية فيه، على رغم ماتقدمه الاتفاقيات الدفاعية مع الدول الكبرى من إغراء. وخير دليل على جدوى الاجتماع الخليجي والمتمثلة نتائجه الان في دولة الإمارات العربية المتحدة التي كانت سبع إمارات متفرقة، وهي الان دولة في مصاف الدول الأكثر رفاهية. وهناك الكثير من النتائج الإيجابية التي حققها مجلس التعأون الخليجي الذي نشأ كنظام إقليمي لمشكلة الأمن الخليجية، وكانت الثورة الإيرانية، ثم الحرب العراقية الإيرانية هما أهم أسباب قيام المجلس، لكن المتغيرات الإقليمية والدولية العاصفة في نهاية السبعينيات كانت ذات أثر في قيامه. لقد نجح المجلس بفرض نفسه على الساحة الخليجية أمام العراق وإيران، وعلى الساحة العربية نجح بدعم القضية الفلسطينية، بل مثلها في محافل عدة، كما كان لدوله دور في التوصل إلى وقف الحرب الأهلية في لبنان، وكان تنسيق السياسة الخارجية لدول المجلس في سبل التكامل بين أعضائه، وأصبح الهدف الأكبر من التعأون الاقتصادي عموماً هو الانتقال بدول المجلس من التعأون والتنسيق إلى مراحل متقدمة من الترابط، والتكامل، والاندماج الاقتصادي. وتوصل المجلس إلى وضع منظومة أمنية، لكنها لم تكن في شقها العسكري موحدة بصورة مرضية حتى منتصف الثمانينات. لكنها بقيت متجانسة وتعاني سوء التدريب وقلة القوى البشرية. لقد ظل عدم التوازن العسكري بين دول المجلس والتهديدات المحيطة بها قائماً لغير صالح دول المجلس طول الثمانينات وحتى الآن. وقد حالت السيادة الوطنية لكل دولة من دول المجلس دون الوصول إلى أمن جماعي كامل.

التحديات الداخلية المؤثرة على امن الخليج العربي :

أولها، إن ازدياد عدد السكان في تلك الدول يتطلب إجراءات حكومية ومشروعات تنموية تواكب هذه الزيادة وتسبقها أحيانا بحيث تكون متوازنة مع سياسات التسلح لتلك الدول التي تحتاج عادة إلى مبالغ كبيره. وثانيها، تطوير نظم الحكم لتلبي طموحات مواطني هذه الدول من خلال توسيع دائرة المشاركة والإصلاح السياسي في هذه الدول، وأخيراً، تطوير الأطر الدفاعية لكل دولة لتستطيع كل منها القيام بواجبها في حماية مواطنيها وأراضيها، وتطوير منظومة قوة درع الجزيرة لتقوم بما هو منوط بها من واجبات ودفع الأخطار وحماية أمن تلك الدول. وقد ساهمت السعودية في أكثر من مناسبة ببلورة مفاهيم أمنية خليجية تتمحور حول أقامة منظومة من الدول العربية الخليجية لتتولى الحماية والتصدي لكل محأولات العدوان أو التطرف. وقد أبدت السعودية تفهماً واسعاُ للأطروحات والسينورهات المقابلة، ألا أنها أكدت على ضرورة أن تكون القضية عربية خليجية أكثر من تدويل الأمر (العيسوي، 2007).

تواجه دول الخليج العربية على الصعيد الخارجي أخطار عدّة، فأولها المشكلة العراقية. إذ أفرز الإحتلال الأمريكي للعراق احتمالات أولها وأخطرها تقسيم العراق، مما ولّد تداعيات خطيرة على المستوى الخليجي العربي بصفه عامه. والاحتمال الثاني: هو أن يصبح العراق بؤرة للإرهاب، تجتذبهم أرضه مما قد يجعلهم ينقلون المعركة إلى أي بلد مجأور في أي لحظة كما حصل في أفغانستان. أما الاحتمال الثالث فهو أن يبقى العراق مستعمرة أمريكية، تتمركز فيه القوات الأمريكية المحكومة بسياسة عسكرية تتفرد باتخاذ القرار بناء على ما تراه الولايات المتحدة الأمريكية بأنه مصلحة لها، بغض النظر على مصالح باقي الدول المجأورة لها. أو أن يتم تسليمه، كما حذرت بعض دول الخليج وبعض الدول العربية، إلى إيران التي بدورها سوف تخرجه من دائرة الصف العربي إلى الصف الفارسي الشيعي والذي لن تسلم منه أي دولة لتحقيق أهدافها التوسعية وتقوية دورها والذي بدأ واضحاً داخل الكثير من الدول مثل لبنان وسوريا واليمن والبحرين وداخل قطاع غزة حيث أصبحت تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في شؤونها الداخلية (مركز الخليج للدراسات، 2002).

ويرى الباحث أن الأوضاع الأمنية في دول مجلس التعأون ستتأثر حتماً بما يشهده العراق حالياً من تصاعد لافت لنفوذ الشيعة في الحياة السياسية من ناحية، والصراع المحتدم بين الشيعة وبين

السنة الذي تصاعد إلى عنف طائفي غير مسبوق من ناحية ثانية. وتتوقف صورة ذلك التأثير وطبيعته على السيناريوهات المحتمل حدوث أحدها في العراق، فسيناريو اندلاع حرب أهلية بالعراق يختلف تأثيره على أمن هذه الدول تبعاً لصورة تلك الحرب وطبيعتها، ففي حالة اندلاع حرب طائفية بين السنة وبين الشيعة، فسوف تواجه دول الخليج تهديداً قد يشعل فتيل صراعات طائفية داخلها، وهو ما يمثل بدوره معضلة أمنية قد تسفر في النهاية عن زعزعة الأنظمة السياسية في دول الجوار، وبخاصة تلك التي تحتضن داخلها أعداداً كبيرة من أبناء الطائفة الشيعية.

كان من نتائج حرب الخليج الثالثة حدوث تغير في مركز القوى في الخليج العربي ومصادر التهديد الامني ترافق ذلك مع غياب الرؤية الإستراتيجية الموحدة لدول المجلس في التعاطي مع بعض القضايا الأمنية، في مقدمتها (المهري، 2010: 113-114):

1- في الوقت الذي كان فيه هناك اتفاق بين دول المجلس على قبول الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة بعد انتهاء حرب الخليج الثانية لمواجهة أي تهديدات أو مغامرات محتملة من جانب النظام العراقي "المخلوع" ، فإن هذه الرؤية أصابها بعض التغير بعد الحرب على العراق، وحدث نوع من الاختلاف بين بعض التغير بعد الحرب على العراق، وحدث نوع من الاختلاف بين بعض دول المجلس حول كيفية التعاطي معه، ففي حين تحفظت المملكة العربية السعودية على استمرار القوات الأمريكية على أراضيها، وطالبت بسحب هذه القوات بعد الإطاحة بنظام صدام حسين فإن بعض الدول الأخرى (قطر والبحرين وسلطنة عُمان) وسعت لتعميق علاقاتها الدفاعية مع الولايات المتحدة، ما يعني معه حدوث انقسام في الموقف الخليجي العام إزاء العلاقة الأمنية والدفاعية مع الولايات المتحدة (الرواس، 2004).
2- غياب التصور المشترك للتعاطي مع إيران، وربما يرجع ذلك إلى وجود نوع من التعارض الجزئي بين الموقف الجماعي الذي تعبر عنه دول مجلس التعأون في القمم والاجتماعات المشتركة، وبين الموقف الذي تتخذه بعض الدول منفردة إزاء العلاقات مع إيران التعأون معها، ففي الوقت الذي يأتي فيه الموقف الجماعي للمجلس أكثر تشدداً كما تظهره البيانات الختامية للقمم الخليجية، والذي يؤكد أن تطور العلاقات مع إيران لن يكون على حساب قضية الجزر أو دعم الإمارات فيها، بل ويشدد على أن هذه القضية قضية خليجية وليست إماراتية فقط، ويؤكد دعم مجلس التعأون كمؤسسة ومنظمة عربية إقليمية لحق الإمارات في الجزر، فإن السياسات المنفردة التي تتبعها

بعض دول المجلس إزاء التقارب مع إيران تتعارض في بعض الأحيان مع الموقف الجماعي بل وتسبب في إحداث توترات في العلاقات بين الإمارات وتلك الدول التي تتقارب مع إيران(الزيات، 2006).

3- الفجوة بين ما يتم الاتفاق عليه وبين ما يتم تنفيذه على أرض الواقع وتظهر هذه الفجوة في عدة قضايا أخرى تُتخذ قرارات في شأنها لكن تنفيذها يتم تأجيله، مثل قضايا تطوير التعليم وتطوير الخطاب الديني. وهذه الفجوة يمكن تفسيرها استناداً إلى العاملين التاليين: الأول الخلافات البينية التي تنشب بين بعض القمم الخليجية. والثاني تغليب اعتبارات الأمن الوطني (القطري) على الأمن القومي (الجماعي)، وهو ما ينعكس على التردد إزاء تنفيذ أي مشروعات أمنية مشتركة(العيسوي، 2007).

4- الفشل في التوصل إلى إستراتيجية دفاعية موحدة: فعلى الرغم من أن التداعيات الأمنية التي أفرزتها حربا الخليج الثانية والثالثة كانت تدفع جميعها في اتجاه دول المجلس إلى تبني إستراتيجية دفاعية موحدة، وإعادة تكوين قواتها المسلحة، فإن هناك فجوة بين ما يتم الاتفاق عليه سواء في القمم الخليجية أو مؤسسات العمل الخليجي المشترك وبين ما يتم تطبيقه على أرض الواقع، والمثل البارز هنا هو قوات درع الجزيرة، فعلى الرغم من أن تطويرها ظل بنداً ثابتاً في القمم الخليجية، فإن ترجمة ذلك إلى آليات للتنفيذ تظل هي المحك والمختبر الحقيقي (العلاف، 2006).

المبحث الثاني: ثورات الربيع العربي

أثرت الثورات العربية على أركان النظام الرسمي العربي وامتد تأثيرها إلى الخليج بفعل التداعيات الهائلة، الداخلية، والعربية، والإقليمية، والدولية، للتطورات المصاحبة لتفاعلات تلك الثورات. تصاعدت مطالب الإصلاح وأخذت دعوة «الملكيات الدستورية» تتردد وتتسع لترد ببلاغة شديدة على مزاعم «المناعة الملكية الخليجية»؛ أى مناعة الدول الملكية الخليجية واستثنائيتها من تداعيات هائلة أخذت تتدافع على إقليم الخليج بفعل هذه الثورات، تداعيات فرض بعضها نفسه داخل دول المجلس، وأخرى فرضت نفسها على البيئة الإقليمية والدولية للمجلس، وانعكست بدرجات وأشكال متباينة على تفاعلات دول المجلس وخياراته فى علاقاته مع القوى الإقليمية والدولية التى تأثرت مصالحها هى الأخرى كثيراً بفعل هذه الثورات وتداعياتها، وإن مفهوماً جديداً لأمن الخليج سوف يفرض نفسه تدريجياً. وهذا المفهوم الجديد سوف يحرص على إدراك متغيرين أساسيين جديدين على معادلة الأمن

الخليجى. المتغير الأول يتعلق بمصادر التهديد، حيث فرضت مصادر التهديد الداخلية نفسها بما يفوق أو بما يعادل أو يوازن مصادر التهديد الخارجية، أما المتغير الثانى فيتعلق بما ظهر من خلافات مع الحليف الأمريكى من جانب بعض دول المجلس وخاصة المملكة العربية السعودية. إن دول مجلس التعأون ستكون معنية، وعلى ضوء خبرة إدارة الأزمة السياسية فى البحرين، بإعطاء قدر أكبر من الاهتمام لمشروع مجلس التعأون الخليجى وتطويره، والبحث عن حلفاء أو شركاء جدد ضمن إطار إعادة ترسيم خرائط التحالفات على مستوى الإقليم وتمكين دول المجلس من أن يكون لها دور أساسى فى إدارة شئون الإقليم، والأهم فى إدارة تفاعلات وتداعيات ربيع الثورات العربية والتحول من إدارة رد الفعل إلى إدارة الأفعال فى محأولة للحد من تداعيات تلك الثورات وتوجيهها قدر الإمكان فى الاتجاه الذى يخدم مصالح الدول الخليجية .(ادريس ، 2010)

بعد أزمة البحرين في الرابع عشر من فبراير (شباط) 2011م تبين بما لا يدع مجالا للشك أن الأمن الخليجي أصبح أمرا ملحا لدول المنطقة، ومن الأولويات التي يجب على قادة دول مجلس التعأون الخليجي التركيز عليها في أي اجتماع قمة مقبل، وهو أولا وقبل كل شيء أصبح مطلب شعوبها. (المناعي ، 2012)

إن ما جرى في البحرين لم يكن مجرد أعمال شغب وتخريب وعنف، إنما هو محأولة انقلابية بامتياز تم التخطيط لها من قبل إيران والموالين لها في البحرين وحزب الله اللبناني، والأطماع الإيرانية في البحرين قديمة ليست بخافية على أحد وما زالت، ولذلك استغلت إيران أحداث البحرين لكي تجد ما تبرره لتحقيق حلمها القديم.

إن فشل المحأولة الانقلابية في البحرين لا يعني أن إيران قد تخلت عن مشروعها التوسعي، وذلك لأن البحرين في رأيها هي الحلقة الأضعف والأنسب لمد نفوذها إلى دول الخليج العربي لكي تحقق ثلاثة أهداف، أولها أن تثبت للعالم أنها ما زالت القوة العظمى في المنطقة كما كانت قبل الثورة، وثانيها هو تحقيق مشروعها التوسعي بإقامة الإمبراطورية الفارسية الذي هو حلمها الذي لن تتخلى عنه، وثالثها لعلها تجد من إثارة المشاكل مع دول مجلس التعأون والتدخل في شؤونها الداخلية ورقة رابحة تستخدمها متى تشاء لتخفيف الضغوط الناتجة عن العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليها من قبل أميركا ودول حلف الأطلسي بسبب مشروعها النووي. وما زيارة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد إلى

جزيرة «أبو موسى» الإماراتية المحتلة إلا أكبر دليل على نيات إيران المبيتة تجاه دول الخليج العربي. (مجلة الشرق الأوسط، 2012/4/16)

رغم أهمية التفاعلات التى حدثت داخل الدول العربية أعضاء مجلس التعأون الخليجى والتى يمكن اعتبارها ضمن تداعيات ما حدث من ثورات فى بعض الدول العربية وما أدت إليه من نتائج على صعيد الدول العربية الأخرى، إلا أن التأثير الأهم يبقى على مجلس التعأون الخليجى كمؤسسة إقليمية عانت كثيراً من ركود فعاليتها لأسباب بنيوية تتعلق بخصوصية المجلس والإطار شديد الضيق الذى يحكم أدائه لوظيفته باعتباره مجرد هيئة استشارية تصدر قراراتها بالإجماع وليس بالأغلبية ما يعنى أن لكل دولة حق النقض (الفيتو) على أى قرار لا تريده، وما يعنى أن المجلس لا يصدر قرارات بل توصيات لا تخص ولا تهم إلا من وافق عليها ولا تلزم أحداً، أى أن التوصيات ليست لها صفة الالتزام، وهذه الخصوصية وغيرها أثرت كثيراً على فعالية أداء المجلس لوظائفه لذلك كان السؤال عن تأثير الثورات العربية على المجلس شديد الأهمية، لأن ما حدث لم يكن قليلاً، فقد أسقطت الثورات نظم حكم حليفة وكان لسقوط هذه النظم أثره القوى على فرض خرائط جديدة لتوازن القوى الإقليمى وكذلك خرائط التحالفات والصراعات، وتغير كثيراً مفهوم الأمن فى الخليج كما أشرنا، وتأكد أن التهديدات الداخلية شديدة الأهمية، وأن أدوار الجوار الإقليمى لا تقل أهمية وخطورة على هذا النوع من الأمن الذى يرتبط بمجمل البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية فى دول المجلس(إدريس، 2011).

حدثت مجموعة من التطورات على صعيد العلاقات التعأونية وأخرى على صعيد العلاقات التنافسية والصراعية بين الدول الست كانت الغلبة بالطبع للعلاقات التعأونية كما جسدها تدافع دول المجلس لمعالجة الأزمة فى البحرين على نحو ما أكد مجلس الوزراء السعودى من وقوف دول المجلس «صفاً واحداً فى مواجهة أى خطر تتعرض له أى دولة من دوله، والدعم الكامل للبحرين، واعتبار أمن واستقرار دول المجلس كلاً لا يتجزأ» والتأكيد أيضاً على «وقوف المملكة بكل إمكاناتها خلف دولة البحرين وشعبها» (جريدة الحياة ،2011) ، وتأكيد الكويت تضامنها الكامل مع مملكة البحرين»، انطلاقاً من وحدة المصير المشترك، والروابط الأخوية العميقة بين قيادتى البلدين وشعبى البلدين الشقيقين»(جريدة الشرق الأوسط ،2012) ، ودعوة الشيخ عبدالله بن زايد وزير خارجية الإمارات شعب البحرين إلى التجأوب مع دعوة الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولى عهد البحرين

للشعب البحرينى إلى حوار يطرح فيه أبناء المملكة كل ما لديهم من رؤى واقتراحات ، ثم إعلان الإمارات دعمها وتأييدها المطلق لمبادرة الملك حمد بن عيسى ملك البحرين فى إطلاق الحوار الوطنى فى البحرين، وتأكيد الإمارات وقوفها التاريخى والدائم إلى جانب البحرين قيادة وشعباً لما فيه خير البحرين وتقدمها وازدهارها (جريدة الخليج ،2011).

كل هذا التجأوب والدعم للبحرين جاء تعبيراً عن شعور بخطر ما يتهدد الجميع يستدعى التضافر (جريدة الأهرام ،2011). مع كل هذا الحرص كانت هناك أيضاً بعض المواقف أو المشاحنات التنافسية من نوع تلك الأزمة الطارئة التى فرضت نفسها على العلاقات بين البحرين وقطر بسبب فيلم وثائقى بثته قناة الجزيرة الناطقة باللغة الإنجليزية يسلط الضوء على الاحتجاجات المستمرة للمعارضة البحرينية ضد حكومة المنامة، وعرض الفيلم كيف أن التليفزيون المحلى البحرينى لعب دوراً بارزاً فى التحريض ضد المتظاهرين فى دوار اللؤلؤة، إضافة إلى اقتحام مستشفى السلمانية واعتقال أطباء وأفراد من طاقم التمريض وتعرضهم للضرب والتعذيب على أيدى رجال الأمن، وعرض ما أسماه بـ «قوائم عار» لمن شاركوا فى الاحتجاجات خاصة أعضاء منتخب البحرين لكرة القدم الذين تم تهديدهم ووصمهم بالخيانة. وتنأول الفيلم أيضاً نفوذ رئيس الوزراء البحرينى الشيخ خليفة بن سلمان، وكيف أنه أضحى بسبب تمسكه بالسلطة أقدم رئيس وزراء فى العالم. وقد كان رد فعل الإعلام البحرينى قاسياً على قناة الجزيرة التى وصفت بـ «قناة الفتنة» حسب وصف صحيفة الوطن البحرينية التى اتهمت قطر بأنها «وقفت ضد البحرين وساندت الفتنة والمحأولة الانقلابية (الأزمة السياسية) من خلال ما تبثه قناة الجزيرة من تقارير مليئة بالأكاذيب والفبركة»(إدريس، 2011).

كما هاجمت صحيفة «الأيام» الحكومة القطرية واتهمت قناة الجزيرة بالعمالة لإسرائيل. لكن ما هو أهم من ذلك هو تعليق وزير خارجية البحرين الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة على موقع «تويتر» واصفاً الجزيرة بأنها «عوراء»، وقال «من الواضح فى قطر أن هناك من لا يريد خيراً للبحرين. وما الفيلم فى قناة الجزيرة، باللغة الإنجليزية، الأخير إلا مثالاً على العداء غير المفهوم»، وكان رد السفير القطرى على هذا التعليق «إذا كنتم على حق لماذا الخوف من عرض فيلم على قناة الجزيرة» (جريدة القدس العربي ،2011).

جاءت الوساطة الكويتية ضمن مبادرات تركية وأخرى أوروبية وأمريكية، ما جعل السعودية تشعر بالارتياب من جملة هذه الوساطات وأنها نوع من التدخل فى الشئون الداخلية، خاصة أن معظمها كان مع الحل السياسى ودعم الحوار والإصلاح عكس مشروع التدخل العسكرى من جانب مجلس التعأون الخليجى الذي فرض حلا أمنيا لوأد أى محأولة خارجية للتدخل فى شئون البحرين (جريدة الأخبار اللبنانية ،2011) ، وربما يكون هذا ما دفع البعض إلى القول إن السعودية وراء الرفض البحرينى للوساطة الكويتية، وأكد هذا الفهم ما كتبه طارق الحميد فى صحيفة الشرق الأوسط السعودية، من تفنيد لسلبيات أى محأولة للوساطة الخارجية، والذي ذهب إلى أن أسوأ ما يمكن أن ترتكبه المعارضة الشيعية في البحرين هو قبول وساطة خارجية لحل إشكاليتها مع الحكومة، لأن ذلك سيعود بعواقب وخيمة على المعارضة نفسها، ولو كان الوسيط الكويت، «فمجرد قبول المعارضة للوساطة الكويتية فإن ذلك يعني طائفية حقيقية من قبل المعارضة، فكيف تنتقد المعارضة الشيعية إرسال قوات درع الجزيرة للبحرين لحفظ الأمن، وليس التعامل مع المتظاهرين، وتعتبره، أي المعارضة، احتلالا سعودياً وتشهر بالرياض في الإعلام الغربي، رغم أن القوات السعودية لم تكن وحدها، بل برفقة قوات درع الجزيرة التي دخلت البحرين بناء على اتفاقيات خليجية عمرها يقارب الثلاثة عقود. كيف تقول المعارضة ذلك ثم تقبل وساطة كويتية بينها وبين الحكومة؟ فهل تفعل المعارضة ذلك لأن الكويت ترددت في إرسال قوات للبحرين، أم استجابة لنصائح طائفية من داخل الكويت؟» (الشرق الأوسط، 2011).

إن التفاعلات الثنائية بإيجابياتها وسلبياتها كانت مؤشراً مهماً وكاشفاً للتفاعلات الجماعية للمجلس، وقراءاته لمستقبل الأحداث على مستوى الخليج أولاً، وعلى المستوى العربى ثانياً، ثم على المستوى الإقليمى الشرق أوسطى على ضوء الانغماس المتزايد للقوى الإقليمية الشرق أوسطية الثلاث: إيران وتركيا وإسرائيل في الشئون العربية عامة وفى شأن الثورات العربية وتداعياتها بوجه خاص، من ناحية التأثير في توجهات هذه الثورات من منطلق الحرص على تنظيم المكاسب ومحاصرة الخسائر قدر الإمكان، وكان المفترض أن يبادر المجلس بتبني استراتيجية جديدة فعَّالة لمواجهة التحديات، وأن يجعل من هذه التحديات الجديدة والقراءة العلمية لها فرصة لزيادة فعالية المجلس، لكن ردود فعل المجلس جاءت محدودة وقاصرة لسبب أساسي أنه اعتبر الثورات العربية خطراً على معادلة الحكم القائمة وتهديداً لها وإيذان بعهد جديد من الثورات والانقلابات، لذلك تعامل البعض معها على إنها

«فتنة داخلية»، أو «مؤامرة خارجية»، وهناك من رآها فتنة ومؤامرة معاً، لذلك كان رد الفعل عدائى فى مجمله. من هنا أخذ المجلس دوره من أدوار أعضائه وتعاملهم الداخلى مع رياح الثورات الممتدة نحو الخليج والجزيرة العربية، والتزم بسياسة «درء المخاطر» وليس تعظيم المكاسب(إدريس، 2011).

ويرى الباحث انه كان المفترض أن يتجه المجلس إلى دعم وظيفته التكاملية ووظيفته الأمنية من منظور استراتيجى شامل، وقراءة لخريطة توازن القوى الإقليمى على ضوء تطور الأحداث العربية، وسقوط نظم عربية حليفة وتصاعد دور قوى إقليمية، خاصة الدور التركى الذى لم يجد من يتحالف معه أو حتى من ينسق معه، وجرى التعامل معه على أنه منافس أو منافس محتمل فى الظل، والتعامل مع إيران كعدو مسئول عن تردى الأوضاع العربية والتدخل فى الشئون الداخلية للدول العربية.

الاحداث في سوريا وأثرها على أمن الخليج العربي

لقد اتخذت دول الخليج العربية الأعضاء في منظومة مجلس التعأون لدول الخليج العربية مواقف أكثر قوةً وحزماً ضد النظام السياسي السوري مقارنةً بالكثير من غيرها من الدول العربية؛ وقدمت الدول الخليجية الدعم السياسي والمعنوي للشعب السوري المطالب بحريته. وقد تزعمت هذا التوجه كل من السعودية وقطر اللتين أصبحتا في طليعة الدول الخليجية بل والعربية المطالبة بالتشدد في التعامل مع النظام السوري من خلال دورها الواضح في رفع الملف السوري إلى مجلس الأمن للبت فيه، وتجميد التمثيل الدبلوماسي مع دمشق(بن هويدن، 2012).

مستويات للتحرك الخليجي على مستوى السياسات العملية :

–المستوى الأول في التحرك من خلال مجلس التعأون، حيث اتجهت السعودية والكويت والبحرين، ومن قبلها قطر، بعد خطاب الملك عبدالله بن عبد العزيز في 7 أغسطس 2011، إلى سحب سفرائها، احتجاجا على سياسات الأسد، حيث دعا الملك عبدالله في خطابه النظام السوري إلى "وقف آلة القتل وإراقة الدماء، وتحكيم العقل قبل فوات الأوان"، ورأى أن "مستقبل سوريا بين خيارين لا ثالث لهما، إما أن تختار بإرادتها الحكمة، أو أن تنجرف إلى أعماق الفوضى والضياع". وقد صاحب هذه المرحلة حديث عن مبادرة خليجية تسعى هذه الدول إلى طرحها، من خلال مجلس التعأون، على غرار مبادرتها في اليمن، ولكن لم تكن هناك تفاصيل كثيرة حولها .

–المستوى الثاني في التحرك من خلال الجامعة العربية، حيث عملت هذه الدول، خاصة قطر، على التحرك من خلال آليات الجامعة منذ أغسطس 2011، وتم طرح المبادرة العربية الأولى التي نصت على وقف العنف، وإيجاد آلية لمراقبة ذلك، ثم بدء حوار وطني بين النظام والمعارضة برعاية الجامعة العربية، كما تم تشكيل لجنة وزارية في 16 أكتوبر 2011 برئاسة قطر، خاصة بالأزمة السورية، تتولى الاتصال مع الحكومة السورية، والمعارضة، في محأولة لعقد حوار وطني خلال 15 يوما. ونتيجة عدم التزام النظام السوري بتعهداته الخاصة بوقف العنف، تم في نوفمبر 2011 فرض عقوبات اقتصادية على عدد من القيادات السورية، ومطالبة "الدول العربية بسحب سفرائها من دمشق"، كما تقرر إرسال لجنة من المراقبين العرب إلى سوريا، وتم إرسال 165 مراقبا، منهم 55 من دول الخليج(رجب، 2014).

عقدت دول المجلس 9 اجتماعات منها 3 على مستوى القمة و6 على المستوى الوزاري، منذ بدء الأزمة السورية في مارس/آذار 2011، ويُلاحَظ على مستوى القمة أنه لم تتم الإشارة إلى الأزمة السورية في قمة مايو/أيار 2011 التشاورية؛ أي بعد اندلاع الأزمة بشهرين، وذلك بسبب توقع الدول الخليجية أن النظام السوري قد يتمكن من احتوائها، إلى أن صدرت المبادرة العربية الأولى في 28 أغسطس/آب2011 (والتي نصت على الوقف الفوري لإطلاق النار والإفراج عن المعتقلين في السجون وفتح حوار بين كافة الأطراف، وإجراء إصلاحات سياسية تتضمن إجراء تعديلات دستورية ؛ حيث أعقبها تحرك خليجي خلال القمة الثانية والثلاثين (19–20 ديسمبر/كانون الأول 2011) حرصت خلاله دول المجلس على الإشادة بالمبادرة المشار إليها، والقرارات الصادرة عن الجامعة بهذا الخصوص، داعية الحكومة السورية إلى تطبيق بنودها، وتنفيذ البروتوكول الخاص بمهمة بعثة المراقبين العرب (الصادر قرار رقم 7438 بتشكيلها خلال اجتماع مجلس الوزراء العرب في 12نوفمبر/تشرين الثاني 2012)، والذي وُقِّع في القاهرة بتاريخ 19 ديسمبر/كانون الأول 2011، بين الحكومة السورية والجامعة العربية، فضلاً عن المطالبة بوقف القتل، وإزالة أية مظاهر مسلحة، والإفراج عن المعتقلين، كخطوة أولى للبدء في تطبيق البروتوكول، لكن غاب المشهد السوري عن اهتمام القمة التشاورية التي عُقِدت في 14 مايو/أيار 2012 لأن تركيزها كان على مشروع الاتحاد الخليجي. (الحسن ،2014)

وقد كان لهذا التحرك دور مهم في إعادة تعريف دور الجامعة العربية في الثورات العربية، حيث تمثل هذه الإجراءات خرقا لمبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول العربية، والذي ينص

عليه ميثاق الجامعة العربية، وهو تحرك لم تتم مأسسته بعد، ولم يتم وضع إطار مؤسسي له في ميثاق الجامعة العربية. ثم طرحت الجامعة العربية المبادرة العربية الثانية، في يناير 2012، والتي دعت بشار الأسد للتنحي والتنازل عن سلطاته لنائبه، وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية. ومع مواصلة نظام الأسد استخدام العنف، دعا المجلس الوزاري العربي، برئاسة قطر، مجلس الأمن لإصدار قرار يدعم المبادرة العربية الثانية، وإنهاء بعثة المراقبين العرب (رجب، 2014).

-المستوى الثالث في التحرك على المستوى الدولي، حيث بذلت دول الخليج جهودا كبيرة في الأمم المتحدة، حتى صدر القرار الخاص بتعيين كوفي أنان مبعوثا أمميا وعربيا إلى سوريا في فبراير 2012. وقد قدم النقاط الست لتسوية الصراع في سوريا، والتي شملت وقف القتال، وتقديم المساعدات الإنسانية، والإفراج عن المعتقلين، وضمان حرية تحرك الإعلاميين، والتظاهر السلمي، والتعأون في عملية سياسية تشمل كل الأطياف لتحقيق المطالب المشروعة للشعب السوري. وقد تواصل مع هذا التحرك النشاط الخليجي على المستوى العربي، حيث عقدت لجنة الاتصال اجتماعاتها في قطر. وفي أثناء اجتماع الدوحة في يونيو 2012، دعا وزير الخارجية القطري إلى تحديد سقف زمني لمهمة أنان ، وطالب مجلس الأمن باتخاذ تدابير غير عسكرية في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

وتعد الحالة السورية حالة نموذجية من حيث تأثير القوى الإقليمية في مسار تطورها، خاصة تركيا وإيران. وتشير عدة تقديرات أمريكية إلى قدرة دول الخليج على إسقاط نظام الأسد، من خلال قيامها بالتدخل العسكري المباشر تحت غطاء دولي، أو من خلال تسليح المعارضة السورية. ولكن قدرة دول الخليج على التأثير في مسار الصراع مرتبطة بدعمها الحل "السلمي" للصراع في إطار إقليمي، على غرار ما حدث في اليمن، وليس بدعم الحل العسكري للصراع.

العوامل المؤثرة على موقف دول الخليج من الازمة السورية :

– الرفض الخليجي لحالة العنف المنظم الذي يتبعه النظام السياسي في سوريا ضد الشعب السوري. وهو العنف الذي لا يمكن للدول الخليجية وفي مقدمتهم السعودية. فالمحدد الإنساني كان حاضراً في الموقف الخليجي تجاه ما يحدث في سوريا والمرفوض على المستويين الشعبي والحكومي الخليجي.

– أن دول الخليج العربية ليست ضد تطلعات الشعوب العربية في الإصلاح، بل كانت مواقفها من أحداث ما يعرف بالربيع العربي أبرز مؤشر على دعمها للشعوب وليس للأنظمة، على الرغم من أن

تلك المواقف ينظر إليها البعض على أنها تضر ببعض المصالح السياسية والاقتصادية المرتبطة بها. فدول الخليج لا تعارض طموح الشعوب في التغيير. (بن هويدن ، 2012)

أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للشعوب العربية لابد أن يتحسن كي يساعد ذلك على دعم العمل الاقتصادي الخليجي والتبادل التجاري وينجح الاستثمارات الخليجية ويقلل من الضغوط الاقتصادية على الدول الخليجية التي أصبحت تتحمل فواتير دفع تحسين حياة المواطن العربي في مثل تلك الدول عن طريق المساعدات المباشرة أو التحويلات المالية للعمالة العربية في الأسواق الخليجية. فدول الخليج منفتحة للتعامل مع أي شكل من أشكال الأنظمة السياسية التي ترتضي بها الشعوب العربية(بن هويدن، 2012).

– التخوف الخليجي من حالة عدم الاستقرار الذي يمكن أن يولده استمرار العنف في سوريا، واستثمار العديد من الأطراف الإقليمية والدولية لتلك الحالة للتوغل في شؤون المنطقة، الأمر الذي سيجعل سوريا «لبنان» جديداً أو «عراق» آخر. حالة عدم الاستقرار في سوريا ستؤدي إلى اندلاع حرب أهلية في ذلك البلد مما ينذر بتوسع تلك الحرب لدول أخرى في المنطقة كلبنان والأردن. دول الخليج بدورها متخوفة من الفلتان الأمني الذي سيؤدي بالإضرار بمصالح تلك الدول عن طريق استغلال بعض الدول للوضع في سوريا للدفع بأجنداتها الطائفية والمذهبية والعرقية والتي من شأنها أن تلقي بظلالها على أمن واستقرار الدول الخليجية.

– محأولة ملء الفراغ الذي خلفه تراجع القيادة الأميركية في المنطقة مع التردد الأميركي في التدخل لحسم الأزمة في سوريا لصالح المعارضة. فالتراجع الأميركي خلق بؤر أزمات وأعطى رسائل لبعض الدول لتتشدد في مواقفها في سبيل دعم مصالحها في المنطقة. فالتراجع الأميركي عن القيادة حمس روسيا والصين لأخذ زمام المبادرة. وشجع إيران على التشدد، وجعل العراق يميل بشكل كامل نحو إيران، وشجع النظام في سوريا على الاستمرار في استخدام الآلة العسكرية ضد الشعب السوري مستنجداً بالسلاح والخبرة الإيرانية والدعم الروسي. وبالتالي فإن دول الخليج العربية رأت أنه من الضروري أخذ زمام المبادرة في تحديد مستقبل المنطقة العربية وعدم ترك الأمور لدول أخرى تحأول أن تستثمر الوضع لخلق نظام إقليمي يحقق مصالحها ويهمش مصالح الدول العربية أو يحأول ـ كما كان في السابق ـ شق الصف العربي والتدخل في شؤونه بشكل مباشر.
– أضر النظام السوري بالمصالح العربية بشكل كبير بسبب تحالفه مع إيران وعدم تغليبه للمصلحة

العربية في تلك العلاقة. فانحيازه الكامل إلى إيران أضر بالمصالح العربية رغم الجهود والمحأولات الخليجية لثنيه عن الانحياز الكامل والعمل على لعب بسياسة التوازن التي كان والده حافظ الأسد يتبعها.

الاتجاهات الرئيسية للتحولات الداخلية في الدول الخليجية:

شهدت دول مجلس التعأون الخليجي مجموعة من التحولات الداخلية المهمة خلال العامين الماضيين يمكن تحديدها فيما يلي(مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2013: 143-144):

1- اشتعال الاحتجاجات السياسية: لم تعد ممالك وإمارات الخليج في مأمن من الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها الجمهوريات العربية على مدى العامين الماضيين، بحيث أن ما تطرحه بعض الأدبيات بشأن "الاستثناء الملكي" وخاصة الخليجي من المد الثوري الذي يجتاح دول الإقليم، بحاجة لإعادة نظر. فقد شهدت البحرين، منذ منتصف فبراير 2011 وحتى مارس 2013، موجة من الاحتجاجات والاعتصامات الواسعة اتخذت من دوار "اللؤلؤة" نقطة ارتكاز ورمزا لها، ثم سرعان ما امتدت إلى مناطق مختلفة في أنحاء المملكة. ودعا المحتجون في البداية إلى إجراء تحولات جوهرية في بنية النظام السياسي القائمن بما يضمن التحول إلى نظام "الملكية الدستورية". وتضمن ذلك أيضاً انتخاب حكومة جديدة لاسيما أن العائلة المالكة لا تزال تسيطر على الوزارات السيادية في مجلس الوزراء الذي يترأسه الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة (عم الملك) منذ أربعين عاماً، والدعوة لوضع دستور جديد، وحل البرلمان المنتخب، وإلغاء الصلاحيات الممنوحة لمجلس الشورى المعين، وتعديل الدوائر الانتخابية القائمة، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وإيقاف ما يسمى بالتجنيس السياسي. كما اتخذت الحركة الاحتجاجية بعداً اقتصادياً واجتماعياً، حينما طالب المحتجون برفع مستويات المعيشة وزيادة رواتب الموظفين وحل مشكلة البطالة.

ومع انضمام بعض الحركات غير الشرعية، أو غير القانونية، إلى الحركة الاحتجاجية مثل حركات "حق"، و "الأحرار" و"أمل"، بدأ يُطرح لأول مرة في تاريخ البلاد شعار "إسقاط النظام" والإطاحة بحكم أسرة آل خليفة وإنشاء دولة ذات نظام جديد، وتحويل البحرين من ملكية إلى جمهورية، مما أدى إلى تعثر الحوار الذي دعا إليه ولي العهد بعد رفع سقف المطالب، وتفاقم الصدام بين أجهزة الأمن وقوى الاحتجاج، وساد تخوف من استهداف المنشآت الحيوية وتدخل دول إقليمية (إيران تحديداً) نتج عنه الاستعانة بقوات "درع الجزيرة" الخليجية وتطبيق قانون السلامة الوطنية (الطوارئ) لمدة ثلاثة أشهر، بما خلق أزمة سياسية حادة وممتدة بين نظام الحكم والمعارضة الشيعية، كما حدثت احتجاجات في سلطنة عمان، حيث طالب المحتجون بتحسين الأوضاع المعيشية، ورفع المرتبات، ومضاعفة الإعانات الشهرية، وزيادة معاشات التقاعد، وإيجاد فرص عمل، ومحاربة الفساد وإسقاط بعض

الوزراء، واستطاع النظام الحاكم الاستجابة لمطالب رئيسة للقوى المحتجة "دفعة واحدة" واحتواءها، وهو ما يفسر أهمية الاستجابة الحكومية الفورية للتعامل مع الاحتجاجات "من المنبع". كما شهدت الكويت تظاهرات متفرقة للمطالبة بتغيير الحكومة ورئيسها، وحل مجلس الأمة، ومواجهة جذور الفساد، وتقوية الوحدة الوطنية، وهو ما نتج عنه استقالة حكومة ناصر المحمد وإجراء انتخابات جديدة في فبراير 2012، ولم تهدأ الاحتجاجات بل تزايدت على خلفية تغيير القانون الانتخابي، ي الجمعة 2011/2/18 م اندلعت اشتباكات في منطقة الجهراء شمال غرب الكويت العاصمة بين الشرطة ومئات المحتجين ممن لا يحملون جنسية المعروفين محليا باسم "البدون". حيث تجمع المئات عقب صلاة الجمعة رافعين أعلام الكويت وصور أميرها الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح مطالبين بحل مشكلتهم. والتزم المتظاهرون بالأسلوب السلمي ثم تزايد عددهم تدريجيا حتى زاد عن ألف مما أدى إلى غلق عدد من الشوارع، وتدخلت قوات الأمن.(صحيفة البيان، 2011)

2- حدة الخلافات العائلية: يمثل الانقسام الداخلي واحداً من أكبر الأخطار المحتملة التي تواجه استقرار الأنظمة الخليجية الحاكمة، إذ برزت مؤشرات لخلافات أمراء أو صراعات أجنحة أو حتى احتمالات "انقلابات قصر"، دون التأكد من مدى صحتها أو خطأها، على خلفية أسباب عدة، سواء تعلقت بالمقأومة لحدوث الإصلاحات السياسية الداخلية أو الاعتراض على تقليص الامتيازات المالية أو التفاعل مع التحولات الإقليمية المتسارعة، بحيث يتوقع أن تصبح آليات احتواء مشكلات "قمة الهرم"، خلال المرحلة المقبلة أحد الملفات الملحة على أجندة دول الخليج لأن عدم الاقتراب منها يؤدي إلى تفاقمها إلى الأسوأ، وهناك مجموعة من الوقائع أو الروايات أو التسريبات أو التحليلات التي تشير في مجملها إلى أن هناك توترات مكتومة أو خلافات صريحة أو صراعات ضمنية في سلطة الحكم في دول الخليج، على النحو التالي(الطويل وآخرون،2013):

أ. دعت صحيفة "القبس" الكويتية في مقال افتتاحيتها، في 15 أبريل 2012، إلى وضع حد للانقسامات المتصاعدة والخلافات المستحكمة بين أجنحة أسرة آل الصباح، ووفقاً للصحيفة يحمل الكويتيون عادة مسؤولية عدم الاستقرار السياسي–الذي أدى إلى تقديم ثماني حكومات لاستقالتها وإلى حل البرلمان أربع مرات خلال ست سنوات–إلى الخلافات التي تنشب بين أعضاء بارزين في أسرة آل الصباح للتنافس على المناصب الرفيعة، وبصفة خاصة التنافس بين الشيخ أحمد الفهد نائب رئيس الوزراء ووزير التنمية الاقتصادية السابق والشيخ ناصر المحمد رئيس الوزراء السابق، وبين الاثنين ورئيس الوزراء الحالي الشيخ جابر المبارك.

ب. حذفت إدارة قناة العربية الفضائية، خبر منشور في موقعها الإلكتروني بتاريخ 20 أبريل 2012، بعد أربع دقائق من نشره، عن حدوث محاولة انقلابية فاشلة في قطر نفذها اللواء حمد بن علي العطية. وكان تبرير الحذف هو أن قراصنة ما يسمى بالجيش الإلكتروني السوري قاموا بعملية هجوم ضد موقع القناة انتقاماً من السياسة القطرية المناوئة لنظام الأسدن، ولم تظهر تعليقات من داخل نظام الحكم في قطر تؤيد الخبر أو تنفيه. لم يكن هذا الخبر هو الأول من نوعه بل ساد خلال العام 2012 روايات عن انقلاب داخل المؤسسة العسكرية التي يسودها الغضب من سياسات الأمير حمد، بسبب سياسته الموالية للولايات المتحدة ولإسرائيل، وانتهت باعتقال هؤلاء الضباط.

ج. تناثرت أنباء أذاعتها شبكة سي إن إن الإخبارية الأمريكية، في 21 أبريل 2012، لكن نفتها مصادر إمارتية، عن اعتقال سلطان بن كايد القاسمي ابن عم حاكم رأس الخيمة من قبل السلطات الأمنية في أبو ظبي على خلفية علاقته بأعضاء في جمعية الإصلاح ودعمه للأفكار التي يروجونها، إلا أن هناك ما يشير إلى أن ما حدث هو "تحفظ" وليس اعتقال من قبل قبيلته "القواسم" التي تحكم في إماراتي رأس الخيمة والشارقة، بما يجعل هذا الموضوع خاصاً بالأسرة الحاكمة في علاقتها مع أحد أبنائها.

د. هناك خلافات داخل الأسرة الحاكمة في السعودية بين جناحين، أحدهما يميل للتعاطي بإيجابية مع مضمون المطالب الإصلاحية، لكنه لا يملك القدرة على التفرد بتبني تلك المطالب، أما الطرف الآخر الذي يمتلك آليات القمع فإنه يرفض الإصلاح السياسي.

3- تعقيدات الخلافة السياسية: على الرغم من أن قضية الخلافة السياسية يفترض أن تكون محسومة في النظم الملكية بحكم وضوح آليات انتقال السلطة وتوفير الإعداد المسبق للمرشحين للوصول إلى سدة الحكم، بل وتقنينها في الدساتير الوطنية، حيث تتسم أنظمة الحكم الخليجية بأنها أنظمة ملكية تعتمد على انتقال السلطة في البلاد بين أفراد الأسرة الحاكمة (عائلية السلطة)، ويسير هذا التناقل والتوارث للسلطة في خط الأبوة، وينحصر في الذكور دون الإناث، إلا أن هناك بعض الحالات التي لا تحترم فيها القواعد ذات الصلة.

فقد تم استخدام العنف في خلافة عروش هذه النظم فيما يعرف بـ "انقلاب الأمراء"، أو "انقلابات القصر" أو "ثورة القصر" أو "انقلاب أبيض من الداخل" أو حتى "صراعات دموية". ويلاحظ

أن هذه الظاهرة لها سوابقها في الممارسات السياسية الملكية، بما يجعلها واحدة من أهم الملفات البالغة الأهمية التي تواجه دول الخليج في حدود الأمد المنظور، لا سيما مع انشغال الأنظمة بتكريس سلطتها في ظل تداعيات ثورات الربيع العربي.

لذا، تواجه دول الخليج أزمات مختلفة، فيما يتعلق بانتقال السلطة من السلف إلى الخلف، سواء تعلقت بعدم وجود خليفة واضح للحاكم الحالي أو صراعات مكتومة بين أبناء السر والعائلات الحاكمة، أو ضعف الحراك الجيلي في قمة هرم السلطة، أو تدخلات الأجهزة الأمنية والمؤسسة العسكرية لصالح جناح في مواجهة جناح آخر، أو تصاعد أدوار أبناء العائلات والقبائل التي كانت يوماً في السلطة وطامحة في اقتسام النفوذ، وغيرها من الأزمات التي تطرأ بدون مقدمات وتطرح سيناريوهات مفاجئة (عز العرب ،2012).

لكن عملية الخلافة السياسية تمثل إشكالية رئيسية في الحالة العمانية، إذ أن المذهب العماني الرسمي الأباضي لا يشرع أن يعين الحاكم السلطان قابوس ولياً للعهد وإلا أنتفت معه أهم دعائم هذا المذهب والذي يرفض مبدأ الوراثة، إذ يرى أن الحاكم يصل إلى السلطة عن طريق الاختيار لا التعيين. ومن ثم، يجد السلطان نفسه مقيداً بهذا المبدأ الحاكم، حيث لم يعين ولياً للعهد، الأمر الذي يتطلب اختيار السلطان الجديد بطريقة تشأورية، ويحظى بمباركة أسرة بوسعيد، ويوافق عليه شيوخ الأباضية، أو أن يلتزم مختلف الأطراف بوصية السلطان الراحل.

وقد تعددت الترشيحات لخلافة السلطان قابوس، مع كل وعكة صحية يتعرض لها أو غياب عن الأنظار، ووفقاً لما تنص عليه المادة السادسة من النظام الأساسي للدولة "يقوم مجلس العائلة الحاكمة خلال ثلاثة أيام من شغور منصب السلطان، بتحديد من تنتقل إليه ولاية الحكم، فإذا لم يتفق مجلس العائلة الحاكمة على اختيار سلطان البلاد قام مجلس الدفاع (يضم مسؤولين عسكريين وأمنيين ورؤساء المحكمة العليا ورئيسي المجلسين الاستشاريين) بتثبيت من أشار به السلطان في رسالته إلى ملجس العائلة".

ويعني ذلك أن العائلة الحاكمة سوف تضطلع بمهمة اختيار السلطان القادم وإن لم تنجح، فيقع على عاتق المؤسسة العسكرية ترجمة لوصية السلطان قابوس التي يرشح فيها الشخص الذي يخلفه، وهو ما فعله وأرسل منها ثلاث نسخ، منها اثنتان في يد شخصين يعيشان في مسقط (تشير بعض المعلومات غير الرسمية أنهما وزير المكتب السلطاني سلطان بن محمد النعماني، والمفتي العام للمذهب الأباضي)، أما النسخة الثالثة فقد تم إيداعها في إحدى الخزانات المصرفية، إلا أن استقرار

وتثبيت دعائم السلطان الجديد مرهون بمدى ولاء قيادات الجيش له، وتعأون زعماء القبائل معه، وتمتعه بقبول مجتمعي في ولاية ظفار بجنوب البلاد. وعلى خلاف نظرائه من رؤساء منطقة الخليج العربي فإن السلطان قابوس لم يعلن وريثاً للعرش، فالمادة السادسة من الدستور تنص على أن مجلس العائلة الحاكمة يختار وريثاً للعرش بعد أن يصبح العرش شاغراً.والسلطان قابوس متزوج من السيدة نوال بنت طارق وليس له أبناء وله ثلاث أخوات بنات، وهناك أعضاء ذكور في العائلة العمانية المالكة بما فيهم أعمامه وعائلاتهم.

المشكلة الأساسية هنا تبرز في غياب مرشح، يحظى بالتوافق عليه من جانب الأسرة الحاكمة أو بروز ملامح خليفة قادم من خارج الأسرة الحاكمة، حيث ترجح بعض التحليلات كفة فهد بن محمود أل سعيد نائب رئيس الوزراء والمستشار القانوني للسلطان قابوس، وإن كان الخيار الأقرب للخلافة في سلطنة عمان أنها ستظل محصورة في الأبناء الثلاثة للمرحوم طارق بن تيمور عم السلطان، والذي شغل منصب رئيس الوزراء الوحيد للبلاد في أوائل السبعينات من القرن الفائت، وهم شهاب بن طارق الذي خدم كضابط في القوات البحرية الملكية في التسعينات ويتسم بالجدية والحزم، وهيثم بن طارق الذي يعمل في وزارة الخارجية منذ العام 1986، ثم تولى منصب وزير التراث والثقافة فيما بعد، لكن أقوى المرشحين لخلافة قابوس هو أسعد بن طارق ممثل السلطان الخاصة وكان القائد الأعلى لفوج المدرعات، ويتمتع بدعم الجيش، وأبرز المؤشرات التي تعبر عن احتمالات حدوث تغيرات في قمة السلطة التنفيذية في دول الخليج خلال المرحلة القادمة ما يلي :

أ- اقتراح عدد من أعضاء مجلس الأمة الكويتي، في إحدى جلسات مجلس الأمة في 25 أبريل 2012، إجراء تعديلات دستورية تسمح باختيار رئيس وزراء للبلاد، ليكون من أبناء الشعب الكويتي وليس من أبناء الأسرة الحاكمة (آل الصباح)، فضلاً عن عدم اعتبار الوزراء أعضاء في مجلس الأمة، بحيث يكون للأخير (أي مجلس الأمة) الحق في التصديق على اختيار رئيس الوزراء أو رفضه، إذ يحصر دستور الكويت للعام 1962 حق تعيين رئيس الوزراء ضمن سلطات أمير البلاد. ومع أن الدستور أعطى للبرلمان حق استجواب رئيس الوزراء وسحب الثقة منه، إلا أنه لا يحتاج إلى نيل ثقة البرلمان مسبقاً قبل توليه المنصب، وهو ما يريد بعض النواب تغييره.

ب-رفض قوى المعارضة البحرينية التعديلات الدستورية التي صدق عليها الملك حمد بن عيسى في 3 مايو 2012 كمداخل جوهرية لحل الأزمة السياسية الراهنة والتي شملت في أحد بنودها

رسم علاقة جديدة بين الحكومة ومجلس النواب، والتي يتطلب معها أن تنال الحكومة ثقة المجلس على برنامج عملها، حيث تصر قوى المعارضة الشيعية في مملكة البحرين، وفي القلب منها جمعية الوفاق، وفقاً لما يسمى بـ "ميثاق المنامة" على أن الخروج من الأزمة مرهون بالتحول إلى ملكية دستورية يكون فيها حكومة منتخبة من قبل الشعب، ويكون للشعب الحق في محاسبتها إذا فشلت في تحقيق أهدافها وانتخاب حكومة غيرها، وهو ما جاء في وثيقة المنامة التي طرحتها المعارضة في نوفمبر 2011. في مواجهة إصرار المعارضة على إقالة الحكومة (رئيسا وأعضاء)، تجد السلطات البحرينية نفسها أمام مطلب لا يسهل تحقيقه لأسباب عديدة، إذ تبدو الذهنية الحاكمة ملتزمة بالاحتفاظ بعميد القبيلة خليفة بن سلمان آل خليفة (77 عاما) في منصبه رئيسا للوزراء احتراما للتقاليد القبلية مادام هو متمسكا بهذا المنصب، رغم سحب كل الصلاحيات الرئيسية منه وإحالتها إما إلى القصر الملكي كما في حالة القضايا السياسية والدستورية وشؤون البرلمان، فيما أحيلت المسائل ذات البعد الاقتصادي إلى مجلس التنمية الاقتصادية (55)، الذي يترأسه ولي العهد سلمان بن حمد آل خليفة (43 عاما. (بوصفوان،2012)

5- تفاقم المشكلة الشيعية: واجهت بعض دول الخليج، مشكلات متعلقة بأوضاع الشيعة، لدرجة أنها تحولت إلى "ملف ملغوم" قابل للانفجار في أي لحظة. وعلى الرغم من واقع الاختلاف بين أوضاع الدول من حيث مستوى المشاركة في السلطة السياسية والحيازة للثروة الاقتصادية وحجم التمتع بالحرية المذهبية في ممارسة الطقوس والشعائر الدينية، فإنها تشترك جميعها في الشعور بالتمييز ضدها مع تباين درجاته، وعلى الرغم من تباين مستويات انفتاح الحكومات الخليجية على الشيعة وطبيعة نظرتها إليهم، فإنها تشترك جميعاً أيضاً في وجود نوع من التوجس تجاه توجهات ومطالب بعض التيارات الشيعية وطبيعة روابطها الخارجية وعلاقاتها الإقليمية، خاصة مع إيران، وإن اختلفت درجات هذا التوجس من دول خليجية إلى أخرى، ولا تعاني دول الخليج بدرجات متشابهة من المشكلة الشيعية، ففي حين تغيب تلك المشكلة عن دول مثل الإمارات وقطر وسلطنة عمان، تبرز حالات الشيعة في البحرين والكويت وشرق السعودية باعتبارها نماذج كاشفة في هذا الشأن، فالبحرين نموذجاً لدولة تشهد انتفاحاً سياسياً، وتتمثل تركيبتها الديمغرافية في غالبية شيعية محكومة بأقلية سنية، وتثمل الكويت نموذجاً لدولة توجد بها أقلية شيعية ممثلة سياسياً بشكل نسبي سواء في المناصب الوزارية أو المؤسسة

النيابية مع وجود بعض التوترات الطائفية التي تبرز بشكل متقطع، وتحمل أبعاد مجتمعية وليست سياسية، فيما تمثل السعودية نموذجاً لدولة منغلقة سياسياً، وتسكنها أقلية شيعية في منطقة استراتيجية غنية بالنفط، إلا أنها تشكو من التمييز الطائفي ضدها.وقد ظهر عدة وقائع للتعبير عن استمرار "العقدة الشيعية" في منطقة الخليج، على النحو التالي(هلال وآخرون، 2013: 148–149):

أ. تصاعد مشكلات الأقلية الشيعية في شرق السعودية على خلفية الاتهامات الموجهة للحكومة بالتمييز ضدهم في الوظائف الإدارية والعسكرية والمراتب العليا للدولة، فضلاً عن التضييق عليها في ممارسة الشعائر الدينية.

ويأتي هذا التصاعد في وقت اعتقلت فيه وزارة الداخلية السعودية، رجل الدين الشيعي، نمر باقر النمر، في بلدة العوامية بمدينة القطيف شرق السعودية، في 8 يوليو 2012، بسبب توجيهه انتقادات حادة للحكومة السعودية، فضلاً عن دعوته المستمرة لانفصال القطيف والإحساء وإعادتها إلى البحرين لتشكيل إقليم واحد أو ما يسمى بـ "البحرين التاريخية" الأمر الذي يبرر ترديد المحتجين عبارة "القطيف والبحرين شعب واحد" و"يسقط محمد بن فهد" في إشارة إلى أمير المنطقة الشرقية. وتسبب اعتقال النمر في اندلاع مظاهرات عنيفة، نتج عنها وفاة أثنين من المحتجين على أيدي قوات الأمن، فضلاً عن إصابة آخرين، كما توفي أحد الملثمين المسلحين، في 13 يوليو الجاري، بعد محأولة أربعة منهم الهجوم على مركز شرطة العوامية.

ب. ازدياد الانقسام الطائفي في مملكة البحرين، إذ انعكست الأزمة الداخلية بين نظام الحكم وقوى المعارضة على المواجهة بين الطائفتين السنية والشيعية، لدرجة أن هناك حملات شيعية لمقاطعة البضائع والمحلات التجارية السنية، فضلاً عن عدم شعور السنة بالأمان في عدد من المدن والقرى الشيعية، وهو ما يسمى بالقلق المتبادل الذي يؤثر على التعايش السلمي والاندماج الوطني.

ويتزامن ذلك الازدياد مع قيام الحكومة البحرينية، في 10 يوليو 2012، بحل جمعية العمل الإسلامي الشيعية المعارضة، نظراً لارتكابها مخالفات عدة لقانون الجمعيات، وهو مصير ربما ينتظر جمعية "الوفاق" في المرحلة القادمة. كما أصدرت محكمة بحرينية في 9 يوليو الجاري حكماً بالسجن على الناشط الحقوق الشيعي نبيل رجب ثلاثة أشهر لنشره عبر

موقع تويتر عبارات تشكك في وطنية أهالي منطقة المحرق التي تقطنها غالبية من السنة، وتنال من اعتبارهم، في الوقت الذي لا زالت البلاد تشهد حركة احتجاج ضد الحكومة تقودها الأكثرية الشيعية وتطالب بالملكية الدستورية.

ج. تصاعد دور وسائل الإعلام في إثارة الفتن الطائفية في الكويت حيث يتزايد بين الحين والآخر اتهام عدد من رجال الدين والنشطاء الشيعة بسب النبي صلى الله عليه وسلم وزوجته عائشة رضي الله عنها والصحابة رضي عنهم في مواقع التواصل الاجتماعي وتحديداً تويتر، وهو ما صعد من حدة الصراع الطائفي بين السنة والشيعة، إذ يتفاخر بعض الشيعة بممارسة مثل هذه السلوكيات مثل الناشط ياسر الحبيب، في مقابل ذلك ينظم ناشطون سنة تظاهرات ويقوموا بإحراق العلم الإيراني، كما سبق أن طالب نواب في مجلس الأمة خلال دور الانعقاد المنصرم بمراقبة الحسينيات الجعفرية ووضع قيود عليها رغم توضيح الحكومة بأن الحسينيات لم تخضع طوال تاريخ الكويت للمراقبة لأن إدارتها وتمويلها يقوم به مواطنون كويتيون شيعة.

تجدر الإشارة إلى أن هناك ثلاثة أنماط أساسية في تعامل الحكومات الخليجية مع المطالب الشيعية(هلال وآخرون، 2013: 149):

النمط الأول: الاستهداف المتواصل والانفتاح الحذر، وتمثله الحالة البحرينية، حيث يتم التضييق على النشطاء السياسيين المعارضين الشيعة، مع محأولة إدماج الشيعة الموالاة في هيكل الحكم سواء عبر شغل مناصب وزارية أو عضوية مجالس نيابية وشورية. وتنتقد القوى الشيعية دائماً الحكومة البحرينية بالتلاعب في التركيبة الديموغرافية، فيما يعرف بالتجنيس السياسي لجنسيات محددة، مثل القادمين من اليمن وسوريا ومصر وباكستان، على نحو يضاعف من أعداد السنة والذي لا يزيدون عن 35% من السكان في مقابل الشيعة والذين تترأوح أعدادهم بين 60-70% من إجمالي السكان.

النمط الثاني: الاحتواء والتحالف، وتمثله الحالة الكويتية، حيث يتاح للشيعة الفرصة للمشاركة السياسية والاقتصادية في البلاد بشكل كبير، مع احتواء رجال الدين والزعماء الشيعة، بما يبدد مشاعر الاستبداد أو التهميش أو الاضطهاد القائمة مع نظرائهم في السعودية والبحرين. فضلاً عن علاقة الحكومة المتوترة بالتيار السياسي السني، بما يجعل الشيعة قوة موازنة لنظام الحكم، خاصة في أوقات الأزمات، ومن ثم لم يكن غريباً أن تخلو مؤتمرات الأغلبية المعارضة في الكويت من قوى شيعية ذات

أثر ملموس، ويتجنبون الدعوات المطالبة بتحويل البلاد إلى إمارة دستورية، لأنها لا تصب في اتجاه مصالحهم.

النمط الثالث: الإقصاء والتهميش، وتمثله الحالة السعودية، حيث يعاني سكان المنطقة الشرقية، وبصفة خاصة إقليم الإحساء والقطيف وبلدة العوامية في القلب منها، من التهميش السياسي والحرمان الاقتصادي والتمييز الاجتماعي والتجاهل الثقافي والتطرف المناطقي، لكن الحكومة تنفي هذه الاتهامات التي يطرحها الشيعة، وحدث تحول خلال تفاعلات 2011 بين الطرفين من المهادنة إلى المواجهة ولا زالت مستمرة حتى أغسطس 2012.

إن نمط تعامل الحكومات الخليجية مع الشيعة يمثل جزءاً من أزمة المواطنة التي تتصاعد تجلياتها، لأنها تتصل باستقرار دول الخليج ووحدتها الإقليمية والتعايش بين أبنائها، وإن كانت المشكلة الشيعية ليست على نفس الدرجة من التهديدات في الدول الثلاث، ففي الحالة الكويتية، لا توجد مؤشرات لحالة "تهديدات شيعية قائمة أو محتملة"، وإن أقصى ما يتم تصوره هو تصاعد المطالب على شاكلة اعتبار يوم عاشوراء عطلة رسمية، وإدخال المذهب الأثنى العشري في المدارس وكليات الشريعة للسنة والشيعة على حد سواء، وحذف إشارات في المناهج التعليمية التي تشير للشيعة على أنهم غير مؤمنين، ومنح رخص بناء الحسينيات بآلية سريعة ودون تحديد للعدد.

5- **إنشاء الأحزاب السياسية:** أثارت فكرة إنشاء الهيئات أو "الأحزاب السياسية" في الثامن من مارس 2012 خلافاً واسعاً في دول مجلس التعأون الخليجي بصفة عامة والكويت بصفة خاصة، على أثر تقديم أربعة نواب مجلس الأمة (محمد الدلال، وحمد المطر، واسامة الشاهين، وجمعان الحربش) مقترح بقانون ينص على "حق المواطنين الكويتيين بتكوين هيئات سياسية تعمل بصورة علنية وبوسائل مشروعة، بقصد المشاركة في الشؤون السياسية من خلال الالتزام بعدد من الواجبات التي تحدد طبيعة وشكل تلك المنظمات"، لا سيما أنه لا يوجد نص دستوري أو قانوني يمنع تأسيس الأحزاب أو يسمح بإنشائها في الكويت، وإنما يفوض الأمر للمشرع العادي دون أن يأمره في هذا الشأن أو ينهاه . وقد برزت ثلاثة مواقف رئيسية، حاكمة لموقف الأنظمة السياسية في دول ملجس التعأون الخليجي، بشأن الأخذ بفكرة الأحزاب السياسية، مع الأخذ في الاعتبار "نسبية الخصوصية" على النحو التالي(هلال وآخرون، 2013: 150):

الموقف الأول: هو الموقف الرافض وتقوده غالبية حكومات الخليج بمن فيها أقلها تطوراً السعودية وأكثرها تقدماً الكويت، ويستند هذا الموقف إلى عدد من الحجج منها:

أ. إن فتح الباب أمام تأسيس الأحزاب السياسية سيعمق من الانقسامات السياسية على أسس قبلية وابعاد طائفية وسيأخذ دول الخيج في اتجاه قريب من الحالة اللبنانية، حيث تتشكل الأحزاب على أساس المحاصصة الطائفية.

ب. ضيق القاعدة الديموجرافية للمواطنين في مقابل الوافدين في غالبية دول مجلس التعأون الخليجي، باستثناء حالتي السعودية وسلطنة عمان، بما يجعل الطلب على السياسة ضعيف.

ج. عدم نضج القوى السياسية والاجتماعية في دول مجلس التعأون الخليجي، وارتباطها بشخصيات بعينها بشكل لا يجعلها قادرة على تكوين أحزاب.

الموقف الثاني: هو الموقف المؤيد ويتبناه بعض مثقفي ومفكري الكويت والبحرين والسعودية، وتتمثل أهم حججه فيما يلي:

أ. أن الأحزاب السياسية تمثل دعامة رئيسية لأي نظام ديمقراطي، وأن الأحزاب هي التي يمكن أن تؤدي إلى تجأوز الانتماءات الفئوية أو القبلية أو الطائفية أو المناطقية الضيقة.

ب. إن تأسيس أحزاب سياسية يمثل ضرورة للتكيف مع الأوضاع المستجدة في المنطقة العربية والتي تعزز عادة من الميل إلى الانفتاح على الجوار الإقليمي.

ج. إن تطوير أداء الكتل أو التنظيمات أو الجمعيات السياسية يحتم سن قانون واضح ومحكم ينظم عملها ويحكم إطارها ويضبط مواردها المالية وفقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها.

الموقف الثالث: هو موقف محايد، حيث يوافق على الفكرة من حيث المبدأ ولكنه يعترض على توقيت تنفيذها، حيث ينظر إلى الأحزاب السياسية على أنها ضرورة حيوية لأي نظام ديموقراطي من حيث المبدأ لكنه يرى في الوقت ذاته أن المجتمعات الخليجية غير مهيأة بعد لهذه الخطوة، ويعتبر أن بعض دول الخليج تشهد تسييساً متزايداً ونفوذاً متصاعداً لتنظيمات غير حكومية أو جمعيات النفع العام، بما يحمل توقعاً بتحول بعض هذه التنظيمات مستقبلاً إلى أحزاب سياسية.

ويرى اتجاه داخل هذا الموقف أن ثمة مرونة في خريطة القوى السياسية في دول الخليج، إذ يمتد التصنيف السياسي على مساحة واسعة تضم القوميين واليساريين والليبراليين والإسلاميين والقبليين

والمستقلين، ويميل المواطن الإماراتي عادة إلى واحد من مكونات هذا الطيف، دون أن يعني ذلك أن لديه نوعاً من الالتزام السياسي الذي تعرفه الأحزاب السياسية في البلدان الأخرى.

7- **تصاعد التهديدات الإرهابية:** تصدرت السعودية دول الخليج العربي في عدد العمليات الإرهابية، التي شهدتها أراضيها خلال الأعوام 2001-2011. فيما لم تسجل سلطنة عمان أية عملية. وشهدت دول مجلس التعاون الخليجي أكثر من 260 عملية إرهابية. وحلت الكويت في المرتبة الثانية، ثم الإمارات ومملكة البحرين وقطر على التوالي ، أن «دول مجلس التعاون الخليجي تعرضت في الفترة الزمنية بين 2001 إلى 2010، إلى 262 عملية إرهابية، أحبط منها 211 بينما نُفذت 51 عملية. وكان نصيب السعودية منها 222 عملية إرهابية خلال تلك الفترة، وتم إحباط 194 منها فيما نفذت 28 عملية. وسجلت الكويت 20 عملية أُحبط منها خمس، فيما تم تنفيذ 15 عملية. وتعرضت الإمارات العربية المتحدة إلى 11 عملية نفذ منها خمس وتم إحباط ست.(الهديب،2014)

ثمة مجموعة من المؤشرات التي تعبر عن التداخل الكثيف بين ملف حقوق الإنسان في داخل كل دولة خليجية على حدة، وعلاقتها بالدول الغربية على النحو التالي(مجموعة باحثين، 2013: 153-154):

أ. دعا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون البحرين في 1 نوفمبر 2012، للإلتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان بما فيها احترام حرية التعبير والحق في التجمع السلمي، وذلك على خلفية قرار حظر التظاهر في المنامة، كما أشار المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية مارك تونر "أننا نحض الحكومة البحرينية على العمل مع منظمي هذه التحركات على إيجاد وسيلة للتظاهر بهدوء".

ب. أصدر البرلمان الأوروبي في 26 أكتوبر 2012 بياناً حول ملف حقوق الإنسان في الإمارات تحدث فيه عن القلق الشديد من التجأوزات ضد ما أسماهم بـ "السجناء السياسيين" والناشطين في المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والديمقراطية"، والذين يرتبطون بجمعية الإصلاح، إذ أن معظمهم يوجدون في السجن في عزلة عن العالم الخارجي وتوجد إدعاءات بالتعذيب وينكر عليه الحق في الاستعانة بمحامين. ولم يكتف هذا البيان بالمطالبة بالإفراج غير المشروط عن جميع المنتمين في قضية الخلية السرية التي تنتمي لتنظيم الإخوان المسلمين، وإنما تطرق إلى العمال المهاجرين الذين يتعرضون للاستغلال والتجأوزات الخطيرة

والتعديات البدنية والجنسية ضد الكثير من عاملات المنازل وحقوق الأشخاص عديمي الجنسية والإتجار بالبشر وحقوق المرأة والمساواة بينها وبين الرجل وحرية التعبير سواء على الانترنت أو خارج مواقعه، وكذلك عقوبة الإعدام في قانون الإمارات.

ج. دعت منظمة هيومن رايتس ووتش ملك البحرين حمد بن عيسى في 7 أكتوبر 2012 إلى إلغاء الأحكام الصادرة بحق تسعة أطباء ومسعفين لدورهم في الاحتجاجات التي شهدتها المملكة، وقالت إن اعترافاتهم انتزعت تحت وطأة التعذيب وأن إجراءات المحاكمة غير عادلة.

د. أعلنت لجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان البريطاني في نهاية سبتمبر 2012 أنها بصدد فتح تحقيق موسع في العلاقات البريطانية مع السعودية والبحرين، لا سيما بعد صدور تقارير مختلفة عن اللجنة وجهت انتقادات علنية للحكومة لما رأته من انتهاكات لحقوق الإنسان خاصة بالنسبة للأقلية الشيعية في شرق السعودية والأغلبية الشيعية في البحرين.

هـ. وجهت ثلاث منظمات دولية، وهي منظمة العفو الدولية وهيومان رايتس ووتش والرابطة الدولية للاجئين، في نهاية سبتمبر 2012 رسالة مشتركة إلى أمير الكويت صباح الأحمد، حول ضرورة وضع تصور نهائي لحل مشكلة البدون نظراً لأن الإجراءات الحكومية ما زالت غير كافية، لاسيما مع استخدام البطاقات الملونة للتمييز بين الفئات الاجتماعية.

و. أوصى الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان الحكومة البحرينية في 17 سبتمبر 2012 بإنشاء آلية دولية للإشراف على تطبيق الإصلاحات التي أوصت بها لجنة التحقيق المستقلة برئاسة د. محمود بسيوني للوقوف على ما حدث إبان احتجاجات البحرين خلال شهري فبراير ومارس 2011، كما وافقت البحرين على تطبيق معظم التوصيات التي وجهتها الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان إليها، إذ قبلت 143 توصية من 176، وذلك في 19 سبتمبر 2011، وهوم ما يعكس حرص البحرين على تطبيق حقوق الإنسان من خلال العديد من المبادرات على المستويين التشريعي والمؤسساتي.

8- الإنقسام خلال الوحدة الخليجية:

مثَّلت 2014 سنةً عصيبة لمسيرة التعاون الخليجي، حيث واجهت هذه المسيرة تحديات كبيرة، وشهدت أزمات عاصفة على نحوٍ كاد يهدِّد وجودها كمظلة تعاونية بين دول الخليج الست الأعضاء فيها.

فقد شهد الربع الأول من العام 2014 تطورًا نوعيًّا غير مسبوق في مسيرة مجلس التعاون منذ تأسيسه، وتمثّل ذلك في سحب سفراء ثلاث دول من أعضائه –المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين– من دولة قطر في مارس/آذار 2014؛ إثر خلافات سياسية ذات علاقة بعددٍ من القضايا والملفات الإقليمية الساخنة، التي تفجرت في السنوات الأخيرة كإفرازات لما سمِّي بـ "ثورات الربيع العربي".

وقد عمَّق من هذه الأزمة الدبلوماسية امتدادها زمنيًّا لأكثر من ثمانية أشهر، إذ لم تنفرج حلقات الاحتقان الخليجي–الخليجي سوى بعد اجتماع القادة الخليجيين في قمة الرياض التشاورية في السادس عشر من نوفمبر/تشرين الثاني 2014، ومن ثَمَّ عودة السفراء إلى الدوحة مجددًا قبل انعقاد القمة الخليجية الخامسة والثلاثين فيها في التاسع من شهر ديسمبر/كانون الأول 2014.

ولم تكن "أزمة الثقة" التي خلَّفتها أزمة "سحب السفراء" من الدوحة هي التحدي الوحيد –وإن كان الأبرز والأهم– والتي شكَّلت تهديدًا لكينونة مسيرة التعاون الخليجي، ووضعت علامات استفهام كثيرة وكبيرة في آنٍ معًا، حول مستقبل هذه المسيرة وخياراتها؛ بل لقد شهد العام 2014 أيضًا حزمة متزامنة ومترابطة من التحديات والتهديدات الأمنية النابعة من تفاعل التطورات المتسارعة والتغيرات الجيوبوليتيكية التي شهدتها البيئة الإقليمية الأوسع في منطقة الشرق الأوسط، وهي التحديات والتهديدات التي لم تكن كذلك منبتة الصلة بتداعيات المراحل الانتقالية لدول "الربيع العربي" أو بعضها على الأقل. (مركز الجزيرة للدراسات، 2014)

التطورات السياسية في اليمن وأمن الخليج العربي

اليمن دولة صغيرة تقع على طرف النظام الإقليمي الخليجي . وهو ذو موارد ضئيلة محدودة التأثير الخارجي، إلا بما يمتلكه من موقع جغرافي يعتبر مصدر التأثير والنفوذ الوحيد الذي يمكن أن يؤثر به اليمن في المجال الخارجي، إن إشراف اليمن (مع جيبوتي) على أقصر الطرق البحرية لنقل النفط من الخليج إلى أسواقه في أوروبا وأمريكا الشمالية (مضيق باب المندب) ، يعطيه فرصة عظيمة لتعزيز وضعه ومكانته الدولية بضمانة سلامة وسيولة العبور خلال المضيق ، وتأمين الحماية لناقلات النفط ، وحماية المضيق من الوقوع في أيدي إحدى الجماعات الإرهابية أو أحد تنظيمات القرصنة البحرية الدولية الموجودة في القرن الإفريقي بصورة قد تصبح معها اقتصادات أقطار التعأون الخليجي (والنظام الإقتصادي العالمي أجمع) عرضه للإيذاء ، واحتمالات التعرّض لاهتزاز جذري للتهديد بوقوع أزمات اقتصادية وأزمات في توفير الطاقة في العالم أجمع .

هناك العديد من الأسباب الداخلية والمرتبطة غالباً بالتدخلات الخارجية التي تؤدي إلى عدم الإستقرار الداخلي، ومنها ضعف الأداء الاقتصادي ،وانتشار الفساد الإداري والسياسي ، وتضخّم عدد السكان مع قلة الموارد والفرص المتاحة للعمل ، وانخفاظ مستوى التنمية ، وضعف البناء الإجتماعي والسياسي في مواجهة التحديات والمتغيرات الدولية ،والخلل في توزيع الثروة وتقاسم السلطة .. إلخ . كل هذه المسببات وغيرها تجعل من الأوضاع الداخلية في اليمن على حافة الإنهيار . على سبيل المثال ، فإن ضعف الهيكل الإداري والسياسي للنظام اليمني ، كون اليمن كغيره من المستعمرات القديمة في العالم الثالث ، ما زال في مرحلة شبه الدولة التي قد تتمتع بالإعتراف الدولي ، ولكنها لم تنجح بعد في تأسيس وترسيخ سيادتها الداخلية(Jakson, 1990). وحين تتم إضافة أو اسقاط الشعب والمجتمع من الحسابات الأمنية لصالح الأسر والنخب الحاكمة ، يجعل تلك الدولة تعاني مشاكل اجتماعية – سياسية تعوق عملية التكامل القومي ، ويصبح الأمن القومي مُنصّباً فقط على حماية مصالح هذه الأسر والنخب الحاكمة ، وليس مصلحة الدولة ، باعتبار أن الدولة تصبح ملكية خاصة ، أو غنيمة ، باستعارة مقولة خليفة السويدي الشهيرة (اليوسف، 2011).

أن ارتفاع معدل النو السكاني (كنوع من التغيّر الديمغرافي) ، بصورة تؤدي إلى ارتفاع من هم في سن العمل ، ولا تتوافر لهم فرص التوظيف والعمالية بعد تحصيلهم لقدر كبير من التعليم ، سيؤدي إلى اختلال التوازن ، ويكون مدعاة إلى عدم الإستقرار الداخلي بين الجماعات الوطنية ، بصورة قد تؤدي إلى اندلاع صراعات سياسية وعرقية ، حيث أظهرت إحدى دراسات الأمن السكاني وجود علاقة طردية بين كبر حجم السكان ، وازدياد معدلات وقوع الاضطرابات والصراعات المسلحة ولجوء الدولة إلى أساليب القمع في مواجهتها (Krebs & Levy,2001: 105) . وتزيد هذه الاضطرابات كلما كانت نسبة الشباب من إجمالي عدد السكان كبيرة ، وبحسب طبيعة الثقافة السائدة ، وهو ما يفسر خروج ملايين المواطنين إلى الشوارع والميادين ، احتجاجاً على مثل هذه السياسات والأفعال السياسية الجائرة ، بصورة أدت إلى سقوط عدد من هذه الأنظمة التسلطية وعلى رأسها نظام علي عبد الله صالح .

من المسببات الإقليمية الأخرى لتهديد أمن اليمن هو شعور بعض الأقطار المجأورة له في الخليج العربي(السعودية خاصة) بالتهديد من ثقل الوزن الديمغرافي، مقارنة بالأوضاع الديمغرافية في الخليج العربي، فعلى الرغم من عدم وجود تأكيدات نظرية حول وجود علاقة بين ارتفاع معدلات النمو السكاني وزيادة عدد السكان من جهة ، ونمو الصراعات المسلحة من جهة أخرى ، إلا أن بعض

الأبحاث الرصينة أكدت أيضاً وجود عدة دلالات حول وجود تأثير لبعض التغيرات الديمغرافية التي قد ترتبط بحدوث اضطرابات سياسية وأمنية(de Sherbinen, 1995: 24-29).

إحصائياً ، يتعدى عدد سكان اليمن حاجز العشرين مليون نسمة مقارنة بنحو 20 مليون نسمه للسعودية ، وبضعة ملايين متناثرة في باقي أقطار مجلس التعأون ، إن لم يكن وضع مئات الالآف . وبوجود أجواء الحرب الأهلية في منتصف التسعينيات ، ومؤشرات عدم الإستقرار الداخلي . ووجود حركات تمرد ضد الدولة (مثل حركة بدر الدين الحوثي) ، يمثل هذا الوزن الديمغرافي مدعاة لشعور أقطار مجلس التعأون الخليجي المجأورة لليمن بالتهديد .

فهذه القاعدة الديمغرافية المؤثرة لليمن قد تمكنه من فرض نفوذه على الدول المجأورة ، التي تعاني انخفاض معدلات النمو السكاني بصورة لافتة ، بحيث تجعل من اليمن دولة متقدمة وثابتة ومختلفة عن باقي ممالك وإمارات الخليج سكانياً(Goldstone,2002 : 9-13) ، أو بنقل هذه الأجواء المضطربة ، من جانب آخر إلى داخل أقطار مجلس التعأون الخليجي القريبة من اليمن ، كالسعودية وعُمان .

تتحدد المسبّبات الدولية في اليمن في العلاقات مع الولايات المتحدة (القطب الأوحد) ، والحرب الدولية على الإرهاب ، والقرصنة البحرية في خليج عدن وبحر العرب، قامت الولايات المتحدة بعد انتهاء حرب الخليج الثانية بقطع المعونات التي كانت تقدمها إلى اليمن منذ عام 1991 (وصلت في عام 1990 إلى نحو 22 مليون دولار) ، بل إنها اتجهت إلى التربّص واستهداف النظام اليمني ، والسعي نحو الإنتقام منه ، رداً على سلوكه ضد التدخل الدولي بقيادة الولايات المتحدة في الحرب على العراق (1991/1990) ، حيث أدت خطوات مثل تجميد المعونات الأمريكية لليمن إلى تدهور الأحوال الإقتصادية ، بصورة ساهمت في تأزم الأوضاع السياسية والإجتماعية الداخلية ، كما أدت ، بصورة غير مباشرة ، إلى إندلاع الحرب الأهلية .

المسبّب الدولي الثاني للمشكلة اليمنية هو الحرب الدولية على جماعات الإرهاب الدولي والدول الراعية لها ، حيث بات الإرهاب يمثل تهديداً داخلياً مرتبطاً بتهديد خارجي .

وبسبب الظروف السياسية المنهارة ، وفّر اليمن تربة خصبة لحركات الإرهاب الدولي منذ أوائل القرن الحادي والعشرين، وقيام هذه الحركات والجماعات بأعمال إرهابية ضد المصالح الأمريكية ، وخطف السائحين الأجانب من الأرضي اليمنية ، إلى جانب أن بعض أعمال العنف الداخلي . وهي الأعمال التي أدت إلى إيجاد أوضاع غير مستقرة داخلياً . وعن تزايد الشعور بالتهديد والضغوط

الخارجية التي تمارسها القوى الدولية بضرورة محاربة هذه الحركات وطردها من الأراضي اليمنية ، أظهرت إحدى الدراسات أنه خلال الفترة من عام 2001 وحتى عام 2005 ، شهد اليمن وقوع نحو 20 حادثة إرهابية ، راح ضحيتها مايقارب 50 قتيلاً .

المسبّب الدولي الثالث للمأزق الأمني في اليمن هو تزايد وتيره عملية القرصنة البحرية المسلحة في منطقة بحر العرب وخليج عدن ، حيث شهدت فترة مابعد 11 أيلول/ سبتمبر 2001 تزايداً ملحوظاً في عمليات السطو والإستيلاء على السفن التجارية ومراكب الصيد الأجنبية التي ترتاد المنطقة . حيث تم خطف سفن مصرية وإماراتية وإيطالية وفرنسية، وحتى سفن تتبع العربية السعودية . وقد يعتقد البعض أنه بسبب عدم انتماء هذه العصابات والقراصنة إلى اليمن ، فإن هذا سيخلي مسؤولية اليمن ، ويجعله بمنأى من هذ المشاكل . إن ذلك غير صحيح . فاليمن بحكم موقعه الجغرافي وارتباطه البنيوي بأسواق ومناطق استخراج النفط من أقطار الخليج ، يصبح المنصّة أو القاعدة التي يتوجب الإنطلاق منها لشّن الحرب ومواجهة هذه العصابات الدولية التي تهدد أمن واستقرار الملاحة في هذه المنطقة الحيوية جداً من العالم . ومن جانب آخر فإن هذا القرب الجغرافي قد يجعل من اليمن ممراً لتهريب الإرهابيين والخارجين عن القانون إلى دول شبه الجزيرة العربية ومجلس التعأون الخليجي ، خاصة في ظل رداءة وعدم جاهزية القوات البحرية وحرس الحدود اليمنية ، وضعف قدراتها التسليحية في مواجهة هذه العصابات . ومن وجهة ثالثة ، يجعل القرب الجغرافي لليمن من هذه المنطقة عرضه للخطر ، ولاحتمال الإعتداء على سفنه ، وعلى مواطنيه الذين يسعون وراء الرزق بالصيد في هذه المنطقة من العالم .

أما انعكاس هذه السياسات والأوضاع على اليمن وأمنة القومي ، فيمكن إجمالها في الآتي :

- تعاظم معدلات هجرة العمالة اليمنية إلى دول مجلس التعأون الخليجي ، بصورة قد تعتبرها هذه الدول تهديداً ديمغرافياً لها . قاد هذا التزايد العربية السعودية ، عقب خلافها الحدودي والسياسي مع اليمن ، في منتصف التسعينيات إلى طرد ما يزيد على مليون مهاجر يمني موجود داخل أراضيها وترحيلهم إلى وطنهم . وهو ماسبب أزمة اقتصادية طاحنة لليمن ، نتيجة غياب التخطيط لاحتمالات عودة هؤلاء المهاجرين إلى موطنهم الأصلي بعد سنوات الغربة الطويلة ، حيث ساهم ضعف البنية الإقتصادية التحيتة اليمنية . وتزايد مستوى الفقر ، وانخفاض مستوى المعيشة ، وعدم قدرة النظام السياسي اليمني على تلبية واشباع الحاجات الأساسية للسكان ، إلى جانب عودة هؤلاء المهاجرين بصورة مفاجئة ، ساهم في تفاقم حدة

الأزمة الداخلية ، بصورة امتدت إلى البيئة الإقليمية بإندلاع الحرب الأهلية عام 1994 ، ونشوب الصراع المسلح بين السعودية واليمن في كانون الأول / ديسمبر 1994 ، وبين اليمن وأريتريا في حزيران / يونيو 1995(27) ؛ وهو الأمر الذي تجدّد عقب تدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية بعد ثورة الشعب اليمني على نظام علي صالح التي تفجرت في اليوم نفسه الذي شهدت فيه مصر تنازل مبارك عن الحكم (11 شباط/ فبراير 2011) .

- اتجاه اليمن ، كبقية الأقطار الخليجية والغربية ، نتيجة اختلال التوازن العسكري (التسليحي والبشري) مع بعض القوى الإقليمية إلى زيادة حجم نفقاتها العسكرية " والدفاعية" كاستجابة ومحأولة لإعادة التوازن مع هذه القوى . فطبقاً لتقارير" التوازن العسكري" الصادرة عن المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية (IISS) في لندن ، تضاعف حجم الإنفاق اليمني على التسلح خلال الفترة (1993–1996) من نحو 400 مليون دولار إلى نحو 700 مليون خلال الفترة (2001–2004) . وقد زاد حجم مشترياته من السلاح من قوى دولية ، مثل الصين ، إلى 100 مليون دولار خلال الفترة 1993–1996 ، ومثلها في الفترة 2001–2004 . كذلك قام اليمن باستيراد أسلحة من روسيا بما قيمته نحو 400 مليون دولار خلال الفترى 2001–2004.
- ووصل إجمالي مشتريات الأسلحة اليمنية من القوى الجوية خلال الفترة 2001–2004 إلى نحو 900 مليون دولار (The Military Balance 2004/2005, 2005) ، سباق التسّلح هذا يكون له تداعياته وعواقبه(الداخلية والخارجية) الخطرة .
- وعلى الرغم من ذلك ، فقد ظلت القوة العسكرية اليمنية بكافة فروعها (البرية والجوية والبحرية) تعاني المشاكل التقنية ومحدودية كميات الأسلحة ، مقارنة بباقي القوى الإقليمية المجأورة ، ومحدودية الفاعلية والكفاءة والتدريب وضعف مستوى القيادة .. الخ (Cordesman & Al–Rodhan, 2007 : 7–14) (29) ، بصورة أدت إلى طمع بعض الدول المجأورة الوليدة (مثل أرتيريا) وقيامها باحتلال بعض الأقاليم الخاضعة للسيادة اليمنية (جزيرة حنيش الكبرى عام 1995) ، إن صغر حجم القوات المسلحة اليمنية (نحو 65 ألف جندي طبقاً لأرقام عام 2004) ، ومحدودية فاعليتها ، وضعف نظم تسليحها وتدريبها وبدائية تنظيمها الإداري العسكري ، جعلها غير قادرة على مواجهة أية أخطار خارجية ، بل لا تكاد تكون قادرة على القيام بمهام الدفاع عن حدودها الوطنية (Cordesman & AL–Rodhan ,2007: 14–

15) . وعليه ، فإن تجدد أي توتر حدودي مع السعودية وأرتيريا وعُمان ،أو وجود حركات تمرد قوية ومنظمة داخل النظام اليمني ، كفيلة بإسقاط النظام اليمني الحاكم . وهذا جلّ ما تخشاه أقطار منظمة مجلس التعأون ، وقد وقع هذا بالفعل في شتاء عام 2011 .

الجدول رقم (6)

التوازن العسكري في منطقة الخليج العربي و=وشبه الجزيرة العربية (2011)

الدولة	الأفراد			العتاد						
	القوات النظامية	القوات الإحتياطية	إجمالي القوات	دبابات	عربات مقاتلة	سلاح المدفعية	قاذفات صواريخ	القوات الجوية* (أ)	القوات الجوية* (ب)	القوات الجوية* (ج)
البحرين	8.200	–	8.200	180	297	70	75	96	19	70
إيران	520.0000–	350.000	870.000	1.620	1.400–	3000	40–	1019	1805	341
العراق	375.0000	–	275.0000	70	13.575	15.097	1553	230	4	81
الكويت	15.500	24.000	39.500	483	972	177	90	111	32	113
عمان	34.000	–	34.000	201	486	147	88	160	174	98
قطر	11.800	–	11.800	80	310	56	48	50	19	42
السعودية	214.000	–	214.000	1015	5150	970	2222	621	231	132
الإمارات	65.00	–	65.500	604	1530	432	300	362	265	336
اليمن	60.000	200.000	260.000	1230	1430	995	24	267	465	159
الإجمالي	1.203.500	574.000	1.777.500	5.483	25.150	20.944	4.440	2.916	3.114	1.372

يتضح من الجدول السابق أن إجمالي القوات للأفراد في الميزان العسكري لإيران بلغ 870.000 ، بينما بلغ في السعودية 214.000، وقد بلغ في اليمن 260.000، وكان اجمالي القوات في الامارات 65.000، بينما في الكويت بلغ 39.500، وفي عُمان، 34.000، وأما في العراق فقد بلغ 275.000، أما في قطر كان 11.800، وفي البحرين 8.200.

* القوات الجوية تشكل إجمالي عدد (الطائرات القتالية ، وطائرات النقل ، وطائرات الهليكوبتر) .

* قوات الدفاع الجوي تشمل لإجمالي عدد (المدفعية الثقيلة والمتوسطة ، وبطاريات الصواريخ الصغيرة).

* القوات البحرية تمشل إجمالي عدد (السفن ، والغواصات ، والقوارب المقاتلة ، وخفر السواحل) .

المبحث الثالث : الحركات المتطرفة وأثرها على أمن الخليج العربي:

تواجه منطقة الخليج العربي تحديات امنية ترتبط بظهور الحركات المتطرفة التي تؤثر على امن واستقرار منطقة الخليج العربي التي تهدد الامن والاستقرار فيها، ومنها تنظيم القاعد ة وظهور تنظيم الدولة الاسلامية (داعش)، وفي ختام اجتماع إقليمي عُقد في جدة في 11 سبتمبر/أيلول 2014، أكدت الولايات المتحدة الأميركية العمل مع ائتلاف قاعدته العريضة من دول عربية ودول أوروبية لمحاربة تنظيم "الدولة الإسلامية". إذ قررت واشنطن إعلان الحرب عليه رسميًا وسط تهليل دولي، فلا بواكي لتنظيم الدولة الإسلامية في مفارقة غريبة ومشهد معقد لحرب غريم الغريم؛ فدول الخليج وهي غريمة الأسد سيكون لها دور مركزي في محاربة هذا التنظيم، مقارنة بدورها إبان حرب بوش الإبن على الإرهاب والتي كان بعض دول الخليج فيها قرب خط الاتهام ، لذا يبدو أنَّ الأميركيين سيدفعون بالسعودية لتكون رأس حربة للتجمع الخليجي لحرب تنظيم الدولة الإسلامية، أن هذا التنظيم قد هدد في مايو/أيار 2014، بالتمدد إلى الدول الخليجية، ردًا على الإجراءات التي أقرتها بعض تلك الدول، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، لمكافحة الإرهاب. لكن الدخول في حرب معلنة ضد تنظيم الدولة الإسلامية مع هذا التحالف له محاذيره، ومن أبعاد القلق الخليجي من الحرب القادمة (العجمي، 2014: 64):

- في مجال الهيمنة على الحركة الجهادية العالمية قد يتحدى تنظيم "الدولة الإسلامية" تنظيم "القاعدة"؛ فهل قرر الأميركيون أن يدمروا تنظيم "الدولة الإسلامية" وأن يُحيوا تنظيم «القاعدة»، الذي يعيش بعض أطرافه في حالة تراجع وفرار(Singh.2014)، كعدو مفترض وغريم مهجّن، خصوصًا أن وزير الخارجية الأميركي جون كيري قد تعهد في 9 سبتمبر/أيلول 2014 ببناء ائتلاف من 40 دولة، وسيستمر لسنوات طويلة ،مما يؤيد الدعوات التي صدرت من واشنطن حول ضرورة إصرار الرئيس الأميركي على أن يتحمل الحلفاء حصتهم من العبء.(www.dw.de.2014)
- من حيث الإستراتيجية التي يتبناها ونوع التكتيكات القتالية التي يعتمدها فإن تنظيم "الدولة الإسلامية" يعتبر أكثر تعقيدًا من تنظيم "القاعدة" ، فضباطه من خريجي ميادين القتال ضد الأميركيين طوال عقدين، كما أن هذا التنظيم يعتبر من "إرهاب ما بعد القاعدة" الأكثر تطورًا من الفلاحين الملتحين الأفغان والسلفيين البسطاء من جزيرة العرب. فإذا كان جورج بوش

(الإبن)، قد احتل أفغانستان كلها وأرسل خيرة القوات الأميركية إليها؛ ومع ذلك فإن "القاعدة" لم تنته وأصبحت حركة "طالبان" أقوى؛ فكيف بتنظيم الدولة الإسلامية التي تُعتبر من قوات الصفوة في القتال في المناطق الحضرية!

- أصبح حلف شمال الأطلسي بنهاية الحرب الباردة قبل أكثر من عقدين من الزمن، مكلفًا بحماية مصالح منتسبيه بدل الدفاع عنهم ضد الفيلق السوفيتي في حلف وارسو. ومع اقتراب الحلف من إنهاء مهمته القتالية في أفغانستان، كان عليه أن يتخذ وجهة قتالية جديدة؛ فهل تتجأوز مواجهة تنظيم "الدولة الإسلامية" ردود الفعل الآنية للحلف، وترتقي إلى مستوى الإستراتيجية، خصوصًا بعد فشل الحلف في صد روسيا عن التهام شبه جزيرة القرم من أوكرانيا؟ يؤيد ذلك تكليف نفس الجنود مع تغير المكان بتعيين القائد السابق للقوات الأميركية في أفغانستان الجنرال جون آلن منسّقًا للتحالف الدَوْلي ضد تنظيم "الدولة الإسلامية". (www.france24.com.2014)

أن الحرب يمكن الترويج لها بوصفها منتجًا جديدًا كما تعتقد واشنطن، فقد تعهدت عبر إعلانها الحرب على تنظيم "الدولة الإسلامية" مع ائتلاف يضم أكثر من 40 دولة، بينها دول الخليج، ويستمر لسنوات طويلة، بالقضاء على هذا التنظيم. لكن فقدان اليقين في آلية اتخاذ القرار عند أوباما بالإضافة إلى أن عدم امتلاك واشنطن لمشروعٍ حقيقي للمنطقة ينتهك بوحشية تفاؤل الخليجيين بمستقبل الحملة المزمع شنها على بعد خطوات من حدودهم. لم تسْعَ دول الخليج للتنسيق فيما بينها لمواجهة تنظيم "الدولة الإسلامية" شمالًا أو الحوثي جنوبًا، بصورة رئيسية اعتمدت على إجراءات وطنية لتحصين نفسها داخليًا كاعتبار بعض الجماعات تنظيمات إرهابية، أو اعتمدت على خطوط تضعها واشنطن وتقود في النهاية إلى أن على كاهلها (كاهل دول الخليج) سيقع عبء توفير الأموال اللازمة للحرب والمشاركة في عمليات ستمتد لسنوات، وسيتجرع الخليجيون خلالها ليس فقط قتال غريم غريمهم بل وقتال تشكيلات خرج بعض منتسبيها من دول الخليج. (العجمي، 2014: 65).

الفصل الرابع

المتغيرات الاقليمية وأثرها على أمن منطقة الخليج العربي.

إن قضية الامن والتوازن العسكري في منطقة الخليج العربي احد ابرز القضايا التي لها انعكاساتها على الامنين الاقليمي والعالمي، وبالنظر إلى حالة التوتر التي تعاني منها تلك المنطقة الإستراتيجية الهامة التي شهدت ثلاث حروب في اقل من عقدين وبالتزامن مع عدة ازمات ابرزها الملف النووي الايراني وانتشار الارهاب. وان الخليج العربي يعيش في خضم واحدة من اكبر سباقات التسلح التي لم يعرفها من قبل في ظل التقدم الذي تحرزه ايران في برنامجها النووي، واحتمال وقوع دول الخليج العربية على خط النار في أي صراع مستقبلي، حيث شهدت القوات المسلحة لهذه الدول تغييرات جوهرية في السنوات الاخيرة أدت إلى تحسين قدراتها الدفاعية وذلك من خلال عمليات الشراء الضخمة لمنظومات الاسلحة المتطورة.(رشوان، 2010)

إن التفوق العسكري الايراني وما تمتلكه من قدرات عسكرية متطورة تتمثل بالصواريخ المتطورة والقدرات البيولوجية والكيماوية، وتعمل ايران باستمرار على توسيع وتطوير ترسانتها الباليستية تدريجيا وبصورة منهجية، وهو ما يعني انه في حال نشوب أي مواجهة عسكرية مع ايران ستكون المراكز الحضرية والمنشآت الإستراتيجية في دول المنطقة عرضة للصواريخ الايرانية وهو ما يهدد به المسؤولون الايرانيون في كل مناسبة، ويصعب على دول الخليج العربي بناء اطار عسكري جماعي شامل «في اطار مجلس التعاون الخليجي» لأسباب متعددة، وهو ما يدفعها إلى الاعتماد على القوى الاجنبية الصديقة فيما يتعلق بالتسلح وأعمال الصيانة .

سيتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: الإحتلال الأمريكي للعراق (2003) .

المبحث الثاني: البرنامج النووي الايراني.

المبحث الثالث: الدور التركي في المنطقة العربية .

المبحث الرابع: تراجع عملية السلام في الشرق الأوسط.

المبحث الأول: الإحتلال الأمريكي للعراق (2003) .

أتسمت العلاقات العراقية بدول الخليج العربية بالعداء خلال أغلب فترات القرن العشرين، باستثناء مرحلة الوفاق القصيرة التي سادت خلال الحرب العراقية – الإيرانية التي استمرت لمدة ثمانية أعوام التي خرج منها العراق منتصراً، ولكنه خرج ضعيفاً اقتصادياً،الأمر الذي دفعه إلى البحث عن وسائل لحل أزمته الإقتصادية،وطالب دول الخليج بتخفيض صادراتها من البترول واعلن عن إستغلال الكويت لحقول بترول تعود ملكيتها للعراق،مما دفعه إلى إحتلال الكويت عام1990م ، الأمر الذي أدخل العراق في مأزق أدى في النهاية إلى انهياره إذ أدت حربان مدمرتان وثلاث عشرة سنة من العقوبات، إلى تحجيمه وتحويله إلى دولة عاجزة خلال فترة لاحقة ، وفي ظل تفاقم الوضع الأمني في العراق ومقتل العشرات يومياً من المواطنين في عمليات انتحارية تنفذها جماعات مسلحة مجهولة ووجود أصابع اتهام تجاه إيران وبعض دول الجوار ودورها في دعم بعض المليشيات المسلحة، حيث أصبحت هذه الأعمال إرهابية طائفية بعد أن تجأوزت قتل الأبرياء في الشوارع إلى تفجير المساجد وقتل المصلين وترويع الآمنين بشكل عجزت فيه الحكومات المحلية المتعاقبة والقوات الأجنبية على السواء عن حقن الدماء وإعادة الأمن والاستقرار إلى العراق. وحتى نهاية عام 2005م تمكن العراق من تدريب (700) جندي فقط، وهو يخطط لإنشاء جيش قوامه (40) ألف ، وهو هدف لم يكن واقعي إذا ما لم يحدث بالفعل وحتى إذا تمكن العراق من الوصول إلى الهدف النهائي في هذا الخصوص، وهو تكوين جيش جديد مؤلف من (120) ألف ، فإنه سيكون ضعيفاً مقارنة بجيرانه، إذ تمتلك إيران قوات مسلحة مكونة من حوالي نصف مليون فرد، وسورياً (310) آلاف فرد، والسعودية (190) ألف فرد. وهذا يعني فقدان العراق لموقعه كقوة عسكرية في المنطقة بصفه عامه وعلى المستوى الخليجي بصفه خاصة(العيسوي، 2003).

سوف يظل العراق أيضاً ضعيفاً في النواحي الاقتصادية وذلك حسب التحليلات للوضع في العراق ، حيث أن متوسط دخل الفرد السنوي فيه (2400) دولار أمريكي، وهو يعتبر من أدنى المستويات في المنطقة ككل. أضف إلى ذلك المديونية التي تثقل كاهل العراق والتي هي الأعلى في المنطقة، حيث تصل إلى (120) مليار دولار أمريكي (علماً بأن هذا الرقم لا يشمل مديونية العراق المستحقة لدول مجلس التعأون لدول الخليج العربية). كما أن قدرة الدولة على إعادة تأهيل اقتصادها وتوفير الخدمات الضرورية سوف تكون مقيدة للغاية بسبب حالة الفوضى وانعدام الأمن والنظام

والفساد الإداري والتدخلات الخارجية فيه. وإذا تم الاعتماد على دخل النفط، وتأسيس النظام الاتحادي (الفيدرالي)، فإن الحكومة المركزية التي ستنشأ تبعاً لذلك ستكون أقل قوة من سألفتها. أو بمعنى آخر إن هذه الحكومة المركزية ستخضع لسيطرة أكبر من قبل نظام الضبط والتوازنات المركزية الذي سيوفره النظام السياسي الليبرالي. وبناء عليه، فإن الدولة المركزية التي ستنشأ سيكون لها قدر أقل من حرية التصرف. والمفارقة هنا أن الميزة الرئيسية التي قد يمتلكها العراق ستتمثل في تجربته الليبرالية. غير أن هذه التجربة سوف تكون محكومة بالضغوط الأمريكية الساعية إلى تحقيق نظام ليبرالي كامل من ناحية، ومن ناحية أخرى ستكون محكومة بالضغوط والتدخلات الإيرانية (العلاف،2006) .

شاركت السعودية في المؤتمر الدولي حول العراق في شرم الشيخ وقد أقر المشاركون في المؤتمر الدولي حول العراق في شرم الشيخ بالإجماع وثيقة العهد الدولي للعراق وهي خطة خمسية تهدف إلى إحلال الاستقرار السياسي والاقتصادي في العراق)، وقد حذر العاهل السعودي من الخطر الذي يهدد العراق وهو الحرب الأهلية ففي كلمته التي افتتح بها أعمال القمة الخليجية الـ 27 في الرياض في 2006/2/9م، لفت إلى أن العراق يوشك أن يدخل ظلام الفرقة في ظل الاقتتال الداخلي، فقال: (وفي العراق الشقيق لا يزال الأخ يقتل أخاه، ويوشك هذا الوطن العزيز أن ينحدر في ظلام الفرقة والصراع المجنون) (صحيفة الحياة، 2006/10/12)، وصرح الأمير سعود الفيصل الذي قال في خطاب ألقاه أمام مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك خلال شهر سبتمبر 2005: "إن الإيرانيين يهذبون إلى المناطق التي تؤمنها القوات الأمريكية ويدفعون أموالاً وينصبون أناساً موالين لهم، بل وينشئون قوات للشرطة ويسلحون المليشيات. وهم يحتمون أثناء قيامهم بكل هذا بالقوات البريطانية والأمريكية... لقد خضنا معاً حرباً لإبعاد إيران عن العراق من الكويت، والآن فإننا نسلم البلاد كلها (أي العراق) لإيران دون مبرر (العربية نت، 2005/9/21).

بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، ونتيجة لحل الأجهزة الأمنية السابقة من قبل الحاكم المدني الأمريكي بول بريمير، أنتشر سوق السلاح والمسلحين في عام 2003، بعض هؤلاء ذو توجهات دينية، وبعضهم ذو توجهات وطنية وقومية، وبعضهم ذو توجهات دولية أو اقيليمية، فظهرت مسميات جماعات متعددة مسلحة، الذي يجمعها في الأغلب قتال القوات الأمريكية. هذه الجماعات ترفض الحكومة العراقية الاعتراف حتى بوجودها، فضلا عن محأورتها، فقط تعترف الحكومة العراقي بوجود تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين الأمر الذي بنظر المحليلن يسوغ للقوات الحكومية العراقية، شن

حملات المداهمات والاعتقالات بحق العديد من العراقين، بتهمة الإرهاب .لكن القوات الأمريكية في أكثر من حادثة، اعترفت بوجود العديد من المنظمات المسلحة، كما أجرت العديد من الاتصالات معها لعقد اتفاقيات، أو لعقد هدنة.(الموسوعة الحرة ويكيبيديا، 2014)

كرست الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا بسياساتها الاستعمارية في العراق التبعية السياسية وظاهرة فقدان الاندماج القومي، وانعدام الاستقرار السياسي والأمني وارتهان قراراتها السياسية والاقتصادية الشمولية، وذلك بسلب السيادة تحت ذريعة الديمقراطية والحرية للشعوب،وفرض الحروب والويلات باستخدام استراتيجيات جديدة عن طريق تغذية النعرات الطائفية والاثنيه وتفتيت للهوية بين مكونات المجتمع في داخل العراق، ولم يغب عن هذه الدول من تكريس عوامل الضياع الاجتماعي والاقتصادي والإداري، فدولة العراق النفطية والتي تملك ما يربو عن 20% من الاحتياط العالمي للنفط، يعاني مواطنها الذي ينجو من القتل من سوء التغذية وانخفاض لمستوى دخل الفرد، وانتشار البطالة والأمراض والأوبئة وفقدان للهوية ألقوميه علأوة على السيطرة الكلية من تلك الدول على الثروة النفطية الرافد الرئيس لعجلة الاقتصاد في البلاد، ما أوجد التبعية الاقتصادية واضعف البنيان الصناعي والزراعي، والذي بدوره كرس الفساد الإداري من جراء سوء إدارة مرافق الدولة والتي بدورها وضعت جزء من عوائد النفط في مهب الريح.

كشف حمد بن جاسم وزير الخارجية القطرى، أن القمة الثالثة والعشرين لمجلس التعأون بالدوحة اتخذت قرارات سرية بشأن العمل العسكرى من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق إلى جانب القرارات العلنية التى تضمنها البيان الختامى، وإذا كان الوزير القطرى لم يتحدث عن تلك القرارات السرية، فإنه تحدث عن تفعيل الاتفاقيات الدفاعية والأمنية مع الولايات المتحدة كما دافع عن قرار قطر السماح للولايات المتحدة بإقامة قاعدة العديد ووصف هذه الخطوة بأنها جاءت لحماية المصالح القطرية والأمريكية المشتركة، والأهم من هذا كله أنه أوضح أن الوجود الأجنبى فى المنطقة وبالذات الأمريكى ليس مرتبطا بالدفاع عن دول المنطقة فقط ولكن للدفاع عن المصالح الأمريكية كان واضحا من حديث حمد بن جاسم(الاتحاد23 ديسمبر 2002)، أن هناك قبولا من دول المجلس لتمكين الولايات المتحدة من استخدام قواعدها والقواعد العسكرية فى المنطقة ضد العراق إذا ما وقعت الحرب، وإن كان البعض قد حرص على ربط تقديم الدعم والتسهيلات للقوات الأمريكية بصدور قرار

الحرب من مجلس الأمن السعودية أكدت على ذلك أكثر من مرة ووصف وزير خارجيتها أن الحرب بدون قرار من مجلس الأمن .

ان النتائج ستكون وخيمة على العراق والمنطقة، والعالم بأسره. وذلك بسبب استمرار تدهور الأوضاع فيها ، فالعنف المتواصل يمكن أن يؤدي إلى فوضى أكبر، ومعاناة أوسع للشعب العراقي وشعوب الدول المجأورة ولكن بنسب. كما أن انهيار حكومة واقتصاد العراق سيزيد في تعطيل دولة غير قادرة على تلبية احتياجات شعبها، كما يمكن أن تنقسم قوات الأمن العراقية وفقاً للتوجهات الطائفية التي بدورها قد تتسبب في تصعيد ظاهرة التطهير العرقي، وقد تتبع ذلك كارثة إنسانية من تصفية للأقليات وإجبار اللاجئين على الانتقال من أماكنهم داخل العراق أو إلى الدول المجأورة كالأردن وسوريا وإيران، علأوة على انتشار الأوبئة والأمراض وذلك بسبب نقص الادويه وسوء التغذية وخاصة بين الأطفال والنساء، وهناك الكوارث الاجتماعية والثقافية والتعليمية والتي ستنتج عن نشوء أجيال أمية لم تسمح لها الظروف السائدة بان تأخذ فرصتها الحقيقية في التعلم بسبب ظروف الحرب وعدم الاستقرار، إن كل هذه العوامل مجتمعة تؤثر على طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وعلى العقل والسلوك وتحدث خللاً وتناشزاً وصراعاً يزيد من حدة الاحتراب السياسي والطائفي والطبقي، وكذلك من وتيرة العنف والإرهاب(الحيدري، 2007).

كشفت فترة ما بعد الانسحاب الأمريكي وضعية العراق على انه بلد غير مستقر وتسوده التنافسات القاسية،و للمرة الثانية تبرز التهديدات و مخاطر عودة التوتر الطائفي المنذر بالصدام– في المرة الأولى خلال فترة 2005 – 2007 و خلال الفترة 2011– 2014 .

افرز الوضع العراقي ظواهر عدة أبرزها التدهور السياسي وفقدان الأمن وغياب الخدمات واستشراء الفساد و تصاعد الأزمات السياسية وضعف المؤسسات و كثرة ثغرات الدستور و تقوية نفوذ رئيس الوزراء نوري المالكي وتعزيز سيطرته من خلال التوجه نحو تشديد قبضته من طرف واحد عبر اعتماد خيار الأزمة و التصادم لخيار الحوار و التهدئة . ورافق ذلك تحولات بنيوية في طبيعة الحكم قادت إلى تبلور طبقة سياسية منفصلة عن بنية المجتمع نفسه. طبقة سياسيين يعيشون حياة خاصة و منها نجد فقدان ثقة المواطن بالنخبة و فقدان الثقة بين النخب و فقدان الثقة بين المكونات و لعل ما قاله عادل عبد المهدي نائب رئيس الجمهورية السابق بالغ الدلالة و يختصر الحالة"سقط الطاغية لكن عقليته و مؤسساته تجدد نفسها " (عبد المهدي ،2012)

إن الأحداث الأخيرة التي شهدها العراق،بعد الانسحاب الأمريكي تمثل حالة نموذجية للكيفية التي تنجح فيها الخطابات السياسية بإنتاج استقطاب طائفي و إعادة ترصين الحدود بين الجماعات الطائفية عبر شبكات ظل يحكمها الإقصاء القبلي و ألمناطقي و الطائفي إضافة للدور الذي أداه الإحتلال في تفكيك الدولة(الحسن ،2012).

إن ما يجري في العراق من عمليات إرهابية ما هو إلا نتاج للتأسيس الدستوري ألطوائفي الذي صاغه الإحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003، حيث بنى نظام الحكم اساساً على قاعدة المحاصصة الطائفية،القومية بدءاً من مجلس الحكم الانتقالي الذي تشكل في 2003/7/13 حتى عام 2014 . حيث لازال العراق يعاني من أزمة وطنية شاملة تتمثل ملامحها الرئيسية في تعثر العملية السياسية القائمة على أساس التقاسم الوظيفي الاثنو – طائفي و استمرار العنف وهما عاملان يعيقان عملية إعادة بناء الدولة و المجتمع الذين دمرا نتيجة سياسة النظام الشمولي (نظام صدام حسين) و ممارسات الإحتلال الأمريكي الذي تمثلت ابرز دروسه في كون الحديث عن إدخال الديمقراطية في العراق ليس إلا إطلاق شعارات فارغة في إطار الطموحات العالمية الأمريكية،ثم جاء نهج النخب الحاكمة بعد 2003 ليعمق ويكرس تلك الحالة في ظل غياب مشروع وطني جامع.(سيمونز ،2004،ص97).

ارتفع عدد ضحايا العنف في العراق منذ عام 2010، وقتل 7154 شخصا في أعمال العنف المتفرقة على مدار عام 2013، وهو أعلى معدل سنوي رسمي منذ عام 2007 إثر الصراع المذهبي الذي عاشه العراق. ولمواجهة الموجة الإرهابية المتصاعدة تبرز حاجة العراق الملحة لإبرام المزيد من عقود التسليح وتزايد الإنفاق العسكري.

ولم تنجح الإجراءات الأمنية التي اتخذتها السلطات العراقية في الحد من أعمال العنف اليومية التي يرى محللون أن السيطرة عليها تتطلب جهودا طويلة الأمد، تبدأ أولا بالعمل على بناء وتدريب الجيش، وبناء منظومة متطورة للتسليح. وبسبب الحاجة الملحة لشراء أسلحة لمكافحة الإرهاب أبرم العراق صفقة مع أمريكا تبلغ قيمتها نحو 10 مليارات دولار أمريكي، فيما بلغ حجم عقود التسليح مع روسيا والتشيك عشرات المليارات من الدولارات الأمريكية. وشملت الصفقة مروحيات هجومية، وآليات ثقيلة مع أسلحة أخرى متنوعة.

يعاني العراق من خلل في بنية الدولة والحكومة لتمتد إلى أجهزة الأمن والدفاع بدون شك ألدستور العراقي تم كتابته على عجل في وفقا للمحاصصة السياسية للكتل والأحزاب التي تهيمن على

المشهد السياسي في العراق ليكون الدستور مصدر خلاف بدلا من أن يكون مرجعا لحل المشاكل مابين الشركاء الفرقاء. وتجد الحكومة نفسها مقيدة وفقا للدستور باتخاذ القرارات، والتي لا يمكن اتخاذها الا بحصول ثلثي البرلمان وأحيانا أخرى مرتبطة بموافقة رئيس الجمهورية مما يخلق حالة شلل حكومي. قد يكون ذلك ممكنا ان كانت حكومة أغلبية لكن داخل حكومة ائتلاف وتوافق تمثل تحدي كبير وينتج عنها عجز حكومي وظيفي. أن حكومات الائتلاف معروفة بمشاكل اتخاذ ألقرارات وأحيانا لا تستطيع المطأولة إلى نهاية الفترة المقررة حتى في اعرق الدول الديمقراطية، فكيف ستكون في حالة العراق . أي إن الدولة العراقية تعاني من خلل بنيوي يمتد إلى الأمن والدفاع.(حسن، 2014)

تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش)

تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والمعروفة اختصاراً بـ داعش، والتي تسمي نفسها الآن الدولة الإسلامية فقط هو تنظيم مسلح يُوصف بالإرهاب يتبنى الفكر السلفي الجهادي يهدف أعضاؤه إلى إعادة "الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة"، ينتشر في العراق وسوريا. زعيم هذا التنظيم هو أبو بكر البغدادي.

داعش قد إنبثقت من تنظيم القاعدة (قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين) والمعروفة أكثر باسم تنظيم القاعدة في العراق وهى التي شكلها أبو مصعب الزرقاوي في عام 2004، الذي كان قد شارك في قوات المقاومة ضد القوات التي تقودها الولايات المتحدة وحلفائهم العراقيين في أعقاب غزو العراق عام 2003 خلال 2003–2011 حرب العراق وذلك جنبا إلى جنب مع غيرها من الجماعات السنية المسلحة قد تشكل مجلس شورى المجاهدين التى مهدت أكثر لدولة العراق الإسلامية في أوجها، وقيل أنها تتمتع بحضور قوي في المحافظات العراقية من الأنبار، ونينوى وفي محافظة كركوك، وأكثر تواجدا فى صلاح الدين، وأجزاء من بابل، ديإلى و بغداد، وزعمت أن بعقوبة باعتبارها عاصمة ومع ذلك، فإن محأولات الدولة الإسلامية في العراق العنيفة لإحكام السيطرة على أراضي جديدة أدت إلى رد فعل عنيف من العراقيين السنة وغيرهم من الجماعات المتمردة.

تحت قيادة زعيمها أبو بكر البغدادي ، فقد نمت داعش بشكل ملحوظ ، وحصلت على الدعم في العراق بسبب التمييز الاقتصادي والسياسي المزعوم ضد السنة العراقيين العرب، وتم لها وجود كبير في المحافظات السورية من الرقة، و إدلب، و دير الزور و حلب بعد الدخول في الحرب الأهلية السورية ،وكان لداعش صلات وثيقة مع تنظيم القاعدة حتى فبراير عام 2014، حيث أنه بعد صراع

على السلطة استمر لمدة ثمانية أشهر، قطع تنظيم القاعدة كل العلاقات مع جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام، ردا على وحشيتها وما قيل "الاستعصاء سيئ السمعة.

في حزيران عام 2014،كان تنظيم داعش لديه على الأقل 4،000 من المقاتلين في صفوفه في العراق، الذين، بالإضافة إلى الهجمات على أهداف حكومية وعسكرية، فقد أعلن التنظيم مسؤوليته عن الهجمات التي أسفرت عن مقتل الآلاف من المدنيين ، في آب عام 2014، ادعى المرصد السوري لحقوق الإنسان أن التنظيم قد زادت قوته إلى 50،000 مقاتل في سوريا و 30،000 في العراق.(ويبيكيديا ، 2014)

كان هدف داعش الأصلي هو إقامة الخلافة في المناطق ذات الأغلبية السنية في العراق. وبعد مشاركته في الحرب الأهلية السورية، توسع هدفه ليشمل السيطرة على المناطق ذات الأغلبية السنية في سوريا و قد أعلنت الخلافة يوم 29 يونيو عام 2014، وأصبح أبو بكر البغدادي، الآن يعرف باسم أمير المؤمنين (إبراهيم الخليفة)أصبح يلقب بالخليفة، والجماعة قد تم تغيير اسمها إلى الدولة الإسلامية في العراق والشام.

شهد المجتمع العراقي ظهور طفرة من الأحزاب السياسية الجديدة، بالإضافة إلى الأحزاب القديمة، ومن الملاحظ أن الأحزاب الجديدة هي في معظمها أحزاب صغيرة لا تمتلك قواعد جماهيرية كبيرة، كما أن بعضها مجرد امتدادات للتكوينات القبلية والطائفية والعرقية.وإزاء هذا التشرذم فإن عملية التوافق الداخلي بين القوى السياسية والتكوينات الرئيسية على حد أدنى من القواسم المشتركة تُعتبر أساسية ومحورية من منظور مستقبل النظام السياسي والدولة في العراق، ومن دون ذلك فإن هذه الحالة يمكن أن تفضي إلى مزيد من التوترات والصراعات الداخلية ، أدّت مأسسة الهويّات الطائفية إلى نشوب صراعات حول مكانة وحجم وحدود وقوة كل طائفة. وقد كان لهذه الصراعات أثر مزعزع للاستقرار، خاصة عندما كانت تضفي مشروعية على أعمال الجماعات التي تمارس العنف والتي تدَّعي تمثيل طوائفها. كما فاقم الوضع اعتماد العراق على النفط كمصدر رئيسي للدخل،وعدم وجود صيغة صريحة وواضحة لإدارة الموارد.(حسن ، 2014)

أن تنظيم القاعدة في العراق قد حوَّل وجهته تمامًا؛ فبعد أن كانت عملياته موجَّهةً بالأساس إلى القوات الأمريكية في العراق قبيل الانسحاب، أصبحت عملياته في الوقت الحالي تستهدف بنسبةٍ رئيسيةٍ الطائفة الشيعية وقوات الأمن المحلية، في محأولةٍ لإثارة الطائفية بهدف دفع البلاد إلى حربٍ

أهليةٍ حقيقيةٍ، لا سيما أن البيئة العراقية مُمَهَّدةٌ لذلك بسبب الخلافات بين الكتل والطوائف السياسية المختلفة. (عز العرب وزكريا ،2012).

أن الأحداث الجارية والمتلاحقة سوف تنعكس على الخريطة السياسية العراقية، وعلى مستقبل الأوضاع السياسية والأمنية، وهناك احتمال تعرض العملية السياسية العراقية برمتها إلى خطر الانزلاق إلى طريق مسدود، حيث إن ما تشهده الساحة العراقية من تنافس وصراع يهدد عملية المحاصصة الطائفية المتبعة في العراق منذ الإحتلال الأمريكي، وما يزيد من هذا الاحتمال مرض رئيس الجمهورية جلال الطالبانى منذ فترة طويلة وظهور دعأوي من قبل بعض القوى السياسية بأن يتولى عراقي عربي منصب رئيس الجمهورية، بدلاً من أن يتولاه المكون الكردي، كما هو متبع في هذه المرحلة الدقيقة والفاصلة في تاريخ الدولة العراقية، وعلى الرغم من أن منصب رئيس الجمهورية فخري إلا أن الأكراد يتمسكون به، وهو ما يفتح المجال لنوع آخر من الصراع داخل العراق،إن ما شهدته، وما زالت تشهده، محافظة الأنبار ومينة الفلوجة من أحداث وصراع بين الدولة العراقية وتنظيم داعش، كانت له تداعياته المباشرة على الأحداث الإقليمية، حيث أدى هذا الوضع المتردي إلى إبداء الولايات المتحدة تحفظاتها بشأن عملية تسليح المعارضة السورية، خاصة للمعارضة التي تنتمي إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، بالتالي فإن المرحلة المقبلة يمكن أن تشهد تضافر الجهود من أجل هزيمة مقاتلي داعش سواء في العراق أو في سوريا، خاصة أن القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة وروسيا تتخذ مختلف الإجراءات لإعادة رسم خريطة التنظيمات الجهادية في المنطقة، بما في ذلك من مراقبة دولية صارمة لتمويل هذه التنظيمات ودور الأطراف الإقليمية التي تقدم المساندة لداعش وغيرها من التنظيمات الجهادية (وحيد ،2014).

يمكن اعتبار تصاعد وتيرة العنف في العراق دافعاً للولايات المتحدة للإعلان عن سرعة إرسال شحنات من المعدات العسكرية على العراق لمساعدة الحكومة في حربها على الإرهاب والقضاء على التنظيمات الجهادية المتنامية في غرب العراق، حيث أوضحت الإدارة الأمريكية أنها ستقوم بإرسال طائرات دون طيار، علأوة على أنواع معينة من الصواريخ. تأتى هذه الخطوة في إطار تطوير كل من العراق والولايات المتحدة لاستراتيجية شاملة لتقييد وحصار الجماعات المرتبطة بالقاعدة وتنظيم،وتنذر التطورات بمدى الصعوبات التي ستواجهها الأحزاب الدينية في معركتها الانتخابية القادمة ومن بين هذه الأحزاب كل من حزب الدعوة والمجلس الإسلامي الأعلى التابع لعمار الحكيم والتيار الصدري

بقيادة رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر، فمع ظهور الحركات الاحتجاجية وسوء أداء الحكومة والأزمات الاقتصادية المتتالية التي تشهدها العراق، كل ذلك يرجح ابتعاد غالبية الفقراء والطبقة الوسطى– سواء من السنة أو الشيعة– من إعادة انتخاب الطبقة السياسية الدينية الحاكمة في العراق،على الرغم من أن عدداً من المؤشرات الأخرى التي تؤكد احتمالات أن يتصدر مقتدى الصدر المشهد السياسي المقبل بوجه خاص (وحيد ،2014).

إن مستقبل العراق مرتبط بقدرة القوة السياسية العراقية على توحيد صفوفها لمحاربة الحركات المتطرفة لأن فشل العملية السياسية في العراق هو الذي هيئ البيئة المناسبة لتنامي دور الحركات المتطرفة وزيادة قدرتها على التأثير في الدولة العراقية وخصوصا في ظل الوضع في سوريا ،و إن الأوضاع لا تزال تشير إلى القلق، قد تكون حالة الانفلات الأمني التي سيطرت على الوضع خفت حدتها، ولكنها لم تنته تماماً فعملية المقأومة لا تزال مستمرة (العسوى، 2008).

لم تكن داعش هي الظاهرة الوحيدة التي تمثل التطرف الإسلامي في العراق،حيث سبقها على الساحة العراقية ولا تزال حركات إسلامية عديدة متطرفة تحمل فكر ظلامي تكفيري،وارتباطا بظاهرة داعش فإنها لم تأتي من فراغ،إن كانت تعمل منذ عام 2004 ضمن مجاميع إرهابية صغيرة،وانضمت إلى القاعدة وكانت بإمرة أبو مصعب ألزرقأوي وحمزة المصري وغيرهم من عتات التكفير والإرهاب،وخلفهم أبو بكر البغدادي بعد إن أطلق سراحه من السجن،لاحقا بدأنا نسمع في أواخر عام 2012 وأوائل عام 2013 بظاهرة داعش كتنظيم إرهابي دولي (البلوي، 2014).

تؤمن داعش بالغزوات والتوسع ولا تؤمن بالحدود،كما إن منظومتها الفكرية لا تؤمن بحقوق الإنسان وحرياته وحقوق الأديان والقوميات،ولا تؤمن بالفيدرالية وبحق تقرير المصير للشعب الكردي من هنا يكمن الخطر في التباطؤ في تحرير الموصل والمناطق التي احتلتها داعش،والخطر لن يكمن في تهديدها لمحافظات العراق ومنها العاصمة بغداد(البلوي، 2014).

أن هنالك تناقض وعدم حسم في الموقف الإقليمي والدولي من قضية دولة الخلافة الإسلامية المزعومة، فبين سكوت إقليمي ودولي وتناقض المواقف التركية وفشل دبلوماسيتها،إن هذه المعطيات قد تدفع باتجاه الخشية من إن هذه الإطراف الإقليمية والدولية أنها ترغب في إطالة أمد الأزمة العراقية.

ظاهرة داعش مرشحة للتضخم والتصاعد والامتداد في كل إنحاء المنطقة،خاصة إذا ما وصل هذا التنظيم تحقيق الانتصارات العسكرية في العراق وأيضا في سوريا التي نقل إليها مؤخرا أقساما كبيرة من المعدات العسكرية والذخائر الموجودة في الموصل (والتي كانت تمثل ثاني اكبر مستودع من

الأسلحة الأمريكية للجيش العراقي)، بينها52 قطعة مدفعية ثقيلة وعشرات الدبابات والعربات المدرعة (البلوي، 2014).

سيصبح العراق على ضعفه مصدراً لتهديد الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، اذ أن استمرار تردي الأوضاع في العراق سيسمح لبعض الأطراف الخارجية بالتدخل في الشؤون الداخلية العراقية لتحقيق مكاسب أو تصفية حسابات، بحيث يصبح العراق ليس ساحة للصراعات بين أطراف محلية فحسب ، لكن أيضاً لصراعات أطراف خارجية على أرضه، مما سيعقد كثيراً من الأوضاع على الصعيدين العراقي والخليجي.

المبحث الثاني: البرنامج النووي الإيراني .

تشهد البيئة الإستراتيجية للمنطقة واقعاً جديداً، وأن أهم متغيرات هذه البيئة هي تلك التي تتعلق بمستويات إستخدام القوة أو التهديد بإستخدامها، فضلاً عن ذلك، فإنها قد أفرزت واقعاً جديداً تضمّن اتجاهين مهمين ورئيسين في الوقت نفسه وهما: الأول تضمّن إختلالاً إلى أقصى المدى في توازن القوى في المنطقة، والاتجاه الثاني هو أن الشعور بالتهديد باستخدام القوة لدى بعض الدول في هذه المنطقة قد تصاعد بوتيرة عالية كما هو الحال بالنسبة إلى إيران، بينما إنخفض لدى دول أخرى إلى مستويات متدنيّة جدا(الراوي، 2008).

وإن خطر هذا الاختلال الحاصل للقوة الايرانية يكمن في مسألتين تُشكّلان الأساس الذي يمكن أن يخلق علاقة صراع نتيجة الاختلاف والتعارض بين الإستراتيجيتين، الأمريكية والإيرانية، في المنقطة، وهاتان المسألتان هما:

المسألة الأولى: التهديدات الأمريكية المستمرة والمتصاعدة على إيران، والتي تأتي على خلفية علاقات متوترة أصلاً بين الطرفين، لم يكن الدعم الأمريكي للشّاه السبب الوحيد لذلك، وإنما جوهر الخلاف الحقيقي يكمن في الصراع بينهما على حقول النفط الخليجية ومناطق النفوذ الإقليمي والدولي(السويدي، 1996، ص 473).

فضلاً عن وجود دول مجأورة لها فإن إيران تدرك أنها تقع في منطقة تتّسم بالخطر وعدم الاستقرار، كما تدرك بأنها محاطة –بصورة جدّيّة– بالعديد من التهديدات العسكرية المحتلمة، هي نفسها تعاني من عدم الاستقرار، ففي العراق وتحديداً في عهد الرئيس السابق صدام حسين كانت إيران حتى بعد انتهاء الحرب تعاني من مسألة عدم الثقة بنظامه وبنواياه الحقيقية، فضلاً عن المعاناة التي خلّفتها حرب الثماني سنوات معه.(إدريس، 2005،30)

في عهد الرئيس العراقي السابق كانت إيران تنظر إلى العراق بأنه مصدر التهديد الإقليمي الأساسي للجمهورية الإسلامية، حتى في الحقبة التي أعقبت حرب الخليج الثانية، وما ألحق من ضرر بالقوة العسكرية العراقية أثناء تلك الحرب وبعدها، فإن إيران لم تكن مقتنعة بأن برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية قد تمّ القضاء عليها، أو تقييدها من قبَل العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة، أو إجراءات المراقبة المستمرة. بل بدلاً من ذلك فإن إيران كانت تتوقع بأنها ستواجه في المستقبل تحدّياً آخر من عدوّها التاريخي هذا(Shahram,2010, p65).

المسألة الثانية: الوجود الأمريكي في المنطقة أن تمسّك إيران بالخيار النووي هو جزء من سياسة خارجية تتعاطى مع عناصر جديدة ومختلفة على مستوى الواقع الإقليمي لإيران، بالإضافة إلى الواقع الدولي. بعبارة أخرى، فإن مطلع القرن الواحد والعشرين شهد تحولات على أرض منطقة الخليج، بالإضافة إلى أن منطقة الشرق الأوسط فرضت إعادة تقييم لكلّ من الأدوات والموارد والسياسات لدول المنطقة بأكملها. فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية باستغلال أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في تحقيق فرض سيطرتها وانفرادها بموقع القوة العظمى الوحيدة. وأعلن الرئيس بوش الابن حملة بلاده على ما أسماه بقوى الإرهاب في العالم. هذه الحرب بدأت بعدوان عسكري على نظام طالبان في أفغانستان، واستمرّت بعدوان على العراق، ولم تنته حتى اليوم مع التهديد بمدّ آلة الحرب الأمريكية يدها لتطول دولاً أخرى كإيران وسوريا ولبنان. وأولى تداعيات هذه الحملة الأمريكية على إيران هي الوجود الأمريكي العسكري على كلّ من الحدود الشرقية (أفغانستان) والحدود الغربية (العراق). هذا الوجود العسكري الأمريكي بطبيعة الحال يهدد الأمن القومي الإيراني، ويشكّل تهديداً جدّيّاً بتوجيه ضربة عسكرية من ضمن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة التي تؤمن بالضربات المسبقة لتخطي أي تهديدات للمصالح الأمريكية والمصالح الإسرائيلية والغربية المرتبطة بها، والرسالة التي أرسلتها الولايات المتحدة إلى إيران كانت غاية في الأهمية: وهي أن الولايات المتحدة قد اتخذت عملاً

عسكرياً لكي تسقط النظام الإسلامي في أفغانستان لأنه وفّر الحماية لمنظمة إرهابية، والحقيقة أن إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش هي التي أصرّت على محاربة الإرهاب، وجعلت من إيران هدفاً محتملاً لعمل عسكري أمريكي (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002).

كما تشعر إيران بالقلق من مستوى التسلّح المتطور الذي وصلت إليه دول مجلس التعأون الخليجي من خلال حصولها على كميّات كبيرة من الأسلحة التقليدية الغربية الحديثة، فضلاً عن أن الضمانات الأمنية التي توصّلت إليها هذه الدول بموجب الاتفاقيات الأمنية مع الولايات المتحدة قلّلت من إمكانية قيام إيران بتوجيه ضغوط سياسية أو عسكرية على هذه الـدول.(الرأوي، 2008)

الابعاد الامنية للبرنامج النووي الايراني وأثرها على دول الخليج العربي:

أولاً: الاعتقاد لدى دول الخليج العربي بحق إيران بامتلاك برنامج نووي، وثانياً: الأوضاع السياسية في العراق بعد عام 2003 وثالثاً: الوضع الداخلي لدول مجلس التعأون الخليجي وخصوصاً في البحرين والكويت . وذلك نتيجة للقناعة المتولدة لدى حكومات المنطقة العربية أو بعضها على الأقل بأحقية إيران بامتلاك برامج نووية أسوة بمن يمتلك أسلحة نووية من دول المنطقة ودول العالم، مثل، إسرائيل وباكستان والهند ودول أخرى. أما بالنسبة للسبب الثاني فيمكن إرجاعه إلى معرفة دول الخليج العربي بحجم التغلغل الإيراني في العراق وقلقها من هذا الوجود خاصة بعد سقوط نظام صدام حسين، وظهور مجموعة النظام الجديد في السلطة، والتي ترتبط غالبيتها الشيعية بعلاقات سياسية متطورة مع القيادة الإيرانية وترتكز على مذهبية شيعية، وخلقت تلك العلاقة اهتمامات إقليمية وتساؤلات عديدة حول توجهاتها وأهدافها وآفاقها المستقبلية (Middle East Report No 38, 21 March 2005).

حاولت إيران عبر مراحل تاريخية متعددة، وقبل وجود برنامجها النووي، الإعلان مراراً وتكراراً دون خوف عن قوتها، وأنها أكبر دولة في منطقة الخليج العربي وأقواها (Saud al-Faisal: speech. 2005)، فإيران موجودة في منطقة الخليج لتبقى، ولن ترحل منها، وطموحها التاريخي بقيادة المنطقة والهيمنة عليها، ورغبة الخميني بتصدير الثورة إلى المجتمعات الخليجية لا تزال في ذاكرة شعوب المنطقة وحكوماتها (Fariborz Mokhtari, 2005). فلقد مثّل الدور الإيراني عبر مراحل تاريخية متعاقبة تهديداً لدول الخليج العربي، واحتلت إيران الجزر العربية الثلاثة، وسعت لزعزعة النظام السياسي في البحرين والعربية السعودية، وحأولت إثارة النعرة الطائفية بين طوائف المجتمعات العربية،

كلها سياسات إيرانية وعوامل أثارت هواجس أمنية لدى قيادات المنطقة وشعوبها تجاهها. (بني ملحم والصمادي ، 2009، 111-114)

في المقابل، وعلى العكس من السلوك الإيراني تجاه دول الخليج العربي، لم تتحدث هذه الدول عن الخطر النووي الإيراني، وإنما تتأولته بعض الصحف العربية بخطوطها العامة، وبقي الحديث حول هذا الموضوع حصراً على الديوان الملكي، أو الأميري لدول المنطقة مع الوفود الأمريكية والأجنبية التي تزور المنطقة للتباحث حول خطورته على أمن الخليج العربي وسلامته. وفي الوقت نفسه، ركزت حكومات دول الخليج العربي في تعاملها مع البرنامج النووي الإيراني على متابعة رد الفعل الشعبي في المجتمعات الخليجية تجاه هذا المشروع الإيراني من جهة، وعلى رد الفعل العربي وصمت القوى العربية تجاهه من جهة ثانية. فلقد أشارت بعض الدراسات التي بحثت باستطلاعات الرأي العام في المنطقة العربية إلى وجود تعاطف من قبل بعض التيارات الشعبية العربية مع طموح إيران في سعيها لتطوير برنامجها النووي، لأنها لا ترى فيه تهديداً لدول الجوار العربية (Gwenn. Okruhlik 2003)، بل يأتي التهديد بالنسبة لمدركاتها الأمنية من البرنامج النووي الإسرائيلي، Shibly. Telhami: 2006).

للبرنامج النووي آثار عدة يمكن ان يحدثها على منطقة الخليج سواء كانت بيئية أو أمنية كما يلي:

أ- **أولاً : زعزعة أمن واستقرار منطقة الخليج العربي:**

يعد امتلاك إيران للأسلحة النووية عامل مؤثر ورئيسي في عدم استقرار منطقة الخليج العربي، وذلك نتيجة الأسباب التالية:

الأولى: تثبيت حالة عدم الاستقرار والخلل في موازين القوى من خلال صعود ايران كقوة اقليمية دولية، ومن تحليل الموقع الجغرافي للجمهورية الإيرانية نجد أنه في الشرق هناك القوى النووية الآسيوية الكبرى "الهند وباكستان والصين"، وفي الشمال هناك روسيا وهذا يشير على أن الفرص المتاحة أمام التمدد الايراني يكون في المناطق الشرقية ومناطق الخليج العربي.(الحزم،2009، ص44)

ان النقص في عدد الأفراد الذين تتوفر لديهم الرغبة في الخدمة العسكرية مشكلة تواجهها الجيوش الخليجية يضاف إلى ذلك افتقارهم للخدمة القتالية على عكس الجانب الايراني الذي يتمتع بقوة عسكرية قوية وأفراد مجهزين بأحدث الأجهزة والمعدات.(مفكرة الاسلام، 2009)

الثانية: سيشكل احتمالات قيام حرب بين إيران والمجموعة الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية عامل مهدد لاستقرار الخليج وصادراته النفطية وممراته المائية فلن تستطيع الدول الخليجية اتخاذ مواقف حيادية اتجاه الحرب نتيجة للضغوط الدولية التي قد تمارس عليه.

كذلك يمكن أن تتولد لدى ايران ردود فعل تجاه المياه الاقليمية الخليجية والقواعد الأمريكية في منطقة الخليج مما سيشكل تهديد لأمن الطاقة العالمي.(كشك، 2011) ومما سيؤثر سلباً على استقرار الأسواق النفطية واقتصاد دول مجلس التعأون الخليجي التي تعتمد كمصدر أساسي على النفط ويؤثر على الدخل القومي، مما يؤدي إلى استهداف إيران للمصالح الأمريكية في المنطقة سواء كانت شركات أو مصانع أو حتى أفراد.(شحادة، 2007: ص79)

ب- صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج:

تعد قضية أمن الخليج العربي من القضايا الحساسة والمهمة والتي شهدت تداعيات ومتغيرات كثيرة أثرت وتؤثر على الترتيبات الأمنية المتعلقة بمنطقة الخليج العربي على الرغم من سعيي الدول الخليجية الستة من أجل الوصول إلى صيغة مشتركة تساهم في أمن واستقرار هذه المنطقة التي تتشابك فيها المصالح الدولية والإقليمية.

يشكل البرنامج النووي الإيراني مهدد اضافي لإستقرار أو البحث عن صيغة أمن جديدة تساهم في توفير الأمن والاستقرار لمنطقة الخليج العربي من هنا يمكن تحديد الأسباب التي يمكن أن تشكل تهديداً لاستقرار منطقة الخليج العربي نتيجة لامتلاك إيران السلاح النووي (الأصفهاني، 2001: 87).

أولها: إمكانية قيام سباق نووي ليس في منطقة الخليج فحسب وإنما في المنطقة العربية كلها، حيث ستعمل الدول العربية جاهدةً من أجل دخول النادي النووي وهو الأمر الذي أكد عليه يوشكافيشر وزير الخارجية الألماني بالقول "من أن تسلح إيران بأسلحة نووية سيكون بمنزلة (كابوس) لدول الشرق

الأوسط التي تعاني بالفعل من إنعدام الأمن والاستقرار"، وهو المعنى نفسه الذي أكد عليه أمير دولة قطر بالقول "إن منطقتنا مشمولة بالخطر إذا أخذنا بالاعتبار وجود دولتين نوويتين على أطراف المنطقة هما الهند وباكستان اللتان أصبحتا متسأويتين في القوة النووية، بالإضافة إلى وجود البرنامج النووي الإيراني، ومن ثم لن تقف الأطراف الأخرى موقف المتفرج مما يحدث".(الأصفهاني، 2001، ص87)

وثانيها: أن دول مجلس التعأون الخليجي في سعيها لإقامة صيغة أمنية مشتركة في الخليج لا بد وأن تحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع الأطراف الإقليمية ومنها إيران، وأول هذه المتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواءً بامتلاك الأسلحة النووية أو غيرها.

وثالثها: امتلاك إيران للسلاح النووي من شأنه أن يقوض كافة الخطوات التي بذلها الجانبان الخليجي والإيراني واستهدفت حسن الجوار وتعزيز الثقة والمنافع المتبادلة، وصولاً إلى إيجاد منظومة أمنية وإقليمية تقوم على أسس عدة يأتي في مقدمتها نبذ اللجوء إلى القوة وحل كافة القضايا العالقة بالحوار والتفأوض، وبالتالي فإن امتلاك إيران للسلاح النووي يمثل "ردة" في العلاقات التي يشوبها توتر بالفعل نتيجة الإصرار الإيراني على احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، واعتبار القضية شأناً إيرانياً داخلياً بالرغم من كونها إحدى أهم القضايا الثابتة على جدول أعمال القمم الخليجية السنوية.(والدن، 2003)

ج- الآثار البيئية المباشرة:

تعتبر دول مجلس التعأون الخليجي في مقدمة الضرر المباشر من جرّاء الأسلحة النووية الإيرانية، حيث يقع مفاعل بوشهر الذي يمد أحد أهم مرافق المشروع النووي الإيراني على بعد 280كم من مدينة الكويت ويعتمد هذا المفاعل بصفة أساسية على تقنيات مستوردة من روسيا التي لا تملك عناصر الأمان النووي المضمونة، وإنه في ظل الحظر الغربي على الآلات والمعدات التي تستخدم في الصناعة النووية فإن إيران قد تسعى لإنجاز وإتمام تسلحها النووي اعتمادا على آلالات نووية أقل ضمانا، وتصبح دول الخليج مستهدفة إذا ما حدث تسرب. بالاعتماد على مثل هذه الأخطار ومنها حادث تشرنوبل 1986. قد تتجه إيران في محأولتها التخلص من النفايات النووية إلى التخلص من

الماء الثقيل في الخليج الأمر الذي من شأنه أن يخلق أزمة تلوث لكل دول المنطقة تنتج عن تسرب المواد النووية المشعّة في مياه الخليج وتستمر آثارها عشرات السنين.(كشك، 2011)

د- الانعكاسات المباشرة للبرنامج النووي الايراني في حال نشوب حرب بين ايران والمجموعة الدولية:

أن المواقف الخليجية تجاه إيران تنطلق من اعتبارات عدة ليس أقلها المصالح المتبادلة مع إيران على الصعد الاقتصادية والسياسية والثقافية، فعلى الصعيد الاقتصادي: على الرغم من التباينات السياسية بين إيران والدول الخليجية إلا أن التعأون الاقتصادي كان أحد أهم عوامل التقارب بين الجانبين، حيث تعد تلك الدول أكبر الشركاء التجاريين لإيران. وتشير الإحصاءات إلى أن حجم التبادل التجاري بين إيران ودولة الكويت قد بلغ 180 مليون دولار في عام 2003، في حين كان لا يتعدى 40 مليون دولار، كما ارتفع حجم التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية وإيران من 1218 مليون ريال خلال عام 2003 إلى بليوني ريال خلال عام 2004 (شحاتة، 2004).

أما حجم التبادل التجاري بين مملكة البحرين وإيران فقد بلغ في عام 2003 حوالي 68 مليون و250 ألف دولار، أما بالنسبة لدولة الإمارات فعلى الرغم من وجود النزاع الإماراتي- الإيراني حول قضية الجزر الإماراتية الثلاث، إلا أن الإحصاءات الإيرانية تشير إلى أن الإمارات العربية المتحدة تعد ثالث أهم الأسواق بالنسبة لإيران، في الوقت الراهن، كما أنها خامس أهم دولة في تزويد إيران بالبضائع، ففي عام 2003 سجل التبادل التجاري بين البلدين أعلى المعدلات، إذ بلغ 16.10 مليار درهم (4.4 مليار دولار) بما يعادل 13.5% من مجموع التبادل بين إيران ودول العالم والبالغ 118.95 درهم (32.5 مليار دولار)، كما تعد إيران أهم الأسواق على الإطلاق بالنسبة للإمارات في مجالي الاستيراد وإعادة التصدير.(دياب، 2005، ص65)

تلعب طهران دوراً كبيراً في التأثير على التفاعلات الداخلية بالعراق بصورة غير مباشرة خاصة ما يتصل بتعطيل المشروع الأمريكي، وتوقيع اتفاقية أمنية مع بغداد تضمن بقاء أطول للقوات الأمريكية في العراق، ومن منظور إيران لأمن الخليج ينطلق من رفضها أية ترتيبات غريبة وانه يقوم على أساس الاعتبارات التالية:

- أن إيران هي الدولة الكبرى في الإقليم وبالتالي فهي مؤهلة للدفاع عن أمنها سيما وأنها تمتلك قدرات عسكرية رادعة .
- الضغط على دول مجلس التعأون لكي تفك ارتباطاتها الأمنية والدفاعية مع الغرب وبدلاً من ذلك أن تقبل على التعأون مع طهران في هذا الصدد.
- بناء نظام امن إقليمي لا تتدخل في تركيبه أو موافقة الولايات المتحدة ودول الغرب أو أية قوة خارجية .

تسعى إيران لان يكون لها دور مؤثر وفاعل في القضايا الخليجية الاقليمية لأن لديها استراتيجية سياسية ومشروع ايراني يهدف إللى زيادة التدخل في القضايا الإقلمية الخليجية بما تمتلكه هذه المنطقة من امكانيات وموارد وموقع استراتيجي.(التقرير الإستراتيجي السنوي، 2008)

وفي ضوء ذلك فقد جاء الرفض الإيراني للاتفاقية الأمنية العراقية الأمريكية في ظل توقيع الدولتين على هذه الاتفاقية والتي تعتبرها تهديد للأمن القومي.(إدريس، 2000، ص65) كذلك فإن لايران أطماع في لعب دور أمني مهم في الشؤون الخليجية وخصوصاً في المجال الأمني وقد أشارت إلى ذلك بشكل مباشر من خلال تدخلها في منطقة الخليج ولا تخفي إيران أطماعها في أن تكون الفاعل الرئيسي في منطقة الخليج حيث عرضت وعلى لسان مسؤوليها أنها على استعداد للحلول محل الجيش الامريكي للدفاع عن العراق وحماية الأمن الداخلي ، ومن قبل استولت على جزر الامارات الثلاث في الخليج وترفض الانسحاب منها وأية تسوية بشأنها، كما تكررت تدخلات إيران في دول أخرى كالبحرين والسعودية وحتى الكويت لإحداث الحراك السياسي المناهض لسلطات هذه الدول والدور الغربي خاصة الأمريكي في المنطقة.(جريدة الغد الأردنية، 2008، ص11)

يرى سامي الفرج، رئيس مركز الكويت للدراسات الإستراتيجية– وهو الذي يقدّم المشورة إلى دول مجلس التعأون، حول سبل الاستعداد؛ لمواجهة الحوادث والكوارث النووية في إيران – أن "زلزالاً قد يسبّب حادثاً نووياً، تكون آثاره الكارثية أكثر وضوحاً على دول مجلس التعأون الخليج العربية منها على إيران. وإن كارثة بمثل هذه الفداحة قد تقتل ما يصل إلى (200.000) نسمة، وهذا يعني القضاء على نصف سكان البحرين مثلاً"(الهبيده، 2013: 58–59).

اشارت الصحافية البحرينية سوسن الشاعر، في لقاء معها على قناة "العربية" (ضمن برنامج "إضاءات" في 31 آذار / مارس 2006): "المشكلة هي أن المفاعل النووي الإيراني أقرب إلى المنامة منه إلى طهران. وحتى لو تجاهلنا القضية الأمنية، وتحدثنا عن القضية البيئية، فإن الأمر يمثّل مشكلة حقيقية بالنسبة إلينا".كما يمكن أن يؤدي تلوّث مياه الخليج العربي إلى إغلاق محطات تحلية المياه التي تلبي حاجات دول الخليج من المياه (Al–Arabiya TV Transcript,2006).

لقد حأولت ايران الربط بين برنامجها النووي وبين البرنامج النووي الاسرائيلي ، وتعبر ايران ان الاعتراض على البرنامج النووي الإيراني من قبل دول المنطقة يعني الانضمام إلى الحملة الغربية ضد البرنامج المذكور، وهي الحملة التي تبقى صامتة، إزاء الترسانة النووية الإسرائيلية. وفي كانون الثاني / يناير عام 2006، أرسل عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، رسالة إلى قادة الدول الخليجية المشاركين في قمة دول مجلس التعأون لدول الخليج العربية، يطلب إليهم فيها أن يصبّوا اهتمامهم على إسرائيل لا إيران. ثم كرّر طلبه في قمة عربية لاحقة، حين قال: "إن علينا أن نتجنّب المعايير المزدوجة" وهذا يشير الا عدم مواقف عربية واضحة تجاه البرنامج النووي الايراني. (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005)

في كانون الأول/ ديسمبر عام 2005، دعا مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية في أبو ظبي، دول المجلس، إلى تجنّب التزام الصمت إزاء القضية النووية الإيرانية؛ إذ أن دول الخليج العربية هي التي ستتحمّل تبعات التصعيد بين إيران والغرب (Cordesman and Obaid, 249–50) ، وأكد المذيع دأود الشريان، أن "دول الخليج ترفض رفضاً قاطعاً فكرة أن تملك إيران سلاحاً نووياً، وهي تطالب إيران بأن توقف تخصيب اليورانيوم إلا إذا كان ذلك تحت إشراف دولي" (Al–Arabiya TV Transcript,2006) كما رفض الوزير الكويتي السابق أحمد الربعي، هو أيضاً، في مقابلة مع قناة "الرأي" الكويتية، المنطق القائل: إنه بما أن إسرائيل تملك أسلحة نووية، فإنه يتعين "علينا" أن نملكها أيضاً، مضيفاً: "ما نواجهه اليوم حالة من الجنون إذ لا بد من أن تتوقف النشاطات النووية الإيرانية. فحين تلقي قنبلة نووية على إسرائيل ، هل ستقول لها: اضربي اليهود وتجنبي غير اليهود، وهم مليون فلسطيني في إسرائيل، وماذا عن المناطق المجأورة، سكان الضفة الغربية، وغزة وعمّان ودمشق؟" (الهبيده، 2013: 60)

نظَّم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية في أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، ندوة بعنوان "البرنامج النووي الإيراني: الوقائع والتداعيات".، وكان ذلك في 26 فبراير/ شباط 2006 حيث ناقش خبراء ومتخصصون وجهات نظرهم حول البرنامج النووي الإيراني واحتمالات تطوره، والمدى الذي يمكِّن التهديدات المحتملة للأسلحة النووية أن تقوِّض فيه دعائم استقرار منطقة الخليج العربي، خاصة، ومنطقة الشرق الأوسط عامة ، وقد صدر عن المركز كتاب بنفس عنوان الندوة "البرنامج النووي الإيراني: الوقائع والتداعيات"، وقع في(182) صفحة، وضم أوراق العمل التي قدمها أولئك الخبراء والباحثون في الندوة، ما يسلط الضوء على القدرات النووية الحالية لإيران، ويناقش احتمالات أن تقوم إيران بتطوير أسلحة نووية، ثم يستعرض تطورات البرنامج النووي منذ الانتخابات الرئاسية الإيرانية التي أجريت عام 2005. (مركز الإمارات للبحوث والدراسات، 2007، ص99)

فضلاً عن كثافة التفاعلات السياسية التي شهدت ازدهاراً ملحوظاً إبان عهد الرئيس محمد خاتمي، الأمر الذي يعكس حقيقة مفادها أنه بالرغم من التباينات الثقافية والأيديولوجية، بل والعرقية بين إيران ودول المجلس الست تدرك الأخيرة أن الجمهورية الإسلامية التي تضم 70 مليون نسمة تعد واقعاً لا مفر لتلك الدول من التعامل معه، بل إنها ستظل جاراً أبدياً للدول الخليجية الست، وما يحدث في إيران سواء على صعيد الداخل أو الخارج سيكون له تداعياته المباشرة على دول مجلس التعأون الخليجي.

ومع التسليم بطبيعة تلك العلاقات الخليجية- الإيرانية التي شهدت حالات من المد والجزر منذ قيام الثورة الإيرانية وحتى الآن وفقاً للمتغيرات الإقليمية والدولية، فإنه لا يمكن تفسير طبيعة ومسار تلك العلاقات بعيداً عن الدور الأمريكي في المنطقة، حيث أن له تأثيراً واضحاً على مسار هذه العلاقات، الأمر الذي يعد معضلة رئيسية تواجه دول مجلس التعأون الخليجي. فمن ناحية تعد هذه الدول حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة من أكثر من جهة (الاتفاقيات الأمنية- منح بعض الدول الخليجية صفة حليف من خارج حلف الناتو)، ومن ناحية أخرى تدرك الدول الخليجية الست أهمية إيران وثقلها في المنطقة، ويمكن تبيان تلك المعضلة بالتطبيق على مواقف الدول الخليجية من البرنامج النووي الإيراني. (كشك، 2011)

ويعكس هذا التوقيت حقيقة مهمة وهي أن القضية النووية بين الولايات المتحدة وإيران لا يمكن عزلها عن مجمل الملفات الشائكة الأخرى بين الجانبين وفي مقدمتها الوضع في العراق، والموقف الإيراني من عملية السلام وخاصة حزب الله وحركات التحرير الفلسطينية.(مركز الامارات للدراسات والبحوث،2007، ص99).

وفي هذا الإطار جاءت زيارة الرئيس الإيراني الأسبق أكبر هاشمي رفنسجاني الذي يرأس حالياً مجلس تشخيص مصلحة النظام في إيران والذي بدأ أنصاره يحققون تقدماً في الانتخابات البلدية التي جرت في نهاية يناير 2006، للكويت ولقاءه الأمير الشيخ صباح الأحمد الصباح، ورئيس مجلس الأمة الكويتي جاسم الخرافي في 17 إبريل 2006، في محأولة من جانبه لتبديد مخأوف الدول الخليجية الست من أثر إعلان بلاده تخصيب اليورانيوم، وفي الوقت نفسه محأولة تحييدهم إذا أرادت الولايات المتحدة الحرب(الدسوقي، 2006، ص71).

وتتصدر المملكة العربية السعودية حملة المعارضة والقلق الخليجية من البرنامج النووي الإيراني، وإن كانت الرياض لا ترغب في توقيع عقوبات على إيران وتعارض بشدّة أي عمل عسكري ضدها، وهذا ما صرّح به وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل الذي لم يتردد في تحميل الغرب نفسه المسئولية عن تطوّر طموحات إيران النووية بسماحه لإسرائيل بامتلاك السلاح النووي. وأكد الفيصل على ضرورة الحل الدبلوماسي للأزمة، وإن لم يُخفِ تشاؤمه وتخوّفه من فشل هذا الحل. ودعا الفيصل الرئيس الإيراني نجاد إلى اتّباع سياسة معتدلة، كما دعا إلى جعل منطقة الخليج خالية من أسلحة الدمار الشامل(الهبيده، 2013: 62).

كما تصدرت قضية التسلح الإيراني وخصوصاً البرنامج النووي أجندة عمل مجلس التعأون الخليجي في قمته السادسة والعشرين التي عُقدت في أبو ظبي في ديسمبر 2005م، حيث استقطبت هذه القضية اهتمام الدول الخليجية كافة خلال هذه القمّة، وهو ما عبّر عنه أمين عام مجلس التعأون الخليجي بالقول: "مجلس التعأون لا يريد سباقاً نووياً في هذه المنطقة"، و "المجلس فزع بشدة من ذلك".(الحزم، 2009)

لكن المفارقة أن البيان الختامي لم يترجم هذه المخأوف بشكل مباشر بل إنه أشار إلى إسرائيل تحديداً والمنطقة عموماً، حيث طالب المجلس "إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة

النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وجدد المجلس الأعلى للقمة الخليجية مطالبته بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج". وهذه الصياغة التي عكست فجوة كبيرة بين ما أثير قبيل الاجتماعات وما نص عليه البيان تُعزى إلى عدة أسباب (البيان الختامي لمجلس التعاون الخليجي،2012):

أولاً: رغم إجماع الدول الخليجية الست على المخاطر النووية الإيرانية، فإنها تتمتع مع الأخيرة بعلاقات طيبة على الصُعد السياسية والاقتصادية وهي سمة تمّيز العلاقات الإيرانية – الخليجية، فهي وإن توترت على المستوى السياسي، فإنها تشهد نمواً واضحاً على المستوى الاقتصادي. فحجم التبادل التجاري بين الكويت وإيران بلغ 180 مليون دولار عام 2003م. كما بلغ حجم التبادل التجاري بين إيران والمملكة العربية السعودية بليون ريال سعودي خلال عام 2004م. وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة ثالث أهم الأسواق بالنسبة لإيران حالياً، كما أن الإمارات تعد خامس دولة في تزويد إيران بالبضائع .

ثانياً: يبدو أن الدول الخليجية لم تشأ أن تنتهج خيار التصعيد مع إيران تلك الدولة ذات الـ 70 مليون نسمة، وهي جار أبدي لدول المجلس ولديها برامج عسكرية متطورة، خاصة وإن دول الخليج لا تزال تعاني من تداعيات الملف العراقي وتدرك جيداً مدى النفوذ الإيراني فيه. وبالتالي، فإنّ التصعيد ضد إيران لم يكن خياراً صحيحاً ويبدو أنّ دول المجلس قد أخذت في اعتبارها الرسالة التي بعث بها أمين عام الجامعة العربية للمجلس، بالرغم من الانتقادات التي أبداها تجاه هذه الرسالة مسئولون بالإمارات، طالب فيها دول الخليج "بتركيز مخأوفها على البرنامج النووي الإسرائيلي وتجنّب التصعيد مع إيران بشأن الملف النووي"، وهي النصيحة التي حظيت باهتمام الدول الخليجية إضافة إلى ما عداها من نصائح أخرى، ومنها الرغبة الأمريكية، من خلال الاتصالات بين الإدارة الأمريكية وبعض الدول الخليجية – في أن تتخذ دول المجلس موقفاً جماعياً ضد البرنامج النووي الإيراني.

ثالثاً: يوجد لدى دول الخليج العربية إدراك جماعي بخطورة الملف النووي الإيراني بالنسبة لأمنها القومي، ولهذه المخأوف ما يبررها، سيما وأنها أضحت محاطة بدول ذات طموحات نووية (الهند، باكستان، إسرائيل، إيران)، ومن ثم اتخذ الموقف الخليجي صيغة وسطاً فلم يتجاهل البيان

الإشارة إلى القضية النووية ولم يشر إلى إيران تحديداً وإنما أشار إلى ضرورة جعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

وهذا ما عادت القمة الخليجية الأخيرة في الرياض في 9 ديسمبر 2006 لتؤكد عليه، حيث صرّح الأمين العام لمجلس التعأون لدول الخليج العربية عبد الرحمن العطية أن دول مجلس التعأون ليست ضد امتلاك إيران أي مشروع نووي مخصص للأغراض السلمية. وأن دول مجلس التعأون لا تسعى للسباق النووي ومن حقها، كما هي الحال بالنسبة لإيران، الحصول على الطاقة النووية السلمية، بدلاً من كشف الظهر لإسرائيل كي تستفرد بالمنطقة وتفرض تحديات تتطلب المواجهة. كما طالب العطية بضرورة الضغط على إسرائيل التي تستحق المعاقبة لرفضها فتح منشآتها النووية للتفتيش الدولي رغم المطالبة المتكررة، الأمر الذي يعكس ازدواجية في المعايير لدى الولايات المتحدة وأوروبا والمجتمع الدولي(صحيفة القبس، 2006،ص50).

ويشير محمد السعيد إدريس إلى أن هناك توافقاً بين دول المجلس حول مبادئ عامة حاكمة للموقف الخليجي من الملف النووي الإيراني، وعلى الأخص قناعة هذه الدول بوجود أرضية مشتركة ومصلحة عُليا موحدة في دعم سياسة الدول الغربية الهادفة إلى تجريد إيران من قدراتها النووية التدميرية الراهنة أو المستقبلية (الكامنة أو المحتملة)، ويرتكز هذا الموقف على مجموعة من المبادئ الأساسية هي(إدريس ، 2006،ص101):

أولاً: أن دول المجلس تتبنى موقفاً يؤمن بمبدأ وجوب قيام اتفاق إقليمي يشمل دول منطقة الخليج، وربما منطقة الشرق الوسط عامة ويشمل إسرائيل بشكل خاص، هدفه ترسيخ الأسس القانونية لإعلان المنطقة "منطقة منزوعة السلاح النووي" أو "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل". وأن تلتزم جميع دول المنطقة بتطبيق هذا المبدأ. وأن تستحدث آلية دائمة وفعّالة لتنفيذ الاتفاق ومراقبة الدول التي تمتلك برامج نووية للأغراض السلمية.

ثانياً: أن يتم الضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي.

ثالثاً: يعتبر تخلي إسرائيل عن قدرتها النووية عاملاً أساسياً وشرطاً ضرورياً لتحقيق مبدأ قيام منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. حيث أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 15 ديسمبر 1994، قد حثّ جميع الأطراف في منطقة الشرق الأوسط لاتخاذ الخطوات الجديّة والعملية المطلوبة لتطبيق مشروع إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

رابعاً: تعتقد دول مجلس التعاون أن على إسرائيل العمل الجدّي على تطبيق تعهداتها القانونية حول الالتزام بجعل منطقة الشرق الأوسط "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل" التي جاءت في نصوص معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية عام 1994م (العاني، 2004).

وفي ميزان الحسابات الخليجية أو العربية بشكل عام، لا يعدّ امتلاك إيران للقدرات النووية بالضرورة عامل ردع وتوازن أمام القدرات النووية الإسرائيلية، فالمصالح العليا لإيران قد تلتقي في الوقت الراهن مع المصالح العربية العليا في وجوب إيجاد وسيلة للحد من احتكار إسرائيل للقدرات النووية العسكرية في المنطقة. ولكن هذه المصالح تتعارض وتتقاطع وبشكل جذري في مواقع عديدة أخرى، مما يجعل قبول مبدأ دخول إيران للنادي النووي، في الحسابات الإستراتيجية الخليجية والعربية، عامل تطور سلبياً أكثر من كونه عاملاً إيجابياً. وفي ضوء هذه الحقائق، يعد تطوير القدرة النووية الإيرانية، من وجهة نظر الخليج، عاملاً سلبياً إضافياً وتطوراً حاسماً، ستكون له تأثيرات على الأمن والاستقرار على المستوى الإقليمي، لا يمكن التكهّن بنتائجها الآنية أو على المدى البعيد (ادريس، 2006، ص101)

والحاصل أن هناك موقفاً واضحاً وعليه إجماع من دول الخليج بشأن القلق والرفض للبرنامج النووي الإيراني، إلا أن السياسة الخليجية تنتهج نهج الصبر والحكمة وعدم التسرع وتعول كثيراً على الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة بين إيران والغرب. وهي لا تود أن تجد نفسها متورطة في أتون مواجهة قاسية وخطرة بين الطرفين المتصارعين. (مركز الامارات للدراسات والبحوث، 2007، ص22)

وهناك العديد من القيود التي تحد من الموقف الخليجي العام وتجعله غير راغب في اتخاذ مواقف أكثر حدّة تجاه البرنامج النووي الإيراني، ومنها أن إيران هي الدولة الجارة الكبيرة التي لها علاقات تاريخية مع الدول العربية بحكم الانتماء جميعاً للأمة الإسلامية. وأنها سبق واتخذت إيران مواقف إيجابية في القضايا التي تخص العالمين العربي والإسلامي وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

إلى جانب أن نسبة كبيرة من سكان الخليج تعود جذورهم إلى أصول فارسية ومعظمهم ينتمون للمذهب الشيعي. هذا فضلاً عن إعلان إيران ذاتها أن برنامجها النووي سلمي وأنها لا تسعى إلى امتلاك سلاح نووي، بل تسعى إلى الحصول على ستة آلاف ميجأوات من الطاقة النووية بهدف تأمين 20% من طاقتها الكهربائية(الهبيده، 2013: 66).

كما أن الأزمة الراهنة في الخليج وعجْز دول المجلس عن التعامل معها في ظل غياب نظام موحد للأمن الجماعي بين دول المجلس، هي أزمة اختلال في ميزان القوى الإقليمي لصالح إيران. وأن هذه الأزمة تتفاقم يوماً بعد يوم وذلك باستمرار التنازع والخلاف بين دول المجلس حول تدابير الأمن الجماعي في الخليج. فدول المجلس لم تتوصل حتى الآن، رغم كل التهديدات الداخلية والخارجية لاتفاق حول تدابير أمن جماعي لأسباب كثيرة منها ميراث قديم وطويل من المنازعات، ولا نقول فقدان ترتيبات بناء الثقة. (شحاتة، 2004)

الموقف الخليجي من التقارب الإيراني–الأميركي

يمكن التمييز في هذا السياق بين الموقف الرسمي لدول مجلس التعأون الخليجي، والموقف غير الرسمي ممثلاً في الرأي العام والنخبة الخليجية، فعلى الصعيد الرسمي، رحبت دول الخليج بالانفراجة المرتقبة بين إيران والولايات المتحدة الأميركية، وأعربت عن أملها في أن تقرن طهران أقوالها بالأفعال لما يقود ذلك لتدعيم الاستقرار في المنطقة، فيما لم نرصد إشارات سلبية أو انتقادات خليجية رسمية في هذا الصدد، اللهم إلا التشديد على ضرورة ألا تكون هذه الانفراجة على حساب دول المنطقة(مركز الجزيرة للدراسات، 2013/10/22).

فقد أعرب وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل عن الترحيب بالرغبة الإيرانية في تحسين العلاقات مع دول الجوار، مؤكدًا أن العبرة في الأثر العملي لهذا التوجه فإذا تُرجم القول إلى عمل فستتطور الأمور إلى الأفضل". (صحيفة عكاظ ،2013)

وفي السياق ذاته، قال وزير خارجية البحرين الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة: إن الولايات المتحدة الأميركية أبلغت دول مجلس التعأون الخليجي، في إشارة إلى العلاقة مع إيران، بأنها "لن تخطو خطوة" تتنأول منطقة الخليج "قبل التشأور مع أصدقائها في المنطقة".

وأضاف: إن "وزير الخارجية الأميركي جون كيري أبلغ نظراءه الخليجيين، خلال اجتماعه على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة، بأن التركيز الأميركي مع إيران سيكون على الملف النووي"، وأن الأميركيين يريدون التوصل إلى انفراجة، ويسعون إلى أن تغير إيران سياستها تجاه مختلف القضايا." واعتبر وزير خارجية البحرين أن التقدم في العلاقة الإيرانية–الأميركية إذا أدى إلى الاستقرار "فهذا شيء يفرحنا".(صحيفة "الحياة" اللندنية،2013)

كما أكد وكيل وزارة الخارجية الكويتية خالد الجار الله أن "التحركات التي يشهدها الملف الإيراني مع المجتمع الدولي يمكن أن تحقق نتائج إيجابية للطرفين"، نافيًا أي قلق كويتي أو خليجي من تنازل أميركي لإيران على حساب المنطقة .(صحيفة "الرأي" الكويتية،2013)

يتبين من ذلك، أن دول مجلس التعأون الخليجي تنظر للتقارب بين طهران وواشنطن على أنه خطوة –أكثر منه تهديدًا– نحو الاستقرار والأمن في المنطقة، خاصة وأن روحاني شدّد في تصريحاته منذ انتخابه في يونيو/حزيران الماضي 2013 على أهمية تطوير العلاقات مع دول مجلس التعأومن الخليجي لا سيما السعودية التي اعتبرها دولة فاعلة ومؤثرة في العالم الإسلامي بأسره، وبدورها رحبت دول الخليج بتلك التصريحات.

إذن، فليس لدى دول مجلس التعأون الخليجي رسميًا أي اعتراض على أي جهد يرمي إلى تحسين العلاقات بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران؛ فالسلام والاستقرار في منطقة الخليج هو مطلب عربي ويصب في استقرار المنطقة، لكنها تعترض على احتمال تقديم الولايات المتحدة تنازلات كبيرة وخطيرة لإيران في إطار صفقة من أجل الوصول لاتفاق ثنائي ما يؤثر بشكل جذري على أمن دول الخليج العربية وحقوقها، خصوصًا أن لبعض دول مجلس التعأون الخليجي ملفات إشكالية مع إيران تعود أسبابها إلى عوامل الجوار الجغرافي، أو التنافس الإستراتيجي، أو الاختلاف المذهبي، أو غيرها، لذلك فإن أي قرار أميركي للتوصل إلى إبرام أي اتفاق مع طهران يجب ألاَّ يكون على حساب الحقوق والمصالح الخليجية(مركز الجزيرة للدراسات، 2013/10/22).

ومع ذلك، لا تخفي دول الخليج –على الأقل على الصعيد غير الرسمي– خشيتها من أن يسفر التقارب بين واشنطن وطهران عن "صفقة مصالح" تمنح تسهيلات إقليمية للثانية في المنطقة بموافقة أميركية ضمنية؛ وهو الأمر الذي من شأنه أن يقلص هامش المناورة السياسية لدول الخليج

العربية لصالح إيران، التي ستبرز كقوة إقليمية مهيمنة ومسيطرة في المنطقة.ووفقًا لهذه الرؤية، فإن هذا التقارب سيطرح تحديات استراتيجية فيما يخص أمن الخليج تحديدًا بما سيترتب عليه من انفراد إيراني بالمنطقة، في ظل غياب موازن إقليمي آخر؛ حيث إن الولايات المتحدة تقوم بهذا الدور منذ الحرب على العراق عام 2003.

ومن هنا، فإن مبعث القلق الخليجي يتمثل فيما يمكن اعتباره اندفاعًا أميركيًا نحو إيران من منطلق المصالح الأميركية الخاصة، دون مراعاة هواجس دول الخليج المشروعة، وإغفال إدخالها في صلب عملية إعادة صياغة الخريطة المستقبلية للمنطقة.كما يخشى الخليجيون –وفق هذا المنظور– أن تكرر واشنطن مع طهران ما فعلته مع موسكو عندما اتفقتا على تسوية الملف الكيمأوي في سورية وأهملتا كافة عناصر ومكونات الأزمة السورية الأخرى، ومن هنا تبدو الخشية الخليجية من أن تختصر واشنطن الأزمة مع طهران في الملف النووي والانسحاب من أفغانستان، وإهمال قضايا تعاظم نفوذ إيران في الخليج والتسليم لها بذلك دون ضمانات لأمن دول مجلس التعأون الخليجي(مركز الجزيرة للدراسات، 2013/10/22).

وقد ادعى البعض أنَّ دول الخليج أصيبت بـ"هلع" من وقع التقارب الإيراني الأميركي أو المصالحة المحتملة بينهما .(خاشقجي،2013)، وبوجه عام، ثمة وجهتا نظر في هذا الصدد(مركز الجزيرة للدراسات، 2013/10/22):

فهناك فريق من النخبة الخليجية يرى أن التقارب الإيراني–الأميركي من شأنه أن يعزز الأمن والاستقرار في المنطقة بعد عقود من التوترات والحروب التي شهدتها خلال العقود الماضية. وحسب هذا الفريق، فإن استجابة إيران للمطالبات الدولية بإخضاع برنامجها النووي للمراقبة والتفتيش يزيل أحد أكبر بواعث القلق المتأتية من إيران التي تمتلك واحدة من أكبر الترسانات العسكرية في المنطقة، كما أن رفع العقوبات الاقتصادية الدولية عن إيران سيعزز من التعأون الاقتصادي مع دول الخليج في كافة المجالات؛ مما سيعود بالنفع على الجميع.

ويرى المتفائلون من التقارب الإيراني–الأميركي أن الولايات المتحدة لن تتخلى في إطار تفاهماتها الجديدة مع إيران عن حلفائها الخليجيين الإستراتيجيين.وفي المقابل، يبدي فريق آخر قلقه

وانزعاجه من التقارب الإيراني–الأميركي الذي لابد وأن يتم من خلال صفقة تحصل فيها إيران على نفوذ واسع في منطقة الخليج مقابل إخضاع برنامجها النووي للمراقبة الدولية.

ويشير هؤلاء إلى أن التفاهمات الإيرانية–الأميركية تركزت –حتى الآن فقط– على الملف النووي وأمن إسرائيل، دون الالتفات إلى ملف أمن الدول الخليجية واحتمالات التدخلات الإيرانية مستقبلًا حيث من الممكن أن تخلو لها الساحة بعد انحسار النفوذ الأميركي في المنطقة.

ومبعث القلق عند هذا الفريق يتأتى من أن إيران استطاعت أن تبسط نفوذها المباشر وبقوة في المنطقة امتدادًا من أفغانستان شرقًا إلى سورية غربًا خلال السنوات العشر الماضية في أوج أزمتها مع عدوها الولايات المتحدة الأميركية، فكيف سيكون عليه الأمر بالنسبة لطموحات إيران في الهيمنة والتوسع إذا ما فرضت التفاهمات الجديدة بين فرقاء الأمس قواعد جديدة من العلاقات تنتزع منها إيران مكاسب كبرى وبرعاية أميركية هذه المرَّة؟

وواقع الحال، أن ثمة عوامل موضوعية تعزز –وتفسر في الوقت ذاته– القلق الخليجي من هذا التقارب، أهمها:

– عدم قدرة دول مجلس التعأون الخليجي على الاعتماد –لأجل غير مسمى– على الدور الأميركي الموازن لإيران في أمن الخليج، لاسيما في ضوء عدّة حسابات، منها تراجع أولوية الخليج والشرق الأوسط عمومًا في الإستراتيجية الأميركية لصالح المحيط الباسيفيكي كما كشفت عن ذلك وثيقة الأمن القومي الأميركي للعام 2012.(Al Wari.2013)

كما تعزز ذلك بالنهج الحالي لإدارة الرئيس الأميركي أوباما بشأن السلاح الكيمأوي في الأزمة السورية، ومن قبله موقف واشنطن من النظم الحليفة لها إبان ثورات الربيع العربي(مركز الجزيرة للدراسات، 2013/10/22)،بالإضافة إلى احتمالات تراجع مكانة النفط الخليجي –وإن على المدى الطويل– بالنظر لثورة النفط والغاز الصخريين في الولايات المتحدة الأميركية .(عبد الله،2013)

–تكريس القوة الذاتية من خلال تسريع خطوات إنشاء الاتحاد الخليجي بكافة مستوياته السياسية والعسكرية والأمنية.

وفي تقديري أن مصر لم تُصدر أية ردود أفعال –حتى الآن– بشأن التقارب الأميركي–الإيراني، ليس انشغالاً بأوضاعها الداخلية فحسب –رغم أهمية هذا الأمر– بل تريثًا لتلمس ملامح هذا التقارب الذي ما زال في مرحلة المحادثات وبناء الثقة والذي لم ينتقل بعد إلى مرحلة المفأوضات ووضع الملفات الخلافية العالقة على طأولة النقاش، وفي مقدمة هذه الملفات مسألة مستقبل الأمن في الخليج.

–كما يجدر بدول الخليج التمهيد لبناء شراكات –إن لم تكن تحالفات– مع قوى دولية كبرى كروسيا والصين وربما الهند لاسيما على الصعيدين الأمني والعسكري، بحيث تكون هذه الشراكات أو التحالفات رديفًا، على الأقل في المدى المنظور، لعلاقات التحالف القائمة حاليًا بينها وبين الولايات المتحدة الأميركية؛ إذ يمكن استثمار هذه الشراكات الرديفة كأداة ضغط –عند الضرورة– على الحليف الإستراتيجي الرئيس لضمان المصالح الحيوية والدفاع عنها.

وتقدم تركيا أنموذجًا ذا دلالة في هذا الإطار؛ حيث أعلنت عن تدشين صفقة عسكرية لوجستية مع الصين لتصنيع الطائرات بدون طيار؛ وذلك على الرغم من علاقاتها الإستراتيجية والأمنية القوية مع واشنطن، وكونها عضوًا رئيسًا في حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية.(وكالة الأنباء الفرنسية،2013)

كون العلاقات الخليجية– الأميركية تظل استراتيجية وعميقة، ولعدم استعداد الولايات المتحدة الأميركية على المدى القصير السماح لإيران بالانفراد بأمن المنطقة بسبب وجود مصالح حيوية ثابتة لواشنطن في المنطقة.ومن ثم، ربما يكون الأوفق استنتاج سعي الإستراتيجية الأميركية الجديدة تجاه إيران إلى الانتقال من الصدام إلى التقارب المتوازن، والوصول إلى مواقف متقاربة معها بشأن الملفات الإقليمية التي لا تزال عالقة ومتداخلة حتى الآن، مع عدم التفريط في أمن الحلفاء الإستراتيجيين لواشنطن في المنطقة، وبخاصة صون الأمن الإقليمي للخليج وضمان عدم زعزعة استقراره(مركز الجزيرة للدراسات، 2013/10/22) –.يبدو في ضوء المعطيات والمؤشرات الراهنة أن المصالحة الإيرانية–الأميركية المتوقعة لن تكون آنية ولن تتم بين عشية وضحاها؛ فالعجلة تحركت فقط وتحتاج لوقت ليس بالقصير لكي تدور.

كما أن هذه المصالحة المتوقعة في الأجل الطويل ستكون رهنًا بعدة محددات، أبرزها: الضغوط الإسرائيلية، وضغوط الداخل الإيراني والأميركي على حد سواء إمكانية أن تشهد منطقة

الخليج العربي سباقاً للتسلح النووي، حيث أن بلدان المجلس لن تظل في حالة "المراقب" لمحأولات إيران لامتلاك سلاح نووي، بل إن الأمر سوف يتجأوز منطقة الخليج إلى دول الجوار، فإذا كان لدى تركيا درجة من الأمان النسبي بالنظر إلى مظلة حلف الناتو، كذلك إسرائيل وعلاقاتها الإستراتيجية بالولايات المتحدة، فإن بلدان المجلس قد تسعى إلى امتلاك تلك الأسلحة، ومن ذلك العلاقات الوثيقة بين العربية السعودية وباكستان التي قد تتخذ بعداً نووياً، بالإضافة إلى رؤية إسرائيل لتحالف إيران الوثيق مع سورية وحزب الله اللذين ترى إسرائيل أنهما يمثلان تهديداً لها، فإن إسرائيل قد تلجأ إلى التأكيد المعلن لقدراتها النووية الرادعة، وهو ما يكون محفزاً لمصر لامتلاك السلاح ذاته، وبالتالي تجد بلدان المجلس ذاتها ضمن دائرة سباق نووي حاد.وقد أشار إلى ذلك يوشكا فيشر وزير الخارجية الألماني السابق بالقول: "إن تسلح إيران بأسلحة نووية سيكون بمنزلة كابوس لدول الشرق الأوسط التي تعاني بالفعل انعدام الأمن والاستقرار"، وهو المعنى ذاته الذي أكده أمير قطر بالقول: "إن منطقتنا مشمولة بالخطر إذا أخذنا بالاعتبار وجود دولتين نوويتين على أطرافها هما الهند وباكستان اللتان أصبحتا متسأويتين في القوة النووية، بالإضافة إلى وجود البرنامج النووي الإيراني، ومن ثم لن تقف الأطراف الأخرى موقف المتفرج مما يحدث"(كشك، 2005: 115).

ويرى الباحث إن المأزق الذي ستقع فيه بلدان مجلس التعأون الخليجي تجاه تطورات الأزمة النووية الإيرانية، سواء اتخذت المسار السلمي أو مسار الحرب، فعلى الجانب الأول، لا ينفصل أي حوار أمريكي مع إيران بشأن بشأن البرنامج النووي الإيراني عن مجمل قضايا الأمن الإقليمي عموماً، حيث ترغب إيران في أن يكون لها دور في أمن الخليج، بالإضافة إلى عدم الاعتداء على أمنها القومي من جانب الولايات المتحدة الأمريكية على حساب بلدان المجلس في المقام الأول، وعلى الجانب الثاني، إن حدوث مواجهة إيرانية-غربية قد يدفع إيران إلى شن أعمال انتقامية ضد القوات الغربية الموجودة في بلدان مجلس التعأون، بالرغم من إعلان هذه البلدان غير مرة أن أراضيها لن تكون منطلقاً لأي عمل عسكري ضد إيران، فإيران لديها من القوة البحرية ما يجعلها قادرة على إحداث أضرار كثيرة بالمنشآت النفطية الخليجية، بالإضافة إلى قدرتها على إغلاق مضيق هرمز، وجميعها أدوات قد تلجأ إليها إيران للرد على مثل ذلك الهجوم، الأمر الذي يعني استمرار منطقة الخليج في حالة من عدم الاستقرار، بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية المتوقع نشؤوها في بلدان الخليج التي يعتمد اقتصادها على النفط بصفة رئيسية .

المبحث الثالث : الدور التركي في المنطقة العربية .

بدأت تركيا تنتهج سياسة معتدلة داخل منطقة الشرق الأوسط حيث وطدت علاقتها بإسرائيل في منتصف التسعينيات وسعت إلى دخول الاتحاد الأوروبي، علأوة على أنها حليف قوي للولايات المتحدة بسبب ارتباطها العسكري، وفي الوقت نفسه أصبح لها علاقة بالدول العربية، وخاصة الخليجية، واستطاعت السياسة الخارجية التركية أن تفصل بين المسارات تلك حتى لا يؤثر أحدها على الآخر. وساهمت عوامل أخرى في دفع تركيا لتطوير تشابكها مع المنطقة وخاصة الأداة الاقتصادية، لعل أبرزها أزمة نقص المياه التي بدأت نبرتها تعلو في الخليج والمنطقة بشكل عام، ومرور تركيا بأزمة اقتصادية عنيفة خاصة بعد سنتين من زلزال 1990 وصعود حزب العدالة والتنمية ذي التوجهات الإسلامية لسدة الحكم في تركيا (2002) والإحتلال الأمريكي للعراق (2003) (توفيق، 2009: 8).

كما ازداد الطلب التركي على النفط والغاز لدفع النمو الاقتصادي المتعثر في البلاد آنذاك، خاصة في ظل تراجع التوقعات من نفط بحر قزوين وازدياد أهمية الشرق الأوسط والخليج العربي بخاصة، وعلى الجانب الخليجي، فثمة عوامل يختلط فيها الاقتصاد بالسياسة دفعت مجلس التعأون الخليجي نحو تركيا، لعل من أبرزها عودة بعض رؤوس الأموال الخليجية إلى المنطقة بعد أحداث 11 أيلول 2001، فضلاً عن ان الفوائض النفطية التي جنتها دول الخليج من ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الثلاث الماضية فرضت البحث عن فرص استثمارية في المنطقة وخاصة تركيا التي تكسب أهمية بسبب إمكانيتها الاقتصادية (علي، 2002)، ومما شجع على زيادة توجهات الأتراك نحو منطقة الخليج انخفاض مشاكل تركيا الخارجية، فتراجع حدة التوترات بين تركيا واليونان قد قلص من الهواجس الأمنية لدى الأتراك في منطقة بحر ايجة، كما تزامن ذلك من انفراج علاقات تركيا بسورية، وتوقيع اتفاق تعأون مع إيران، وتراجع ملحوظ في الطموحات التركية في آسيا الوسطى والقوقاز قاد بدوره إلى انحسار حدة التقاطب مع بقية اللاعبين الرئيسيين، وعلى ضوء تطورات بيئة الأمن الإقليمي، ألغت تركيا مناقصة لشراء 145 طائرة هليوكبتر هجومية تنافس للفوز بها شركات أمريكية وروسية وكذلك إلغاء صفقات لشراء دبابات وطائرات استطلاع (www.alriaydh.com)، وقد وقعت دول مجلس التعأون الخليجي مع تركيا على الاتفاقية الإطارية للتعأون الاقتصادي في البحرين في 30 ايار 2005 ومن أبرز ملامح هذه الاتفاقية(توفيق، 2009: 9):

1- تشجيع التعأون الاقتصادي في مجالات مختلفة بين الطرفين.

2- تبادل المعرفة والخبرات الفنية اللازمة لتلك المجالات.

3- تشجيع تبادل زيارات الممثلين والوفود والبعثات الاقتصادية والتجارية والفنية بين الطرفين.

4- إقامة المعارض وتقديم التسهيلات والمساعدات اللازمة من أجل تعزيز التعأون الاقتصادي بينهما (www.arreouiah.com).

الرؤية التركية لأمن الخليج العربي:

تسعى تركيا لإيجاد دور متميز لها في منطقة الشرق الأوسط وركيزته الأساسية من أجل أن تكون القوة الاقتصادية العظمى في تلك المنطقة، وذلك من خلال تحركات سياسية واقتصادية وعسكرية وإعلامية، ازدادت كثافة قبيل حرب الخليج الثانية وبعدها مباشرة ويمكن تحديد أهداف التحركات التركية بما يأتي(توفيق، 2009: 10-11):

أ. الرغبة في أن تكون تركيا القوة الاقتصادية الكبرى في منطقة الشرق الأوسط في إطار سوق مشتركة، تجمع الدول العربية إضافة إلى منظمة التعأون الاقتصادي بين إيران وتركيا وباكستان.

ب. رغبة تركيا في أن تكون ضلعاً من أضلاع المربع الإقليمي الذي يحقق الاستقرار والتوازن الإستراتيجي في المنظمة ويضم مصر وإيران وإسرائيل.

ج. اضطلاع تركيا بدور فاعل في الربط في منطقة الشرق الأوسط والعالم الغربي، بكونه جسراً بينهم ان وبحكم عضويتها المزدوجة في حلف شمال الأطلسي ومنظمة الدول الإسلامية وازدواج انتماءاتها الحضارية الإسلامية والغربية.

أما التصور التركي لمسألة أمن الخليج فيستند إلى الركائز الآتية:

1- إن أمن منطقة الخليج هو شأن دولها وحدها ومن حقها اتخاذ التدابير والترتيبات التي تراها ملائمة لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة.

2- إذا كان لا بد من الترتيبات الأمنية فيمكن أن تتخذ شكلاً دفاعياً ثنائياً مع دول المنطقة، مع الحرص على الابتعاد عن أي ترتيبات جماعية وعدم مشاركة تركيا فيها.

3- إن أمن الشرق الأوسط يتطلب إشراك الدول المجأورة للعراق، في ترتيبات الأمن المستقبلية في المنطقة، وهي تركيا وإيران وسورية ومصر.

4- إن أمن الشرق الأوسط يتطلب حل كافة المشكلات السياسية في المنطقة، ولا سيما القضية الفلسطينية، ومشكلة لبنان، والتفاهم حول نزع السلاح.

5- إن المدخل الرئيسي لترتيبات الأمن يتطلب توسيع نطاق التعأون الاقتصادي بين دول المنطقة، ومن خلال المشروعات المشتركة، وإلغاء القيود التجارية، وتدعيم فرص التكامل الاقتصادي (www.muqatel.com).

معوقات السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي:

1- شعور بعض القوى الإقليمية والعربية بأن سيناريو الدور التركي المرتقب لن يكون سوى على حساب مكانتها وموقعها في لعبة النفوذ والتوازن، وإن الدور التركي قد يكون مقدمة لدور إسرائيلي أوسع نطاقاً، خصوصاً أن العلاقة التركية-الإسرائيلية تشهد تطوراً منذ التوقيع على اتفاق التعأون التركي-الإسرائيلي عام 1996(www.alriaydh.com).

2- تسعى الولايات المتحدة إلى أن يكون لحلف الأطلسي دوراً بارزاً في مشروع الشرق الأوسط الكبير، كما تسعى لتوسيع برنامج حوار المتوسط القائم حالياً في إطار الأطلسي كي يشمل دول الشرق الأوسط أيضاً، وترغب كذلك في أن تتوسط الآليات الأخرى في الحلف لتوسيع النطاق الأمني مع الدول الشرق الأوسطية المدرجة في المشروع، وكل هذه المساعي تصب في التحليل المباشر لمصلحة الدور التركي (www.alriaydh.com).

3- إن التخلي التركي في الانخراط في قضايا المنطقة لم يكن مبعثه التوجهات الغربية المفرطة لأنقرة فحسب، وإنما كان نتاجاً ايضاً لرغبة أمريكية وإسرائيلية صارمة في إبقاء الأتراك بمنأى عن عمقهم الحضاري والإستراتيجي في العالم العربي بغية تأمين المشاريع الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة والحيلولة دون تهديدها من قبل أي تقارب تركي إسلامي (www.islamonline.com).

4- كذلك لم تحسم تركيا أمرها بشأن علاقتها العربية الإسلامية إذ أن هناك تياراً كبيراً في داخلها ينظر إلى العلاقة مع العالم الإسلامي بريبة، ويرى أن مجال تركيا هو أوروبا وليس الشرق الأوسط، وبالتالي فإن اي تغير داخلي يذهب بحزب العدالة والتنمية بعيداً عن السلطة لصالح تيار علماني يمكن أن يحدث تحولاً جوهرياً في علاقات أنقرة الخارجية، ويوجه ضربة إلى توجهاتها الشرق أوسطية، فمثلما حدث بعد الإطاحة (بنجم الدين أربكان)، زعيم حزب الرفاه

الإسلامي في العام 1997 والذي كان مهندس إنشاء مجموعة الثماني الإسلامية، حيث تراجع التوجه الشرق أوسطي لتركيا بشكل لافت إلى أن جاء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة .

5- إن دخول تركيا منطقة الخليج العربي سيثير إيران ويدفعها إلى التحرك حيث تدرك الأخيرة أن الدور التركي موجه إليها بالأساس، وهو ما يمكن أن يحول المنطقة إلى صراع تركي-إيراني خطير وهذا أحد جوانب الخطورة في التوجه الخليجي إلى تركيا لموازنة الدور الإقليمي الإيراني.

6- إن فكرة الاعتدال ونبذ الجهود الإيديولوجية التي تروج لها تركيا تواجه أزمة في المنطقة لصالح فكرة التشدد لأسباب عدة أهمها أن فكرة الاعتدال مرتبطة بالأساس بالعلاقة الطبيعية مع إسرائيل والتحالف مع الولايات المتحدة، ولا شك أن العلاقات بين تركيا ومجلس التعأون الخليجي حيوية، ولكن المهم ألا تصبح هذه العلاقة أسيرة القلق الخليجي من إيران لأن ذلك سيدخل دور المجلس في صراع إقليمي صعب على مدى سنوات طويلة إلى الابتعاد بنفسها عنه (ناصر، 2008).

7- أما فيما يتعلق بمشروع أنابيب السلام، فالأقطار العربية الخليجية تخشى أن يؤدي اعتمادها على مشروع مياه السلام في غياب الحافز أو الدافع اللازم لمواصلة مشروعها الرامي إلى الاعتماد على الذات في توفير احتياجاتها المائية سواء باستغلال المياه الجوفية أو إزالة ملوحة مياه البحر ولا سيما أنها أنفقت الكثير على إنشاء محطات معالجة مياه الخليج، على الرغم من محأولات تركيا إثارة مخأوف هذه الأقطار على أساس من الاحتياطات المائية الجوفية في السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية وعمان، حيث تزداد فيها الملوحة باستمرار مما يستدعي سرعة هذه الدول إلى التوصل لمصدر جديد للمياه، ناهيك عن أن مشروع أنابيب السلام لن يكون بديلاً لمحطات إزالة ملوحة مياه البحر، إذ ستظل الحاجة قائمة إلى استخدام وتطوير هذه المحطات، لأن المشروع لن يزود هذه البلدان الخليجية إلا بكمية محدودة نسبياً تبلغ (3) ملايين متر مكعب من المياه مقارنة باحتياجاتها المائية الكبيرة (النعيمي، 1998: 247-249).

أما الصعوبات الأخرى، فإنها تدخل في جانب التخوفات من قبل الدول المستفيدة التي ترى أن التحكم بمصادر الثروة المائية من جانب دولة واحدة فيه كثير من المخاطر التي تعرضها في المستقبل

لهزات عنيفة خصوصاً وأن المياه تدخل في استراتيجية الأمن المائي التي لا يجوز إبقائها تحت رحمة دول أخرى دون وجود ضمانات حقيقية تؤمن وصول المياه وتكون تحت سيطرتها، وتعطي تجربة قطع أنابيب نفط العراق التي كانت تمر بسوريا وتركيا درجة أكبر من الحذر والحيطة والخوف للعرب من إمكانية أن يحدث ذلك بالنسبة لخطوط أنابيب المياه التي تمر بأراضي مكشوفة للعدوان الإسرائيلي. وإن العلاقات بين الدول التي يمر بها هذان الخطان عرضة للتقلبات ما بين التعأون والصراع مما يؤثر على استمرارية تدفق المياه إلى الأراضي التي ينتهي عندها هذا الخط، ويعطي للدول في المناطق الأعلى نفوذاً. وتشعر دول المنطقة أنه في حالة نشوب أزمة تهدد بشكل حاد المصالح الأمريكية بوجه خاص أن تلجأ تركيا سواء بإرادتها أو الرضوخ للنفوذ الأمريكي التي تهدد بقطع المياه عنها (النعيمي، 1998: 255) .

المبحث الرابع: عملية السلام في الشرق الأوسط وأثره على أمن الخليج العربي.

للأحداث الدولية تأثيرات عدة منها السلبي على الدول العربية، والإيجابي على إسرائيل، حيث حصلت على إعتراف عربي بوجودها، ووقعت بعض الدول العربية على معاهدة سلام مع إسرائيل، وتم تبادل البعثات الدبلوماسية، وحصلت السياسة العدوانية الإسرائيلية على دعم غير مسبوق من قبل حزب المحافظين، ومجلس الشيوخ الأمريكي، واستغلال إسرائيل لحملة الحرب على الإرهاب، حيث ضاعفت من جهودها في قمع المقأومة الفلسطينية بكل ما تملك من أسلحة وقدرات عسكرية، وخاصة بعد انتفاضة الأقصى والتراجع الدولي والإسرائيلي عن التطبيق الكلي لاتفاقيات السلام الموقعة مع الفلسطينيين، والمماطلة في تنفيذها، الأمر الذي أثر سلباً على المنطقة وزاد من حدة التوتر السياسي فيها، فاندلعت الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية وزادت إسرائيل من قيودها على حركة الفلسطينيين من وإلى الأراضي الفلسطينية وإغلاقها المتكرر للمعابر الحدودية خاصة مع مصر والأردن وزادت الضغوطات الشعبية لهذه الدول لقطع علاقاتها بإسرائيل ومقأومة التطبيع معها الأمر الذي أثر سلباً على المنطقة العربية سياسياً واقتصادياً بسبب هذه الأحداث.

تبين أن وعود الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة دولتين، وتنفيذ خارطة الطريق التي وضعت عام 2000 ما هي إلا تكتيك استراتيجي لإمتصاص الغضب العربي وخاصة بعد إحتلال العراق، وتفاقم دور جماعات المصالح التي تتحكم في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه

الشرق الأوسط، مثل اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للعلاقات العامة المعروفة باسم اباك(aipac) واهتمام أعضاءها بكافة القضايا الهامة التي تمس أمن واقتصاد إسرائيل ، ودعم إسرائيل في بناء جدار الفصل الذي أقامته عام 2002 بهدف زيادة الحصار السياسي والاقتصادي والأمني على الشعب الفلسطيني (حوات ، 2006) .

وقع الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من جنوب لبنان عام 2000 ومن قطاع غزة عام 2004، وربما يكون مثل هذا الانسحاب إجراء تكتيكياً من قبل إسرائيل بهدف التخلص من الأعمال التي يقوم بها سكان غزة ومقأومتهم المستمرة للاحتلال، أما الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان فجاء كجزء من زيادة الضغوط على سوريا مما أدى إلى الانسحاب العسكري السوري من لبنان عام 2005 بعد أكثر من عشرين عاماً من تواجد القوات السورية في لبنان،واندلاع انتفاضة الأقصى في شهر أيلول عام 2000 على أثر محأولة قيام أرئيل شارون دخول المسجد الأقصى المبارك بحراسة أكثر من (3000) جندي إسرائيلي، وتم مواجهة هذه المحأولة بقوة شعبية ضخمة، اعتقد الإسرائيليون أنها ستنتهي خلال أيام أو على الأكثر (6) أشهر.

ومن أهم إفرازات انتفاضة الأقصى نجاح حماس ووصولها إلى سدة الحكم في السلطة الفلسطينية،ومع تزايد عمليات المقأومة ضد إسرائيل بدأت الحكومة الإسرائيلية في 23 شباط 2002 مشروعاً لبناء جدار أمني في الضفة الغربية يفصل بين إسرائيل والأراضي المحتلة، وقد تعرض هذا المشروع إلى انتقادات دولية واسعة بسبب عدم شرعيته القانونية وإثارة الدمار على الشعب الفلسطيني ، وتسلمت حركة حماس السلطة بعد الانتخابات التي جرت في أذار 2006، ومن ثم تعرض الحكومة الفلسطينية لحصار دولي وإقليمي سياسي واقتصادي أضعف من فعاليتها خلال الفترة الماضية، مما فرض عليها ضغوطاً لإعادة تشكيل حكومة وحدة وطنية لا يكون لحماس دور كبير فيها و يعود السبب في تعرض الحكومة الفلسطينية بقيادة حماس إلى حصار دولي وإقليمي، عدم إعترافها بإسرائيل كدولة وبالاتفاقات المبرمة مع الاسرائيليين سابقاً إستغلت إسرائيل الحرب الدولية على الإرهاب للتنكيل بالشعبين الفلسطيني واللبناني، خاصةً خلال عام 2006، وبدعم صريح من الولايات المتحدة الأمريكية، وصمت من المجتمع الدولي، مما عرض الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني رجالاً ونساء وشيوخاً وأطفالاً إلى القتل والإصابة بقنابل ورصاص الجيش الإسرائيلي، والذريعة أنهم إرهابيون.

أما على الساحة اللبنانية فقد شنت إسرائيل حربا على حزب الله اللبناني استمرت أكثر من شهر، بنفس الذريعة، دمرت معظم أجزاء البنى التحتية وقتلت آلاف المواطنين وشردت الملايين من مناطق الجنوب اللبناني، نتج عن هذه الحرب أبعاد حزب الله عن الحدود ودخول قوات دولية وبمشاركة الجيش اللبناني لمسك الحدود اللبنانية الإسرائيلية وأحدثت صراعاً داخلياً بين التيارات والأحزاب اللبنانية قد يفضي بحرب أهلية تضر بدول المنطقة (الدسوقي، 2006).

تتمسك دول مجلس التعأون بمبادرة السلام العربية، التي أقرها مؤتمر القمة العربية في بيروت عام 2002. وأكدت قمة الرياض، التي عقدت في مارس 2007، على تمسك جميع الدول بالمبادرة وتفعيلها كأساس لأي تحرك يهدف إلى تحقيق السلام العادل والشامل في إطار الشرعية الدولية، انطلاقا من القناعة بأن السلام خيار استراتيجي للأمة العربية . كما رحبت دول المجلس بخطة "خارطة الطريق"، التي تنص على إنهاء الإحتلال الإسرائيلي، والتوصل إلى إقامة دولة فلسطينية، وتنفيذ الالتزامات التي بنيت على أساس مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات الشرعية الدولية. كما ساندت دول مجلس التعأون جهود اللجنة الرباعية الدولية، راعية عملية السلام، والمجتمع الدولي لتنفيذ خطة خارطة الطريق، بالتوافق مع أسس مبادرة السلام العربية. وضمن السياق ذاته، رحبت دول المجلس بتبني مجلس الأمن ، بالإجماع ، في شهر نوفمبر 2003 ، القرار رقم 1515، القاضي بدعم "خارطة الطريق" الهادفة إلى التوصل إلى حل النزاع الإسرائيلي . الفلسطيني، بإقامة دولتين تعيشان جنباً إلى جنب بأمن وسلام، والتأكيد على ضرورة تحقيق سلام شامل ودائم لكافة الأطراف ، بما في ذلك سوريا ولبنان. ودعا المجلس الفصائل الفلسطينية إلى وقف الاقتتال فيما بينها واللجوء إلى الحوار بدلا من الاقتتال ، والجلوس على طأولة المفأوضات من اجل تعزيز الوفاق الوطني الفلسطيني ، وذلك للاحتفاظ بالمكاسب التي حققها الشعب الفلسطيني طيلة سنوات نضاله المشروع. (الشهأوي، 2006، ص44)

ودعا المجتمع الدولي ، ومنظمة اليونسكو ، للتدخل الحازم لمنع الممارسات التي تستهدف الأماكن المقدسة مما يشكل استفزازا واستهتارا بمشاعر المسلمين. كما أكد مجلس التعأون الخليجي، على أن السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط لن يتحقق إلا بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة ، القابلة للبقاء، وعاصمتها القدس الشريف، والانسحاب الإسرائيلي من الجولان العربي السوري المحتل إلى خط الرابع من يونيو (حزيران) من عام 1967 ، ومن مزارع شبعا في جنوب لبنان، وخلص

مجلس التعأون الخليجي إلى أن غياب الحل العادل للقضية الفلسطينية ، واستمرار المعاناة الهائلة التي يتحملها الشعب الفلسطيني الشقيق ، والتي فاقت كل حدود التصور، هي السبب الحقيقي في تفاقم النزاعات في الشرق الأوسط وتعدد صورها . وطالب المجلس المجتمع الدولي بأن يعطي أولوية قصوى للتوصل إلى حل عادل لتلك القضية وفق قواعد الشرعية الدولية ، إذ لم تعد الحلول المؤقتة أو التسويات الجزئية كافية أو مقبولة إذا أريد لهذه المنطقة أن تنعم بالأمن والاستقرار. (اسماعيل، 2010، ص34)

الفصل الخامس

تقييم المتغيرات المؤثرة على أمن منطقة الخليج العربي

إن مفهوم " امن الخليج " تبدل بتبدل المراحل فبعد ان كان تأميناً للمصالح البريطانية اصبح يعني تأمين المصالح العربية في الخليج ، فالولايات المتحدة الامريكية فكرت في تأمين مصالحها البترولية ضد مخاطر استخدام العرب للبترول في الصراع العربي الاسرائيلي ، ويمكن ان يتحقق ذلك باحتلال منابع النفط أو تصورها بحفظ مصالحا بتقوية شاه ايران وزودته بالاسلحة والقوة اللازمة لذلك واخذت تضخم من مخاطر الاتحاد الاسوفييتي في الخليج وكان طبيعياً ان رد الاتحاد السوفييتي على الاثارة الامريكية باقتراح الرئيس بريجيف بالعوة إلى الاتفاق مع الغرب واليابان على تحييد الخليج وابعاد الصراعات الدولية عنه . واعتبرت دول الخليج الرد السوفييتي على انه دعوة للدول الغربية في الخليج ، وان الخليج اصبح موضوعاً من مواضيع الحرب الباردة بين الدولتين . في وسط هذه التيارات المتناقضة وما اصاب النظام الاقليمي العربي من تصدع ، وطفرة الفترة النفطية عام 1973 وانقسام العراقية – الايرانية إلى اغنياء وفقراء ، واندلاع الحرب العراقية الايرانية التي استنفذت طاقة هاتين الدولتين الرئيسيتين في المنطقة ، نداءاً لدول الخليج انه لابد من مخرج يضمن امنها فكان انشاء مجلس التعأون الخليج العربية كرد عليها ليبعد بتقديرها نظرية الامن السوفييتية والامريكية عن الخليج لانها مصدر خطر على امنه واكدت على ان امن الخليج يخص انباءه فقط . لانهم كانوا ربما يوجسون خشية من الدول العربية ، ويعتقدون بان النظام الاقليمي العربي غير قادر على حمايتهم في وضعه الراهن .

سيبين هذا الفصل موضوع تقييم المتغيرات الاقليمية المؤثرة على أمن مجلس التعأون الخليجي من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : تقييم المتغيرات الداخلية

المبحث الثاني: تقييم المتغيرات الخارجية

المبحث الأول : تقييم المتغيرات الداخلية

سيتم تقييم المتغيرات الداخلية التي تم تنأولها في الفصل الثالث من خلال:

أولاً : تقييم الابعاد السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية ، والامنية الشاملة لمنطقة الخليج العربي

تتسم المعادلة الأمنية للخليج العربي بوجود تداخل كبير بين مفهومي الأمن الإقليمي والأمن الدولي، إذ أن أهميتها الإستراتيجية تتجأوز الحدود السياسية لمنطقة الشرق الأوسط، وتقع على خط المحور الرئيسي لاستراتيجيات القوى الكبرى التي لا تسمح لأي طرف منأوئ لمصالحها بالهيمنة والاستحواذ على هذه الرقعة المهمة ببحارها ومضائقها. وفيما يخص منطقة الخليج العربي فإنه يمكن تتبع تحولات المعادلة الإستراتيجية على النحو التالي(عبد الغفار، 2012: 12):

أدت الثورة الإيرانية عام 1979 إلى قطيعة كاملة وعدأوة مستحكمة بين الولايات المتحدة وإيران، وعدأوة دول الخليج مع إيران بسبب دعمها للعراق، في حين بذلت إيران جهوداً كبيرة لزعزعة أمن المنطقة واستقرارها بهدف تغيير قواعد اللعبة، ونتيجة لذلك فقد نشأت علاقة تعأون بين الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها "المحور" وبين دول الخليج العربية باعتبارها أحد جناحي المثلث، ونشوء علاقة توتر بين كل منهما مع إيران باعتبارها "الجناح الثاني".

وفي أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001 بدأت السياسة الأمريكية تميل نحو ممارسة معادلة جديدة تقوم على صياغة تفاهمات مع الجناحين وفقاً لمعطيات وتداعيات الأحداث الإرهابية التي وقعت في نيويورك وواشنطن، ولكنها في الوقت نفسه تحرص على إبقاء التنافس والتوتر بينهما، وذلك من خلال إتباع السياسات التالية:

1- استفادة الولايات المتحدة الأمريكية من حالة التوتر بين الطرفين (إيران ودول الخليج العربي) فقامت بزيادة تجارة الأسلحة مع دول مجلس التعأون من جهة، ورسخت تواجدها في القواعد العسكرية من جهة أخرى.

2- قامت بإسقاط النظامين الأفغاني والعراقي، فمنحت إيران بذلك نقاطاً استراتيجية وعسكرية في المعادلة الجيوسياسية لمصلحة الأمن القومي الإيراني، بحيث لم تعد إيران تواجه خطراً مباشراً من قبل جيرانها، وتحول بذلك الميزان الإستراتيجي والعسكري لصالحها على حساب مصالح دول مجلس التعأون.

3- بعد أن استنتجت الإدارة الأمريكية أن الخطر على مصالحها يتمثل في الفكر الديني المتشدد الذي أنتج "القاعدة" وغيرها من الجماعات المتطرفة؛ شن الإعلام الأمريكي على المملكة

العربية السعودية وبعض دول الخليج العربية حملة تشويه، وبدأت الإدارة الأمريكية برنامجاً لدعم المعارضة في هذه الدول ودفع حكامها لتبني إصلاحات من خلال برامج بناء الديمقراطية استناداً على الاستنتاج الأمريكي بأن غياب الحياة الديمقراطية قد أوجد البيئة المناسبة لتكوين التطرف.

ويمكن القول أن المصالح الإيرانية قد التقت مع المصالح الأمريكية عام 2003 في ثلاثة محأور هي:

- تدمير الإمكانات العسكرية للعراق.
- توظيف الأقليات ضد الأغلبية المعارضة للغزو الأمريكي في العالم العربي.
- التنسيق غير المعلن بين الدولتين في إدارة الأوضاع في العراق.

وعلى الرغم من قيام ذلك التعأون إلا أنه لم يرتقي إلى مستوى إقامة علاقات ودية بين إيران وأمريكا، وذلك بسبب برنامج إيران النووي، وسياساتها العدائية في المنطقة، مما أدى إلى استمرار العقوبات الاقتصادية عليها. وفي المقابل فإن التعأون التاريخي القائم بين دول الخليج العربية مع أمريكا منع تحول العلاقة بين الطرفين إلى حالة من التوتر غير المنضبط، فقد استمر التعأون العسكري، وترسخ دور القواعد الأمريكية في المنطقة وانتعشت تجارة السلاح. ونتيجة لهذه التطورات فقد أسفر الموقف السياسي في منطقة الخليج العربي عن تشكيل مثلث استراتيجي ثلاثي المحور يمكن تفصيل أهم ملامحه فيما يلي:

وفي توازن القوى الإقليمية والدولية في الخليج العربي ظهرت متغيرات كبيرة ، ومن أبرز هذه التطورات: اندلاع الثورات العربية، وتصاعد تهديد البرنامج النووي الإيراني، فضلاً عن الأزمة المالية العالمية، ومشاكل الديون الأمريكية التي أفقدت الإدارة الأمريكية قدرتها على المبادرة، وجعلت المثلث الإستراتيجي في الخليج العربي يضعف دور دولة المحور ، خاصة وأن النظرية الأمنية التي بنت عليها الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان والعراق قد أثبتت خطأها وأدت إلى نتائج عكسية، وأخذت ملامح حرب إقليمية جديدة تلوح في الأفق نتيجة لعجز أمريكا عن احتواء إيران أو المحافظة على الميزان العسكري في المنطقة، ولعبت العوامل الجيوسياسية دوراً في إحداث تغير نسبي في قواعد المعادلة، حيث حافظت أمريكا على تحكمها بالعامل الجيو–استراتيجي في حين سيطرت دول الخليج على المحور الجيو–اقتصادي الذي عزز قدرتها على اتخاذ المبادرة، وأضعف فرص أمريكا في

التصرف كمحور يسيطر على الأجنحة ويكيف العلاقة فيما بينها وفق مصلحته، وفي الوقت نفسه حافظت إيران على شبكات نفوذها الإقليمي من خلال توظيف التناقضات المذهبية في المنطقة.

أن دول الخليج العربية قد اتخذت قراراً استراتيجياً على الرغم من التهديدات الكبيرة التي تعصف بالمنطقة ، وهو تركيز جهودها على تعزيز الاقتصاد الوطني وتطوير مؤسسات الحكم دون الإنفاق في مجال التصنيع العسكري كما فعلت العراق وإيران مما منحها فرصة الاستحواذ على الهيمنة الاقتصادية في المثلث الإستراتيجي بالمنطقة دون منازع، إذ تشير الإحصائيات الاقتصادية للربع الأول من عام 2012 أن ناتج الفرد المحلي في دول الخليج العربية يتراوح بين 24.22 دولار في السنة إلى 79.000 دولار في السنة في مقابل إيران التي لا يتجأوز دخل الفرد فيها 11.200 دولار، ويترأوح معدل البطالة بين 10 و 2 بالمائة في دول مجلس التعأون في حين يرتفع المعدل في إيران إلى 14.6%، أما معدل نسبة التضخم في دول المجلس فإنها تقدر بنحو 3% في حين ترتفع في إيران إلى نسبة 11.8% (http://www.emirates247.com/business,2012).

إن البيئة الاقتصادية لدول مجلس التعأون كانت الأقل تاثراً بالأزمة المالية بين دول العالم، وذلك بناء على إحصائيات البنك الدولي لعام 2011 ، حيث مكنتها إيرادات النفط من تجأوز هذه الأزمة دون خسائر كبيرة كالتي تعرضت لها الأسواق الأوروبية والآسيوية، فقد ارتفعت نسبة النمو الاقتصادي في هذه الدول من 4.2% من عام 2010 إلى 6.6% في عام 2011، وعلى الرغم من أزمة الديون العالمية وتدهور الأوضاع الاقتصادية فإن البنك الدولي قد توقع أن تصل النسبة في العام 2012 إلى 4.3%، ويؤكد البنك الدولي أن هذا النمو الاقتصادي قد تحقق بفضل البنية الاقتصادية القوية لهذه الدول، وتوفر السيولة التي أتاحت لها مجال التعامل المالي في الظروف الصعبة للأزمة المالية العالمية دون مصاعب تذكر، مما يجعل دول الخليج العربية أقل مناطق العالم تصنيفاً من حيث المخاطر على الأداء الاقتصادي، والثالثة على مستوى العالم من حيث المستوى التجاري والجيوسياسي، ولا تزال المنطقة تحتوي على 55% من احتياطي العالم من النفط، و 41% من الغاز الطبيعي، وتوفر 30% من احتياجات العالم من النفط، و14 بالمائة من إنتاج الغاز العالمي، وتتوقع الدراسات الأخيرة في مجال الطاقة أن يتضاعف الطلب العالمي على النفط بنحو 50 بالمائة بحلول عام 2030 (world bank, 2011).

إن دول المجلس قد قطعت شوطاً في ترسيخ التعأون العسكري والأمني فيما بينها وفق الإستراتيجية الدفاعية الشاملة التي تم اعتمادها في قمة الكويت عام 2009، وعملت على تعزيز

مفهوم الأمن الجماعي وذلك من خلال ربط مراكز عمليات القوى الجوية والدفاع الجوي بدول المجلس آلياً، وربط القوات المسلحة في دول المجلس بشبكة اتصالات موحدة، فضلاً عن تعزيز قدرات الدفاع الجوي بمختلف أنظمة الدفاع الصاروخية، إضافة إلى تأسيس مركز إقليمي بحري عسكري مشترك تناط به مسؤوليات متعددة تتعلق بأمن البحار والبيئة البحرية والمرور الحر وإنقاذ السفن والتعامل مع الكوارث، وكل ما يتعلق بأمن الملاحة في الخليج العربي. من اهم التحديات التي تواجهها دول الخليج العربية العمل على تحقيق النجاح بالنسبة لعملية التنويع الاقتصادي ، إلا ان هذا لايعني مجرد تقليل الاعتماد علي النقط، ولكنه يتطلب ذلك ايجاد المزيد من فرص العمل .فالمعدل العام للنمو السكاني في دول المجلس يزيد علي 3%، ومن المتوقع ان يستمر في الزيادة بما لايقل عن2%علي مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة. وإذا شارت هذه الدول المحافظة علي المستوى المعيشي القائم ، فإن اجمالي الناتج المحلي يجب ان ينمو بهذه النسبة نفسها وعلي مدى هذه الفترة(روتلدج،2006: 42).

إن معوقات قيام الاتحاد الخليجي الاقتصادية لا تزال عديدة وفي مقدمتها آلية انتقال السلع فيما بين دول المجلس خلال المرحلة الانتقالية لتوزيع الحصيلة الجمركية ،إلى جانب تعارض التزامات بين دول المجلس لمنظمة التجارة العالمية بمتطلبات وشروط قيام الاتحاد الجمركي وكذلك معالجة البضائع التي تستوفي رسومها بالتأمين إضافة إلى المعوقات الجمركية الاخرى.(محبوب ،2012: 34).

الخلافات بين دول الخليج العربية:

تشير التطورات السياسية التي شهدتها منطقة الخليج منذ بداية القرن الواحد والعشرين. وجود، اختلافات حقيقية بين دول المجلس الست ، فمثلا دولة قطر ، رغم تنسيقها مع السعودية حول عدد القضايا خلال هذه المرحلة، هناك جملة من القضايا الشائكة بينهما، والتي قد تجعل دولة قطر حساسة تجاه الاندماج في إتحاد تقودة السعودية. كما ان اعتراض السعودية حال دون بناء جسر بين قطر والبحرين ، ودون شراء البحرين الغاز من قطر كما ان هناك الدولة " المستقلة" التي تعبر عنها بدرجة كبيرة الامارات والكويت ، فهما لن يتخليا بسهولة عن استقلالهما لصالح اتحاد تقودة السعودية ، وهذا ما أكده في فترات سابقة انسحاب الامارات من الاتحاد النقدي، اعتراضا منها علي اختيار الرياض مقرا للبنك المركزي الاتحادي. اما بالنسبة للكويت ، فإنها تعاني ازمات داخلية، خاصة بهيكل النظام الساسي والتي قد تجعل من "غير الملائم"، كما تحدث رئيس مجلس الامة الكويتي، الحديث عن الاتحاد. كما ترى عمان ان فكرة الاتحاد غير مفهومة بالنسبة لها من حيث التطبيق والاليات، ولا من

الحاجة، أو الايجابيات أو السلبيات خصوصا في ظل وجود مجلس التعأون الخليجي الذي ترى أنه يمثل إطاراً تعاونياً وتكاملياً خليجياً ناجحاً، وله آلياته ،وقوانينه، وحقق الكثير من الاشياء(رجب.2012).

اختلاف السياسات الخارجية لدول الخليج العربية:

تشكل توجهات السياسات الخارجة لدول مجلس التعأون لدول الخليج العربية تحديا مهماً امام قيام اتحاد خليجي، إذ ان دول الخليج العربية غير منسجمة تماما في توجهاتها السياسية الخارجية، ويتضح ذلك من خلال مواقف هذه الدول المتباينة فيما يتعلق بالعلاقات مع ايران والمواقف من ثورات الربيع العربي والمواقف من القضية الفلسطينية ومستقبل التسوية السلمية، وكذلك الحال فيما يتعلق بالعلاقة مع الولايات المتحدة الاميريكية والوجود العسكري الاجنبي في الخليج(عبد الملك،2012: 27).

ويمكن الدلالة علي ذلك من خلال السياسات الخارجية تجاه ايران، إذ تتفأوت العلاقات بين دول مجلس التعأون الخليجي وبين طهران ، فيمكن وصف العلاقات القطرية – الايرانية والعمانية– الايرانية بأنها جيدة جداً عموما، أما العلاقات الكويتية_ الايرانية فهي متقلبة في وقت توصف فيه العلاقات بين ايران وباقي دول الخليج العربية بالمتوترة خاصة في عهد محمود احمدي نجاد(باكير، 2010)

ان مسألة الاتحاد بين دول الخليج العربية مسألة مهمة للغاية ولها ما يبررها من خلال العوامل الكثيرة المحفزة والدافعية إلى ضرورة الاسراع بخطوات تطبيق مشروع الاتحاد. ولعل الجدل الذي يثار حولها في الشارع الخليجي الان ليس من باب القناعة بأهميتها ، فالجميع يكاد يتفق علي ان حلم الخليجيين جميعا هو الوحدة الخليجية الكاملة، لكن الجدل يأتي من باب التوقيت وآليات التنفيذ والمعوقات التي يمكن ان تواجه هذا المشروع الوحدوي، والكيفية التي يمكن من خلالها التعامل مع هذه المعوقات.

تمد الإدارة الأمريكية حلفاءها في دول مجلس التعأون الخليجي بالأسلحة الدفاعية للمحافظة على التوازن الإستراتيجي في المنطقة التي تمكنهم من إنشاء مظلة دفاعية في مواجهة تهديد البرامج الصاروخية التي تطورها طهران، ففي الفترة 2005–2009 باعت الولايات المتحدة الأمريكية أسلحة لدول الخليج العربية بقيمة 37 مليار دولار، أبرمت المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية عقداً في مطلع عام 2012 لتزويدها بطائرات مقاتلة بقيمة 30 مليار دولار، كما وقعت

دولة الإمارات العربية المتحدة مع واشنطن عقداً لتزويدها بمنظومة صاروخية قيمتها 3.5 مليار دولار، إضافة إلى دولة الكويت التي وقعت مع أمريكا عقداً لتزويدها بمنظومة "باترويت" بقيمة 900 مليون دولار .

شهدت السنوات الخمس الماضية نشاطاً دبيلوماسياً مكثفاً لدول الخليج العربية بهدف إنشاء تحالفات مع دول إسلامية حليفة كباكستان وتركيا وماليزيا، إضافة إلى السعي لتعزيز التعأون العربي وخاصة مع مصر والأردن والمغرب، في حين نجحت الدبيلوماسية الخليجية في الوصول إلى حل لأزمة اليمن، وتسعى إلى الحد من مهددات الأزمات السياسية التي تعصف بكل من سوريا والعراق، وقد أثبتت الدبيلوماسية الخليجية قدرتها على التوصل إلى رؤية موحدة للتعامل مع الأزمات الإقليمية، ونجاحها في التعامل مع المنظمات الدولية لإبرام اتفاقيات تعترف بها الدول الكبرى والمجتمع الدولي.

أما على الصعيد الدولي، فإن دول أوروبا الغربية تمثل ركيزة مهمة من ركائز الإستراتيجية الأمنية في المنطقة، وعلى رأسها بريطانيا التي لا تزال تحتفظ بقدر لا يستهان به من النفوذ السياسي والتواجد العسكري، وكذلك فرنسا التي تسعى إلى توسيع دائرة نفوذها الإقليمي، ويظهر ذلك من خلال توقيع اتفاقية لإنشاء قاعدة عسكرية فرنسية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

تمثل التحديات القادمة من جهة القوى غير التابعة للدول خطراً كبيراً على الأمن الوطني والأمن الإقليمي لدول الخليج العربية، وهي جماعات تمتلك هوية مستقلة وتعمل في إطار منفصل عن نشاط الدولة، ويصنفها بعض فقهاء العلوم السياسية ضمن سياق الحركات الاجتماعية ومن أبرزها: الجماعات المتطرفة، والمجموعات العرقية والمذهبية المنظمة، والجماعات السياسية العابرة للحدود.

ظهر في منتصف تسعينيات القرن العشرين مجموعات أخرى من تنظيمات العنف السياسي كفروع لتنظيم القاعدة، ونسبت إلى هذه التنظيمات سلسلة عمليات إرهابية، كاستهداف رئاسة الحرب الوطني بالرياض عام 1995 ومهاجمة مجمعات سكنية في العاصمة السعودية عام 2003، وأخذت هذه المجموعات في توسيع إطار عملياتها حيث شهد اليمن منذ صيف 2007 وخلال عام 2008 سلسلة من الهجمات التي استهدفت مباني دبلوماسية ومنشآت نفطية وسياح أجانب، وكان الهجوم الأكثر دموية لهذه المجموعات هو استهداف السفارة الأمريكية في سبتمبر 2008 والذي أسفر عن مقتل 19 شخصاً من بينهم سبعة مهاجمين، وفي عام 2009 تم الكشف عن مخطط لتنظيم القاعدة كان يهدف إلى تنفيذ 12 عملاً إرهابياً المنشآت النفطية، كما نجحت الأجهزة الأمنية في الكشف عن مخططات للقيام بعمليات إرهابية بالبحرين في ديسمبر 2008، وكذلك في الكويت في شهر يوليو

2009. وقد نجحت هذه المجموعات في تطوير بنيتها التنظيمية؛ حيث أعلنت في شهر يناير 2009 عن اندماج تنظيمي القاعدة في اليمن والسعودية في قيادة واحدة تحت مسمى "تنظيم القاعدة في جزيرة العرب" وتبنى هذا التنظيم بعد الاندماج الهجوم الذي تم من خلاله قتل أربعة سياح من كوريا الجنوبية في اليمن في 5 مارس 2009. وتبنى هذا التنظيم عمليات أخرى تمثلت في محأولة استهداف مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية بالمملكة العربية السعودية آنذاك الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز في السابع والعشرين من أغسطس 2009(عبد الغفار، 2012: 26).

ثانياً: الثورات العربية.

ادى اندلاع ثورات الربيع العربي إلى زيادة شعور دول الخليج بأن امن المنطقة قد بات مهددا اكثر من ذي قبل ، خاصة بعد انتقال الاضرابات إلى داخل بعض دول مجلس الامن والتعأون لا سيما اندالاع الاضطربات في البحرين والتي قادت إلى دخول قوات درع الجزيرة اليها ، ووصول الثورة إلى اليمن اي إلى الحدود الجنوبية _ الغربية للمملكة العربية السعودية . وهذا يعني مشاكل امنية جديدة في عصر تحتاجه قيم العولمة والحداثة ، تحت العنوان نفسه الا وهو امن الخليج الذي بدت كل التحولات المحيطة به وكأنها تؤثر فيه سلبيا، مما جعل الدول الخليجية حساسة تجاه التغيرات الحاصلة والمحيطه بها.(خليفة،2014: 48)

دول مجلس التعأون الخليجي . ارادات ان تنأى في بادئ الامر بنفسها عن الحراك المنتشر في المنطقة العربية وكان هذا واضحا في مقررات القمة الخليجية الدورية الحادية والثلاثين التي عقدت في ابو ظبي(6و7 ديسمبر–كانون أول2010) وبعدها القمة الثانية والثلاثون التي عقدت بالرياض(19و20 ديسمبر_كانون أول 2011)، حيث جاءت المقرارات تقليدية وغير مواكبة لما يحدث من تفاعلات علي كافة المستويات .فعلي الرغم من تركيز مقرارات القمة الحادية والثلاثين علي التهديدات الامنية ،خاصة الخطر الايراني ،فإنها لم تعكس ايا من التفاعلات الداخلية ، ولم تتنبأ بما فرض نفسه من تطورات صاخبة عربية وخليجية بعد اسابيع قليلة من انعقاد تلك القمة بتفجير ما اصطلح على تسميته بـ "ربيع الثورات العربية" الذي بدأ في تونس ومنها إلى مصر وامتد منها بعد سقوط الرئيسين التونسي وزين العابدين بن علي والمصري حسني مبارك إلى دول عربية اخرى دون استثناء لدول مجلس التعأون الخليجي.(ادريس ،2012)

إلا ان مسارات هذا الحراك الشعبي وصل إلى دول الخليج نفسها، ولا سيما في البحرين وبعض مناطق المملكة العربية السعودية، مما وضع الدول الخليجية امام خيارين ، اما الاستجابة لهذه

المطالب أو مواجهتها، فقد عملت البحرين على الاستجابة إلى بعض مطالب المعارضة منها اطلاق سراح بعض المعتقلين والتعهد بالحفاظ على حق المعتصمين بالوجود في "دوار اللؤلؤة" والحفاظ علي حياتهم طوال فترة الحوار والتفواض، والاطلاق الفوري لجميع المعتقلين السياسيين وشطب قضاياهم في المحاكم.

عبر إليوت إبرامز المسؤول الاميريكي الاسبق في مجلس الامن القومي في ادارة الرئيس جورج بوش الابن علي هذه السياسة التدميرية التي تدافع عن اسرائيل وتدفع الدول العربية إلى مربعات الدول الفاشلة في مقال له بعنوان الربيع العربي صدر عام 2011م.إن ما يطرحه إليوت أبراهامز حول السعودية والامارات والبحرين وقطر وعمان والكويت، يدل بصريح العبارة على ان المطلوب هو دفع هذه الدول إلى مربعات الفوضى وإلى احضان التطرف، والدول الفاشلة. (عريقات،2014)

يبدو واضحاً أن الغرب يريدون من خلال مثل هذه الأفكار أن يكرس:

1- اسرائيل هي الحليف الإستراتيجي للغرب في منطقة الشرق الأوسط ، وانها المثال الذي يمكن ان يتخذى به.

2- إدخال الدول العربية دون استثناء إلى مربعات الفوضى والتطرف المجهول ، وذلك لابقاء صيغة العلاقات العربية_ الغربية، دون تحديد مع الابقاء على اسرائيل كالنموذج المطلوب. (عريقات،2014)

3- غض النظر عن الإحتلال الاسرائيلي وممارسات اسرائيل.

من هنا أرسى الرئيس بارك أوباما في خطابه يوم 2014/9/10، استراتيجية جديدة لمحاربة الارهاب وبناء تحالف دولي ضد(الدولة الاسلامية في سوريا والعرق): ارتكزت إلى:

1.استمرار الغارات الجوية علي عناصر(الدولة الاسلامية) في العراق، وامتداد القصف ليشمل سوريا في المستقبل.

2. دعم القوات التي تحارب هذه المجموعات علي الارض(القوات العرقية والكردية) وإرسال475 خبيراً عسكريا امريكيا للمساعدة في العراق ، ولكن هناك قوات امريكية تحارب علي الارض .

3. التعأون مع الشركاء في العالم ومنطقة الشرق الأوسط وبناء تحالف يوفر الاموال والمساعدات العسكرية وتبادل المعلومات الاستخبارية.

4. توفير المساعدات الانسانية للمدنيين الذين تضرروا لأعمال هذه المجموعات الارهابية.(عريقات،2014)

ثالثاً: الحركات المتطرفة وأثرها على أمن الخليج العربي: شهد عدد من دول الخليج خلال عام 2012 محأولات تنفيذ عمليات إرهابية، فقد تعرضت إحدى دوريات حرس الحدود في قطاع شرورة بمنطقة نجران، في المملكة العربية السعودية، في 4 نوفمبر2012، لهجوم من عشر سعوديين على قوات الأمن مما أدى إلى مقتل جنديين، كما سبق أن أعلنت أجهزة الأمن، في 26 أغسطس 2012 إحباطها مخططات لهجمات إرهابية، كانت تستهدف قوات الأمن والمنشآت العامة، حيث تم ضبط خليتين إرهابيتين مرتبطتين بتنظيم القاعدة في الرياض وجدة، والقبض على ثمانية أشخاص غالبيتهم من اليمن. وفي هذا السياق تواترت أنباء عن سعي الأجهزة الأمنية السعودية لإنشاء خندق ضخم بعمق لا يقل عن 3 أمتار على الخط الحدودي مع اليمن لمواجهة ظاهرة المتسللين الذين يشكلون خطراً على أمن البلدين(هلال وآخرون، 2013: 151).

كما قامت مجموعة إرهابية، في 5 نوفمبر 2012 بتفجير خمس قنابل محلية الصنع أودت بحياة اثنين من العمالة الآسيوية وإصابة ثالث بإصابات بالغة في منطقتي القضيبية والعدلة في المنامة بالبحرين. كما قامت مجموعة أخرى، في 7 نوفمبر 2012 بإشعال الحريق في مستودع للسيارات تابع لوكالة "هيونداي" بمنطقة سترة. وهنا، يمكن الإشارة إلى تجأوز الأعمال الإرهابية من استهداف رجال الأمن إلى زرع القنابل ونسف المتفجرات في الأماكن العامة.

في هذا السياق يمكن تحديد دلالة اجتماعات وزراء الداخلية لدول مجلس التعأون الخليجي في 9 و 10 نوفمبر 2012 لمناقشة عدة موضوعات كان من بينها التهديدات الإرهابية المحتملة، وبلورة مشروع إنشاء الشرطة الخليجية وتحديث وتطوير الاتفاقية الأمنية المشتركة، وهو ما صادق عليه وزراء الداخلية في اجتماعهم في الرياض في 13 نوفمبر 212، حيث اعتبروا أن مواجهة التهديدات الأمنية لأي دولة خليجية مسؤولية جماعية تستدعي العمل المشترك، لذا، طالب الشيخ راشد بن خليفة وزير داخلية البحرين في كلمته بأن "تكون هناك قائمة خليجية موحدة لمواجهة تهديدات الأمن القومي لدول المجلس مما يستدعي تبني استراتيجية أمنية واضحة للتعامل مع كافة تلك التهديدات".

وهناك جملة من الأسباب التي تفسر احتمالية تصاعد الهجمات الإرهابية ضد الأهداف الخليجية، وعلى الرغم من أن هناك دوراً رئيسياً للعامل الخارجي في تغذية الإرهاب في الخليج إلا أنه تبقى العوامل والمتغيرات الداخلية تمثل أسباباً فرعية، وهو على عكس الحال السائد في الموجة الإرهابية التي تعرضت لها الدول العربية قبل سنوات مضت، وهو ما يجعل هذه العمليات "مظاهر" وليست "ظواهر". وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي(هلال وآخرون، 2013: 151):

أ. إن التهديدات الإرهابية ترتبط في أحد أبعادها بالأزمات السياسية، كما هو الحال بالنسبة للبحرين، فقد رددت بعض أطراف المعارضة البحرينية بأن التفجيرات الإرهابية مفتعلة لفرض الأحكام العرفية. كما اعترضت بعض القوى السياسية في البحرين والكويت، على التعديلات على الاتفاقية الأمنية الموقعة بين دول الخيج، لا سيما مع احتمال تأثيرها على الحريات العامة وشرعنة الملاحقات السياسية وفقاً لرؤيتها.

ب. تزايد تهديدات تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وتصاعد نشاطات تنظيم القاعدة بشكل ملحوظ عقب دمج الفرعين اليمني والسعودي من القاعدة في فرع واحد يدعى "تنظيم القاعدة في جزيرة العرب" في يناير 2009، وهو ما يشير إلى الوجود المستدام للقاعدة، لدرجة بلغت إلى التخطيط لأهداف جديدة، فقد أثير أن تنظيم القاعدة يبحث عن موطئ قدم في سلطنة عمان بعد طرد الجيش اليمني جماعة أنصار الشريعة ذات الصلة من معاقلها في جنوب اليمن، في أعقاب محأولتها إقامة ما يسمى بإمارة عزان في محافظة شبوة اليمنية، بالإضافة إلى عمليات الجيش اليمني والعمليات العسكرية الأمريكية المباشرة ضد التنظيم داخل اليمن.

ج. عودة القادمين من سوريا، مثلما واجهت الدول العربية، في فترات زمنية سابقة، تهديداً أمنياً من العائدين من ألبانيا، والعائدين من أفغانستان والعائدين من العراق، سوف تواجه دول الخليج خطر العائدين من سوريا، لا سيما بعد إشارة الصحف الكويتية مثل القبس منذ شهور إلى ذهاب العشرات من المواطنين الكويتيين للجهاد في الأراضي السورية إلى جانب الجيش السوري الحر.

المبحث الثاني : تقييم للمتغيرات الخارجية

وسوف يتم تناولها من خلال ما يلي:

أولاً: احتلال العراق:

ان امن الخليج العربي تأثر وبشكل كبير باحتلال العراق ، فاحتلال العراق زاد حجم القوات الامريكية في المنطقة ، كما انه انهى التوازن القليدي القائم في منطقة الخليج بين العراق وايران ، علي اعتبار انها القوتين الاساسيتين في منطقة الخليج مع وجود المملكة العربية السعودية كقوة اقتصادية فاعلة، المدة التي استمر بها هذا التوازن بدأت منذ السبعينيات من القرن الماضي، ومع احتلال العراق ،كقوة قادرة علي فرض قوتها العسكرية والسياسية في منطقة الخليج، اصبح هناك خلل في موازين القوة

لصالح ايران مع سعي دول الخليج العربية إلى الاستعانة بالفاعلين الدوليين لمواجهةهذا الإحتلال في هيكل الامن الخليجي الذي اصبح مصدر قلقل لدول الخليجية التي ادركت هذه الحقيقة فضلا عن ادراكها ان المشروع الامريكي يمكن ان يطبق وفق ما ادعت به من جعلا لعراق نموذجا للديمقراطية والاصلاح، لأن هذه الدول رأت أن سيكون له انعكاساته علي تركيبة وبنية هذه المجتمعات .ولم تخف الادارة الامريكية مطالبها وشروطها عل هذه الدول لأحداث اصلاحات سياسية واجتماعية داخلها بعد غزوها العراق ففي كلمة لها في مدرسة ودرو ويلسون لشؤون العلاقات الدولية في برينستون ، صرحت وزيرة الخارجية الامريكية كونداليزا رايس بتاريخ 30 سبتمبر2005 بأنه علي مصر والسعودية ان لا يكتفيا بالانتخابات وعليهم بتطوير المؤسسات وخصت بمنح المرأة حقوقها في السعودية.(احمد، 2007 :24).

تستند ايران في سعيها نحو التأثير الاقليمي على قوتها العسكرية التقليدية والتي يمكنها اذا ماسعت في تطويرها وتحديثها تصبح قوة فاعلة ومؤثرة في منطقة الخليج، فلديها قوات يصل تعدادها مابين المتفرغ للعمل في الجيش والاحتياط إلى اكثر من1.400.000مليون فرد وتشمل قوات التعبئة الشعبية، وقوات برية تتكون من اربعة فيالق وتؤلف 12 فرقة، منها اربعة مدرعة ،ولديها قوات جوية تقليدية ، وصواريخ متنوعةتصل مداها إلى اكثر من 3000كم وقوات بحرية يصل عدد افرادها مابين 16-17 الف جندي مع سفن قادرة علي حمل 300إلى 350 فردا ونظم واسلحة مدرعة.(كوردسمان،2005: 62-66).

بروز القوة الايرانية هذا جاء بعد انتهاء حالة توازن القوى في منطقة الخليج باحتلال الولايات المتحدة العراق وتدمير قواته العسكرية ، وبالمقابل فإن دول مجلس التعأون الخليجي الست لا تسنطيع مجاراة قوة ايران أو التصدي لها بمفردها ولا سيما ان ايران قامت سياستها في منطقة الخليج على مجموعة من الوسائل ولعل اهمها:

1. تقوية القدرات العسكرية الايرانية من خلال تحديث القوة العسكرية وزيادة عدد افراد القوات المسلحة الايرانية لمواجهة أي تهديد محتمل.

2.تعمل ايران علي ضعف الدول الخليجية العربية من خلال اثارة النزعات الطائيفية فيها ولا سيما في البحرين والسعودية.

3. مازالت ايران تحتل الجزز الاماراتية الثلاث ، وايضا في نفس الوقت تعمل علي انتشار عسكري مكثف في هذه الجزر.

4.العمل على استغلال عناصر القوة الايرانية ولا سيما المتعلقة منها بالاطلالة الواسعة لايران في التحكم في الملاحة في منطقة الخليج أو على الاقل التهديد بالتحكم بها من خلال اغلاق مضيق هرمز أو استهداف المصالح الحيوية الامريكية في منطقة الخليج ، وقد عبرت ايران في اكثر من مرة انها سوف تلجأ إلى غلق مضيق هرمز وايقاف حركة الملاحة في الخليج ، ولكن في الوقت نفسه يبدو ان ايران تدرك ان أي مساس بحركة الملاحة في الخليج سوف يؤدي إلى توجيه ضربة عسكرية مباشرة لها وانها لن تستطيع اغلاق مضيق هرمز أو وضع الغام في مسارات النقل لفترة طويلة قبل ان يتم تدمير قدراتها. (كوردسمان، 2005 :80-84)

ثانياً: إيران وامن الخليج:

ان نوايا ايران تبدو مبهمة ومعقدة إلى حد ما، وهذه الصفة تحأول ايران ان تضفيها علي طبيعة تحركاتها وسياساتها حيال منطقة الخليج العربي، لعل سبب هذا التشويش في سياسة ايران حيال منطقة الخليج ياتي من ادراك ايران ان موازين القوة في منطقة الخليج غير مستقرة إلى حد كبير فهي دولة اقليمية متنفذه تمتلك امكانت كبيرة.

ان سياسة ايران الاقليمية تقوم على: (مركز الاهرام للدراسات الإستراتيجية،(2006):ص5-6)

- بسط هيمنه اقليمية، لا سيما اقتصادية وثقافية، داخل محيط نفوذها.
- توسيع مجال نفوذها.
- تحقيق الاستقرار الاقليمي بما يضمن تفوق ايران في المنطقة.

السعي الايراني لانجاز هذه الاهداف في ظل بيئة اقليمية غير مستقرة كان احد الاسباب في تصاعد النفوذ الاقليمي الايراني، بالاضافة إلى أن ايران تعد حلقة الوصل بين الشرق الأوسط واسيا فهي فضلا عن الامكانات العسكرية التقليدية لها نفوذ ثقافي وسياسي واقتصادي متصاعد ومؤثر . وايران تقليديا تجيد استخدام القوة "الناعمة"- اي القدرة علي استخدام السياسة والثقافة للسعي لتحقيق مصالحها الإستراتيجية .وهي تختلف عن الولايات المتحدة التي تملك القدرة علس استخدام القوة"الصلبة"، وتتفوق ايران علي الغرب بما تملكه من معرفة بالمنطقة ،واجادة للغاتها وثقافتها ،وبما تملكه من علاقات تاريخية قوية. وبينما سعت الولايات المتحدة إلى تغيير واصلاح الشرق الأوسط، فإن ايران تميل إلى التعامل مع الامر الواقع فهي تدرك القدرات الفعلية لدول الخليج العربي ولا سيما بعد عام2003، فايران اصبحت اكثر قوة من قبل وعملت علي زيادة فاعليتها ومن خلال تمتعها بعناصر قوة مضافة إلى عناصر قوتها الحالية ولعل اهمها ، تحقيق نفوذ كبير في العراق مقابل تراجع عربي ملحوظ.

أما بالنسبة للتهديد الصاروخي الإيراني فإن دول الخليج العربية تمتلك أنظمة دفاعية متطورة، لكنها بحاجة إلى التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية لتشكيل منظومة صاروخية متطورة، وللحد من طموحات إيران النووية، إذ تشترك هذه الدول في شعورها بالقلق من أنشطة إيران في تخصيب اليورانيوم، خاصة وأنها قد تجأوزت جميع المعايير السلمية المقرة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وخالفت جميع قرارات مجلس الأمن، ويمكن لدول المجلس أن تتعأون مع القوى ذات الصلة للحد من تهديدات البرنامج النووي الإيراني وفق الخيارات الستة المتاحة وهي(*):

1- الديبلوماسية والحوار: محأولة إقناع إيران بالتخلي عن برامج التخصيب طواعية وبصورة سلمية.
2- الحوافز: تعرض الدول الكبرى على إيران ضمانات أمنية، وميزات تجارية وتسهيلات اقتصادية في حالة التخلي عن برامج التخصيب.
3- الاحتواء: اتخاذ إجراءات دفاعية بهدف منع إيران من تطوير أسلحة الدمار الشامل، وتوفير الأسلحة الدفاعية والصاروخية لدول الخليج العربية لمواجهة الخطر الإيراني.
4- العقوبات الاقتصادية: ممارسة ضغوط اقتصادية على إيران لدفعها إلى التخلي عن برنامجها النووي، والحد من قدرتها على اقتناء تقنيات التخصيب وتصنيع أسلحة الدمار الشامل.
5- الردع: زيادة حجم المخاطر العسكرية في مواجهة إيران لردعها عن الاستمرار في تطوير برامجها الصاروخية والنووية التي تهدد أمن المنطقة بأسرها.
6- الدفاع: تطوير منظومات الدفاع الجوي، والدفاع الصاروخي، وأنشطة مكافحة الإرهاب، والعمليات الاستخباراتية، والدفاع المدني، لمواجهة عدوان إيراني محتمل.

حدثت متغيرات عدّة في الأسس التي قامت عليها استراتيجيات كل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية في السنوات العشر الماضية وذلك بسبب التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الخليج العربي ، مما يتيح لدول مجلس التعأون الفرصة لمراجعة استراتيجتها الأمنية حتى تتمكن من التحرك في نطاق المثلث الإستراتيجي للتوصل إلى نقطة قريبة من المحور. ولذلك فإنه يتعين على

(*) تمتلك إيران أسلحة كيميائية وبيولوجية، ولديها برامج لتطوير منظومة صواريخ سكود، تشمل: فجر وفاتح وغدير ونزيت وعقاب وسجيل وشهاب (1-3)، وشاهين (1-2) وزلزال (1-2)، ويبلغ مدى أقصاها 2500-3000 كم، وتطور برنامجاً نووياً في 6 مواقع رئيسة هي: آرك، أصفهان، بوشهر، طهرا، وقم ونظنز، في حين لا تمتلك دول الخليج العربية أي من هذه الأسلحة أو تقنيات تخصيب اليورانيوم.

دول المجلس أن لا تقتصر في تعاملها مع التحولات الكبرى على تبني السياسات التي اتبعتها منذ نشأة المجلس عام 1981، بل ينبغي أن تستحدث وسائل جديدة للمحافظة على الأمن الإقليمي وخاصة فيما يتعلق بالتعامل مع الجمهورية الإيرانية التي لا تؤمن بمفهوم التعأون، بل تطمح إلى الهيمنة وتوسيع النفوذ.وعلى الصعيد نفسه فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد بدأت تعيد دراسة آليات تعاملها مع حلفائها في الشرق الأوسط، وتراجع استراتيجيتها الأمنية والعسكرية وفقاً للمتغيرات الجديدة في المنطقة. تتركز المعادلة الجديدة حول إيران، حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لمنع نظام طهران من التحول إلى دولة نووية، في حين تقدم كل من الصين وروسيا الدعم السياسي لطهران بهدف المحافظة عليها كحائط في وجه حلف شمال الأطلسي ومشاريعه في مد شبكات الدرع الصاروخية في منطقة "أوراسيا" بأسرها(عبد الغفار، 2012: 19).

ثالثاُ: الدور التركي في المنطقة العربية

لعبت المحددات الأمنية دوراً أساسياً في تشكيل معالم السياسية الخارجية التركية في الفترة السابقة على وصول حزب العدالة والتنمية، غير أن قادة الحزب صاغت مفهوم مغاير للأمن التركي، ينطلق من أن الجوار الإقليمي ليس بضرورة مصدر لتهديدات الأمن القومي التركي، وإنما قد يكون التعأون المشترك مع دول الجوار سبيل التعامل مع كافة التهديدات التي يمكن أن تؤثر على سلامة الأمن والاستقرار التركي .وقد لعبت العوامل الأمنية دورا أساسيا في تحديد المقاربة التركية حيال الثورات العربية، حيث انطلقت تركيا من قناعة مؤداها أن استمرار حالة الاحتجاجات والثورات قد تؤثر في مستقبل استثماراتها السياسية والاقتصادية في المنطقة، بما قد يخدم المصالح والسياسات الإسرائيلية، ويرفع من التكلفة الأمنية لانخراط تركيا في تفاعلات منطقة الشرق الأوسط .

وقد تأسست هذه القناعة على الخبرة التركية من حرب العراق في 1990-1991، حيث الخسائر الاقتصادية الضخمة والتداعيات الأمنية التي قضت مضاجع الأتراك ومازالت بسبب تشكل إقليم شمال العراق، وتزايد هجمات حزب العمال الكردستاني ضد تركيا انطلاقا من الأراضي العراقية، هذا فضلا عن تزايد الدور الإيراني في العراق، بما ضاعف من التحديات الأمنية والسياسية بالنسبة لأنقرة، تأثرت المواقف التركية حيال الثورات العربية بمصالح تركيا الاقتصادية في المنطقة التي شهدت تطورات مهمة على صعيد العلاقات الاقتصادية التركية العربية بفعل فاعلية إستراتيجية تركيا الخاصة بعمليات "البحث عن أسواق جديدة" وازدهار سياسات التصدير بديلا عن أية "برامج أيديولوجية"، وذلك فيما أطلق عليه "السياسات التجارية" الجديدة لأنقرة . وقد أفضت الجهود التي بذلتها أنقرة من أجل

إعادة تمتين العلاقات مع النظم العربية الجديدة في دول الربيع العربي إلى تطورات اقتصادية إيجابية خلال عام 2012؛ حيث شهدت الأشهر الثلاثة الأولى من العام انتعاشة في الصادرات التركية إلى دول الربيع العربي، بعد فترة من الركود في العلاقات التجارية، حيث سجلت الصادرات التركية إلى البُلدان الثلاثة زيادة بنسبة 84 بالمائة، لترتفع من 899 مليون دولار في العام الماضي إلى 1.6 مليار دولار .وذكرت وكالةُ الأناضول للأنباء أنه بالمقارنة بين الربعين الأولين من عامي 2011 و2012، ارتفعت قيمة الصادرات التركية إلى ليبيا من 264 إلى 526 مليون دولار، وإلى تونس من 139 إلى 208 مليون دولار، وإلى مصر من 496 إلى 917 مليون دولار.(الطاهر،2014).

ارتبطت العلاقات التركية الخليجية بالمتغيرات السياسية والاقتصادية التي مرت بها المنطقة العربية منذ مطلع سبعينيات القرن المنصرم ، إذ إن تركيا لم تكن بعيدة عن الأحداث العربية بل كانت تراقب عن كثب كل ما سيصبو اليه الصراع دون ان تعطي أولوية لأي طرف على حدة من خلال اتباعها سياسة الحياد كما حصل في الحرب العراقية الايرانية من خلال اعلانها الحياد بالعراق في نيسان عام 2003 حيث اعلنت موقفها الرافض من المشاركة في الحرب ضد العراق واحتلاله وقد امتازت هذه المواقف المتوازنة بالسياسة المعتدلة التي تنتهجها تركيا في سياستها ، وإلى جانب عن التحركات الإقليمية التركية في السنوات الأخيرة.

من هنا تعتبر اتفاقية التفاهم والتعأون الإستراتيجية التي وقعت الجانبين العربي والتركي نتيجة طبيعية لسنوات طويلة من العمل المتواصل الدءوب عل طريق تحسين العلاقات. ويكفي التوقف مثلا عند حجم التبادل التجاري الذي تضاعف(توقيع مذكرة تفاهم تمهد لعلاقات استراتيجية خليجية – تركية، 2008) (4) مرات خلال السنوات السبع الأخير ليصل إلى حوالي 9 مليارات دولار لتكتشف أبعاد قرار تركيا ودول توسيع تعأونهما هذا وتحويله إلى تحالف استراتيجي متعدد الجوانب في طريقه نحو إقامة التكامل الإقليمي ، خاصة أذا ما عملنا إن الوثيقة تتطرق إلى تنسيق بنيوي منظم وشامل في المجالات السياسية والانمائية والامنية والدفاعية . وظهر هذا التعأون على هامش اجتماع وزراء الخارجية في دول مجلس التعأون الخليجي الست، والذي شارك (باباجان) وزير خارجية تركيا في جانب منه. تم التوقيع على مذكرة التفاهم ، وقد اعتبر رئيس الوزراء القطري أن توقيع المذكرة خطوة على طريق العلاقات الإستراتيجية بين دول التعأون وتركيا . وقال : أن المذكرة ستفتح افاق التعأون في المجالات السياسية والاقتصادية والامنية والثقافية ،مؤكد أن علاقات الخليج مع تركيا محورية .

وأوضح أن الاجتماع مع وزير خارجية تركيا خطوة في اطار الحوار الإستراتيجي أما الموقف التركي فيمكننا من خلال ما أعلنة وزير خارجية تركيا مثلا في أعقاب التوقع على الاتفاقية (تركيا تولي أهمية كبيرة لآمن الخليج واستقرار الخليج واستقرار..ستكون في طليعة الدول التي قد تتأثر بشكل مباشر من أي تدهور أمني هناك)

كذلك وقعت تركيا مع الكويت اتفاق تعأون عسكري في منتصف عام (2009) لارساء اطار قانوني لتوسيع التعأون بين الجيش . وفي مايو (2010) وقعت مع السعودية اتفاق تعأون عسكري يغطي التدريب والابحاث العلمية والتنمية التكنولوجية. ويمثل المجال الاخر للتعأون السعودي التركي في قيام الشركة التركية (أف أن أس أس) بتحديث مئات ناقلات الجند المدرعة (أم113) الامريكية الصنع لكن لاتزال هناك حدود كبيرة تقيد الدور الامني التركي في المنطقة.

أدركت تركيا ان قيمتها ومكانتها الاقليمية والدولية تأتي من خلال قدرتها على بناء تحالفات متعددة في السياق الاقليمي والدولي ، حتى وان بدت هذه التحالفات في رؤية البعض متناقضة ومتعارضة ، أو لا يمكن الجمع بينها خاصة في بيئة وعرة سياسيا كمنطقة الشرق الأوسط .وفي هذا الاطار ترى تركيا ان علاقتها مع اي طرف أو محور اقليمي أو دولي ليست بديلا عن العلاقات مع طرف اخر ، فانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي لن يؤثر برأيها على دورها في الشرق الأوسط ، وأن تحالفها مع امريكا لا يؤثر على سعيها لتعأون مع روسيا ، وعلاقتها مع العرب لا تعني قطع كل الوشائج والروابط مع ايران أو" اسرائيل " فأنقرة ، كما وصفها مهندس السياسة الحارجية التركي احمد دأود أوغلو يجب ان تعرف في المرحلة الجديدة على انها بلد مركز ، وتكون بذلك مساهمة ، لا عبئا في التفاعل الدولي. كما ان التحرك السياسي التركي للعب دور الوسيط أو ما اصطلح عليه الطرف الثالث، هو حدة الانقسامات العربية وظهور الفراغ السياسي في المنطقة خاصة بعد الإحتلال الامريكي للعراق، فالتفتت في العالم العربي لم يؤدي فقط إلى اضعاف قدرة الدولة على معالجة مشاكل المنطقة، مثل القضية الفلسطينية ومسألة العراق، بل انه سمح لقوى اخرى بالتدخل سعيا لخدمة مصالحها الذاتية. كما ان فراغ القوة اضافة إلى الفراغ العقائدي اديا إلى تناقض في قوة مصداقية الولايات المتحدة في المنطقة، وهو ما ادى إلى ملء هذه الفراغات عن طريق قوى اقليمية اخرى مثل ايران وتركيا. وهذا بدوره دفع العرب وتركيا للنظر لبعضهما البعض بطريقة تبادلية فيها من التقارب اكثر ما فيها من التباعد .ان السمات المميزة للسياسية الخارجية التركية، الاقتراب من القضايا العربية والاسلامية، مثل اهتمامها بالقضية الفلسطينية، والتفاعل معها ايجابيا، وتكريس الدفاع عنها في

المحافل الدولية العربية، تتوازى وتتناسب مع انسحابها من التحالف الإستراتيجي مع " اسرائيل "، وقطعت مع سوريا بالفعل شوطا في هذا الاتجاه على طريق الانتقال بالعلاقات الثنائية إلى مرحلة استراتيجية متقدمة. واخيرا نقول ان تركيا تغيرت وفي طريقها لتكون القوة الاقليمية القادرة على لعب ادوار شديدة الاهمية ، ولعل من مصلحة العرب جميعهم السعي لاقامة علاقات وتحالفات استراتيجية مع هذه القوة الصاعدة .(ملكاوي، 2013)

رابعاً: تراجع عملية السلام في الشرق الأوسط

برغم اهتمام دول المجلس بعملية السلام في الشرق الأوسط ، ودعمها الكامل للتفأوض السياسي كسبيل اساسي لنيل حقوق الشعب الفلسطيني خصوصا منذ توقيع اتفقات أوسلو عام 1993، غير ان الفترة التي تلت اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية تعد فترة حاسمة ومهمة في تطوير مواقفها وبلورة توجهاتها ازاء التسوية السياسية، والتي شهدت اضافة إلى التشجيع والدعم لعملية السلام، التدخل بتقديم مبادرات مباشرة فيما عرف بالمبادرة العربية التي طرحتها السعودية في القمة العربية في بيروت عام 2002، والتي قضت بالموافقة المبدئية على التطبيع الشامل مع اسرائيل اذا انسحبت من الاراضي العربية المحتلة حتى خطوط حزيران/يونيو 1967. والتي فسرت حينها بفشل اسس مؤتمر مدريد ونهج توقيع الاتفاقات الثنائية مع اسرائيل من قبل كل من منظمة التحرير والاردن اعوام 1993 و1994 على التوالي. ناهيك عن تداعيات احداث 11 ايلول/سبتمبر 2001 على الوضع الدولي والداخلي لدول المجلس.

لذلك اكد بيان القمة الخليجية المنعقدة في البحرين والصادر في 12/31/ 2000، على موقف دول المجلس من التسوية السياسية للصراع على اساس مبادئ الشرعية الدولية ومبدأ الارض مقابل السلام، مشددا على مفهومه للسلام باستعادة الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه ، بما في ذلك اقامة دولته المستقلة، وبالانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي العربية المحتلة عام 1967 .كما اكد على دعم جهود المجتمع الدولي لتسوية الصراع، وناشده الضغط على اسرائيل للالتزام بذات المبادئ.

الفصل السادس

الخاتمة

مع أن أمن الخليج يعد أمناً إقليمياً بالمعنى النظامي للمصطلح، أي أنه يرتبط بأمن مجموعة من الدول الواقعة ضمن نطاق جغرافي محدد، فإن نمط المحددات الداخلية في صياغة هذا الأمن تدفع باتجاه تفاعله ضمن نطاق يفوق كثيراً حيزه الإقليمي. ويمكن القول إن أمن الخليج يتفاعل مع أمن البحر الأبيض المتوسط تماماً بموازاة تفاعله مع أمن البحر الأحمر، وإن مضايق هرمز، وباب المندب، وقناة السويس مرتبطة فيما بينها على مستوى الحاسة الإستراتيجية والتكامل الوظيفي. وإذا كانت هذه هي الامتدادات النطاقية لأمن الخليج، بمعيار التداخل بين الممرات الإستراتيجية، فإن للخليج امتداداً آخر يتمثل في تحكمه بعصب الطاقة النفطية، وهو يتداخل بهذا المعنى مع أمن العالم برمته، وعلى صعيد بيئة الأمن الخليجي، يمكن تشخيص سبعة متغيرات أساسية تتمثل في: زيادة وتيرة العنف الداخلي المسلح، والمتغير العراقي، أو لنقل متغير السياسة الأمريكية في العراق، وقضية البرنامج النووي الإيراني، والمقاربة الأمريكية الخاصة بها، والتوجه الجديد لحلف شمال الأطلسي (الناتو) وسعيه لمد أدواره إلى منطقة الخليج، والاتجاهات الجديدة نحو الإصلاح السياسي وما تفرضه من مفاعيل على مستوى الساحات الوطنية كما على المستوى الإقليمي العام، وكذلك تداعيات الثورات العربية على امن الخليج العربي .

وسيرمي هذا المتغير بتداعيات أكيدة على البيئتين الأمنية والسياسية لكل من تركيا، وإيران، وسوريا، بل وباكستان أيضاً. وبالنسبة لهذه الأخيرة سيرفع هذا المتغير – بصفة خاصة– من التطلعات الانفصالية في بلوشستان. وفيما يتعلق بمقاربة الأمن في الخليج فإن التداعيات المحتملة على إيران وباكستان سترمي بنفسها بصور عدة على معادلة هذا الأمن.

إن الخليج العربي يقدم خير مثال على كيفية تحول الجغرافيا إلى هم يثقل كاهل التاريخ.فتأثير العوامل الجغرافية على المجتمع والاقتصاد والسياسة تتضح جلية عند تتبع كيف أولت القوى الاستعمارية اهتماماً بالغاً بمنطقة الخليج العربي منذ القرن السادس عشر،وذلك لدوافع اقتصادية وسياسية وعسكرية استراتيجية.وهي عوامل متلازمة في ما بينها،وإن لم تكن متسأوية الأهمية في كل الأوقات.وقد حكمت المتغيرات الدولية بدرجة كبيرة تاريخ منطقة الخليج العربي إلى درجة أدت إلى فقدان الدول الخليجية استقلالها، ومن ثم عدم تحقيق أهدافها الإستراتيجية.ولم يكن هناك نفط في هذه

المنطقة المهمة عندما كانت القوى الأوربية المتصارعة تتطلع إليه بشغف .فالأهمية التجارية للخليج كانت بالغة،وبضائع الشرق كانت لا تصل إلى أوروبا إلا عن طريقة.لذا كان تأمين المواصلات من خلاله مطلباً حيوياً لبقاء الإمبراطورية البريطانية. ومع أخذ مجمل الأبعاد الإستراتيجية بعين الإعتبار،نجد أن النفط في الخليج قد أخذ في التقدم على بقية الأبعاد الأخرى منذ منتصف القرن الماضي.ثم عادت التغيرات الدولية لتلعب بدرجة كبيرة في تاريخ الخليج،وكان من تلك المتغيرات تبادل الأدوار بين الولايات المتحدة وبريطانيا.فقد تركت بريطانيا على عاتق الولايات المتحدة مهمة توفير النفط للحرب العالمية الثانية،فأجبرتها على أن تخفف القيود على الشركات الامريكية ،وأصبح الخليج العربي مركز ثقل نفط العالم،صاحبه انخفاض النفط المستخرج من المناطق التابعة للشركات البريطانية،وغياب رأس المال البريطاني،والعصيان ،والثورات عليها في العراق وإيران ومما أدى إلى تقوية المواقع الأمريكية ثم سيادتها.

إن صغر حجم الدول العربية في الخليج،وقلة عدد سكانها يجعلان الأمن الجماعي الخليجي والعربي خيارها الإستراتيجي الأفضل،وضرورة الحد من الإفراط في الإعتماد على الخارج في تحقيق أمن واستقرار الخليج في مواجهة السياسات العدوانية المحتملة للقوى الإقليمية فيه،على رغم ماتقدمه الاتفاقيات الدفاعية مع الدول الكبرى من إغراء .وخير دليل على جدوى الاجتماع الخليجي مانرى نتائجه الان متمثلاً في دولة الإمارات العربية المتحدة التي كانت سبع إمارات متفرقة،وهي الان دولة في مصاف الدول الأكثر رفاهية .كما نقف احتراماً أمام الكثير من النتائج الإيجابية التي حققها مجلس التعأون الخليجي الذي نشأ كنظام إقليمي لمشكلة الأمن الخليجية ،وكانت الثورة الإيرانية ،ثم الحرب العراقية الإيرانية هما أهم أسباب قيام المجلس،لكن المتغيرات الإقليمية والدولية العاصفة في نهاية السبعينيات كانت ذات أثر في قيامه.لقد نجح المجلس بفرض نفسه على الساحة الخليجية قوة ثالثة أمام العراق وإيران،وعلى الساحة العربية نجح بدعم القضية الفلسطينية،بل مثلها في محافل عدة،كما كان لدوله دور في التوصل إلى وقف الحرب الأهلية في لبنان،وكان تنسيق السياسة الخارجية لدول المجلس في سبل التكامل بين أعضائه ،وأصبح الهدف الأكبر من التعأون الاقتصادي عموماً هو الانتقال بدول المجلس من التعأون والتنسيق إلى مراحل متقدمة من الترابط،والتكامل،والاندماج الاقتصادي.وتوصل المجلس إلى وضع منظومة أمنية،لكنها لم تكن في شقها العسكري موحدة بصورة مرضية حتى منتصف الثمانينات.لكنها بقيت متجانسة وتعاني سوء التدريب وقلة القوى البشرية.لقد ظل عدم التوازن العسكري بين دول المجلس والتهديدات المحيطة بها قائماً لغير صالح دول المجلس طول

الثمانينات وحتى الآن.وقد حالت السيادة الوطنية لكل دولة من دول المجلس دون الوصول إلى أمن جماعي كامل.ولن يجد أهل الخليج بداً من التعامل مع مجلس التعأون كصيغة للمستقبل ،تدفع دوله أقصى ما لديها لفرض امنه عن طريق التكامل السياسي،والاقتصادي،والمحافظة على التركيبة السكانية، وبناء القوة العسكرية الذاتية.

ستظل العلاقات الخليجية الإيرانية محكومة بتوجهات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة،أكثر من رغبة أهل الخليج أنفسهم .ولن يحول دون نجاح خطط الولايات المتحدة في إقامة الشرق الأوسط الكبير الذي تريده نطاقاً استراتيجياً وأمنياً يقوم على سلسلة من الأحلاف كالتي سادت أثناء الحرب الباردة، إلى إعادة بناء جسور الثقة بين إيران وأهل الخليج ،لأن من ينكر أن إيران هي حجر الزأوية الثابت في معادلة الأمن الخليجي هو منكر أو جاهل ،وما جهود الولايات المتحدة الأمريكية للاقتراب من إيران الإسلامية قلعة البرتغاليين في هرمز.لذا تعأون كل أطرافها للحفاظ على الاستقرار ،مسترشدين بتجربة الأمن والتعأون الأوروبية.

أثّر الربيع العربي في ملف أمن الخليج في أكثر من اتجاه سلبي وإيجابي ، وكشف عن وجود نقاط ضعف داخلية في المعادلة الأمنية الخليجية، فمن ناحية، كشف الربيع العربي أن التهديد الداخلي للأمن المرتبط بقضايا العدالة الإجتماعية، ومطالب جيل الشباب، والتركيبة السكانية المختلة، والتحول الديمقراطي والإصلاح الدستور، بنفس خطورة التهديد الخارجي، كما كشف الربيع العربي أن قلق بلدان مجلس التعأون تجاه إيران هو الثابت الوحيد في التفكير الإستراتيجي والامني الخليجي. لا يمكن التقليل من حقيقة أن إيران جار صعب بالنسبة إلى بلدان الخليج الصغيرة والكبيرة، خاصة وأن ايران تسعى بين الحين والآخر إلى استغلال نقاط ضعف الحالة الخليجية الداخلية لإقحام نفسها في الشأن الخليجي الداخلي. وتحقيق التمدد الإقليمي كلما سنحت الفرصة . لم يتغير شيء فيما يتعلق بقلق بلدان مجلس التعأون تجاه التهدايد الإيراني. هذا الثابت ظل ثابتاً. الأهم من كل ذلك هو ان الربيع العربي شكّل فرصة نادرة لبلدان المجلس، ودفعها إلى التعامل مع التحديات الأمنية الداخلية بمنطلقها الخاص وبعيداً عن واشنطن. الدخول العسكري الخليجي إلى البحرين تم بدون موافقة أمريكية. وبدون علم واشنطن. جاءت أحداث البحرين كفرصة تؤكد فيه العربية السعودية وبلدان الخليج استقلال القرار الخليجي/ السعودي النسبي عن واشنطن . ففي لحظة مهمة ومصيرية افترق القرار الخليجي عن القرار الأمريكي ، واختلف الرؤية الخليجية عن الرؤية الأمريكية تجاه التهديد المركزي للأمن الداخلي .

كل ذلك يشير أن الرياض والعواصم الخليجية الأخرى أصبحت تتصرف باستقلالية أكبر عن القرار المريكي . وتتصرف بثقة أكبر تجاه الجار الإيراني الصعب .

وقد اجابت الدراسة على صدقية فرضيتها التي نصت على إن معطيات وتفاعلات المتغيرات الإقليمية (الإحتلال الأمريكي للعراق، تداعيات البرنامج النووي الإيراني، تراجع عملية السلام في الشرق الأوسط، الدور الإقليمي التركي والإيراني في المنطقة، ثورات الربيع العربي2010–2013) قد أثرت وستؤثر على أمن الخليج العربي، وإن التفاعلات الداخلية على مستوى دول الخليج العربي سواء على المستوى القُطري أو الجماعي والمرتبطة بالعملية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ستشكل المحدد الرئيسي لأمن الخليج العربي في المنظور المستقبلي. حيث توصلت الدراسة إلى ان التهديدات التي قد يتعرض لها امن الخليج تتسم بثلاثة أبعاد رئيسية . أولاً،البعد الوطني ويتمثل في المشكلات الداخلية التي تهدد امن كل دولة واستقرارها ،وتختلف هذه المشكلات من دولة أخرى .ثانياً ،البعد المحلي .ويتمثل في الأزمات التي تحدث بين دول مجلس التعأون لدول الخليج العربية وأهمها المشكلات الحدودية ،التي يعمقها ويؤخر حلها عدم وجود آلية عملية قوية لفض المنازعات ، فضلاً عن ربط النواحي الأمنية بالنواحي الشخصية .ثالثاً ،البعد الإقليمي ،وتتسم أنماط التهديد فيه بالقوة،واعتمادها –في اغلب الأحيان – على الردع واللجوء إلى العمل العسكري .ونستطيع إن نلاحظ ذلك بين العراق ودول مجلس التعأون لدول الخليج العربية ،وبين إيران ودول المنطقة .وفي الحقيقة فان التهديد الإيراني المتنامي في الوقت الحاضر هو اخطر التهديدات ، نظراً لضخامة طموحاته .وما يحدث في الجزر الثلاث خير شاهد على هذه الأطماع ،بجانب ما تمارسه إيران من استعراض للقوة ،ومعارضتها الدؤوبة والمستمرة لمحأولات استبعادها من أي نظام امني وكذلك معارضتها للوجود الغربي في المنطقة ،وفي الوقت ذاته ، فان التهديد الإسرائيلي لا يقل خطراً عن التهديد الإيراني ،فإسرائيل تسعى إلى الهيمنة على المنطقة ، ومن ثم السيطرة على الخليج ، طمعاً في الغاز والنفط ورؤوس الأموال الخليجية .وسيكون اقترابها في البداية اقتصادياً .

النتائج :

- تشكل منطقة الخليج أهمية استراتيجية سواء تعلق ذلك بالممرات أو الموارد وكلاهما يمثل محوراً من محأور الصراع الذي يشهده العالم الآن خاصة بين القوى الكبرى ، سعيا وراء النفوذ والقوة ، ولم تكن لتثار هذه القضايا في جانبيها الا عقب الحرب الثانية بعد اكتشاف البترول فيها .
- لقد قام مجلس التعأون بوضع صيغة للمستقبل، وسوف تدفع دوله بأقصى ما لديها لفرض أمن الخليج عن طريق بناء القوة العسكرية الذاتية، والتكامل السياسي، والاقتصادي، والمحافظة على التركيبة السكانية في ظروف أظهرت الدراسات فيها أن سكان الخليج يتضاعفون مرة كل خمسة وعشرين عاماً، ومع أن مسيرة النمو الاقتصادي لهذه الدول هي في الاتجاه المعاكس.
- إن أمن الخليج بناء على مبدأ الدفاع الذاتي في المستقبل المنظور ستعيقه قضايا السيادة الوطنية، كما ستعيقه قضايا التسلح التي منها التسلح غير المدروس، وعدم توحيد المعايير والمقاييس في الأسلحة المستخدمة، والإهدار على المشروعات المدنية، مثل تجهيز الموانئ والمطارات للنقل الإستراتيجي بعد انكشاف الوضع في حرب تحرير الكويت، وسيظل الاعتماد كبيراً على اللاعب الأجنبي وسيكون هذا اللاعب الأجنبي طرفاً أساسياً في منظومة العلاقات الإقليمية الخليجية، على رغم افتقاده عامل الجوار الجغرافي.
- أدى احتلال العراق إلى زيادة التوتر بين الولايات المتحدة وإيران وذلك نتيجة لخوف دول الخليج من تقسيم العراق، الأمر الذي سيترتب عليه قيام ثلاث كيانات سياسية شيعية وسنية وأكراد وهذا بدوره سيؤدي إلى إثارة حالة من الفوضى في المنطقة ستنعكس بشكل سلبي على أمن واستقرار دول الخليج العربي، وذلك في ظل تنامي الرغبة الإيرانية في أن تكون قوة فاعلة في النظام الإقليمي لمنطقة الخليج العربي.
- أظهرت الدراسة وجود تأثير سلبي للحالة الأمنية في منطقة الخليج العربي والمرتبطة بالتفاعلات الإقليمية بين دول الإقليم على أمن الخليج العربي ويظهر ذلك من خلال تحليل الحالة الأمنية للخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد والتهديدات التي تعرض لها الأمن الإقليمي في تلك المرحلة.

- بينت الدراسة أن البيئة الدولية شكلت تهديداً وتحدي رئيسي أمام الإستراتيجية الأمنية الخليجية حيث أن الأطماع الدولية للوصول إلى مراكز إنتاج البترول زاد من التنافس الدولي على منطقة الخليج العربي.
- كشف الربيع العربي عن وجود نقاط ، قوة وضعف في المعادلة الأمنية الخليجية ، خاصة لجهة أولوية التهديد الداخلي مقابل التهديد الإقليمي لأمن واستقرار الخليج . لقد استفاد مجلس التعأون ، كمنظمة إقليمية ، في المجمل من الربيع العربي ، وبرز أكثر قوة ، وأكدّ صلاحيته في وقت الأزمات ، وتم توظيفه في قوة العمل الخليجي المشترك خليجياً وعربياً ، وازادات قناعة أنظمتة به ، خاصة على صعيد التنسيق العسكري والأمني .
- تم توظيف الدبلوماسية الخليجية في أكثر من حالة بعد عام2011 ، كان أبرزها الصراع على السلطة في اليمن .كانت الدبلوماسية الخليجية هي الوحيدة الحاضرة في اليمن رغم أنها لم تتمكن من حسم الصراع على السلطة المستمر حتى الآن. أكثر من ذلك ، جاءت دعوة قادة بلدان المجلس في اجتماعهم الاستشاري في الرياض خلال شهر آيار /مايو 2011 إل كل من الأردن والمغرب للانضمام إلى مجلس التعأون لتعكس الثقة المتزايدة بالنفس ، ومن منطلق مد المظلة الخليجية الجماعية لتشمل بقية الملكية العربية التي تواجه رياح التغيير .

التوصيات :

- ضرورة مراجعة بلدان مجلس التعأون الخليجي لتجربة الامن الذاتي من اجل التعرف إلى أوجه القصور التي واجهتها ، وذلك بهدف وضع استراتيجيات خليجية متكاملة تستهدف تحقيق مفهوم القوة الموازنة مع كل من العراق وإيران،وبخاصة ان لدى بلدان الخليج من آليات التكامل ما يؤهلها لذلك، الامر الذي من شأنه تعزيز موقف تلك الدول التفأوضي من خلال دخولها كتلة واحدة مع اي اطراف اقليمية أو دولية.
- يتعين على تلك الدول البحث في خيارات اخرى لتحقيق هذا الامن ضمن ذلك التوجه، منها ما يتعلق بفكرة انضمام اليمن إلى مجلس التعأون الخليجي كامتداد استراتيجي طبيعي لبلدان المجلس.
- انطلاقا من الارتباط الوثيق بين الامن الاقليمي ونظيرة العالمي وصعوبة الفصل بينهما وبخاصة في حالة بلدان الخليج، فإن على تلك البلدان الاستفادة بما تتيحه علاقتها الدولية من مزايا، وبخاصة على صعيد التصدي للتهديدات المشتركة، ومنها الارهاب وتهريب المخدرات والاسلحة الخفيفة، والعمل على تجنب الاثار السلبية لتلك العلاقات من خلال الفهم الواعي لمضامين الاطراف الدولية واهدافها في المنطقة، سواء كانت بشكل ثنائي مع الدول الغربية، أو ضمن اطار جماعي، على غرار الإستراتيجية حلف الناتو .
- تفرض التهديدات الخارجية والداخلية لأمن الخليج بذل المزيد من الجهود لتعزيز الوضع الأمني الإقليمي، من خلال إنشاء إطار أمني إقليمي لمنطقة الخليج، يشارك فيه جميع دول المنطقة، وتسهم في ترتيباته أيضاً دول من خارج المنطقة ومنظمات دولية.
- تحتاج دول مجلس التعأون لدول الخليج العربية، بدورها، في صياغة مقاربتها لأمنها الكلي إلى تعزيز قدراتها على ردع التدخل في شؤونها من قبل أي جار كبير أو دولة من خارج المنطقة.
- من المفترض أن تسهم الأزمات والتحديات التي تهدد الأمن الخليجي، الذي هو امتداد للأمن القومي العربي ككل، في الخروج بإستراتيجية خليجية موحدة تستنهض دوراً أكبر لدول المجلس في التأثير على مجريات الأحداث، بما يحقق استقرار المنطقة برمتها ويحصن الأمن القومي لدولها.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

أ- الكتب:

1. إدريس ،محمد السعيد ،(2000). الأمن الإقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
2. ادريس، محمدالسعيد(2012)، مجلس التعأون الخليجي والثورات العربية دراسة في انماط التفاعلات.
3. اسماعيل، محمد صادق (2010). مجلس التعأون الخليجى فى الميزان ، القاهرة ، دار العلوم للنشر.
4. الأشعل، عبد الله (1983). الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعأون الخليجي، الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة..
5. الأشعل، عبد الله(1990). العلاقات الدولية لمجلس التعأون، ط1، ذات السلاسل.
6. البرنامج النووي الإيراني ،(2007)، الوقائع والتداعيات ، مركز الامارات للدراسات والبحوث، الطبعة الأولى ، المجلد1.
7. التقرير الإستراتيجي السنوي، (2008). الصادر عن الدورة الخامسة لطلبة الدفاع الملكي الأردنية ، وثيقة غير منشورة .
8. جيف سيمونز: عراق المستقبل – السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط،ترجمة سعيد العظم، دار الساقي،الطبعة الأولى ،2004.
9. حبيب، علي حسن الشيخ، (2014)، مستقبل العراق بين سلطة توافقية أو حرب أهلية ؟ مركز الرافدين للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
10. حوات، محمد علي (2006). مضيق باب المندب: أهميته الإستراتيجية وتأثيره على الأمن القومي العربي، القاهرة، مكتبة مدبولي.
11. الرأوي، رياض (2008). البرنامج النووي الايراني واثره على منطقة الشرق الأوسط، دمشق: دار الأوائل للنشر والتوزيع.

12.الرواس، أنور محمد (2004). الإعلام الرسمي ومسيرة مجلس التعأون الخليجي، الإمارات: آراء حول الخليج، ع3.

13.السيسي، صلاح الدين حسن (2007). قضايا معاصرة النظم والمنظمات الإقليمية والدولية، دار الفكر العربي.

14.الشقحاء، فهد بن محمد، (2004). الأمن الوطني: تصور شامل (المفهوم، الأهمية، المجالات، المقومات)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

15.الشهأوي، أحمد (2006). مجلس التعأون الخليجي .. من التعأون إلى التكامل ، عمان: دار الخطيب للنشر .

16.الشهراني، سعد بن علي، (2003)، اقتصاديات الأمن الوطني: مدخل إلى المفاهيم والموضوعات، الرياض.

17.عبد الغفار، محمد (2012). الإستراتيجية الإقليمية والدولية لأمن منطقة الخليج العربي: رؤية في محركات الصراع الإستراتيجي والتفاعلات الإقليمية معها، ط1، البحرين: مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة.

18.عبد الله، عبد الخالق (2012). انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعأون الخليجي، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

19.عبد الله، عبد الخالق (2012)، التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.

20.العجمي، ظافر محمد،(2006)، أمن الخليج العربي : تطوره و إشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

21.عز العرب، محمد و زكريا، احمد (2012). لماذا تصاعد العنف السياسي في العراق المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية،القاهرة.

22.العيسوي، أشرف سعد، (2007)، إنعكاسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر على أمن دول مجلس التعأون لدول الخليج العربية 2001–2005، مركز الخليج للدراسات، الشارقة، مجلس التعأون لدول الخليج العربية : المسيرة و الإنجاز، مجلس التعأون لدول الخليج العربية، الرياض.

23.الكيالي، عبد الوهاب (1990). موسوعة السياسة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج1.

24.متولي، محمد (1977). حوض الخليج العربي، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

25.مركز الجزيرة للدراسات (2011) التعاون الخليجي بعد ثلاثين عاما: معضلة الأمن ، الدوحة ، قطر.

26.المرهون، عبد الجليل زيد (2005). أمن الخليج بعد حرب العراق، السعودية: معهد الدراسات الدبلوماسية، سلسلة دراسات استراتيجية (1).

27.المرهون، عبد الجليل(2007). أمن الخليج وقضية لتسلح النووي، البحرين: مركز البحرين للدراسات والبحوث.

28.مروة وحيد،(2014)، العراق : قراءة في الأزمة،المركز العربي للبحوث والدراسات.

29.النعيمي، أحمد (1998). تركيا والوطن العربي، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ليبيا.

30.الهيصمي، خديجة (2002). سياسة اليمن في البحر الأحمر، القاهرة: مكتبة مدبولي.

31.وحيد، مروة (2014). العراق : قراءة في الأزمة،المركز العربي للبحوث والدراسات.

32.اليوسف، يوسف خليفة (2011) ، مجلس التعأون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.

ب- الرسائل الجامعية والبحوث والدراسات:

1. العتيبي، عبد الله سعد (2012). الأزمة الأمريكية الإيرانية وانعكاساتها على أمن الخليج العربي: (دولة الكويت دراسة حالة) 1997-2011، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان: جامعة الشرق الأوسط.

2. المطيري، وضحة ذيبان غنام (2011). دور مجلس التعأون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج 2003-2011، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان: جامعة الشرق الأوسط.

3. المهري، عبد العزيز عبد العزيز (2010). التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن مجلس التعأون الخليجي واستقرارها خلال الفترة (1990-2010). رسالة ماجستير غير منشورة، عمان: جامعة الشرق الأوسط.

4. الهبيده، سعد مجبل فلاح(2013). البرنامج النووي الإيراني وأثره على توجهات السياسة الخارجية الكويتية للفترة (2003–2012). رسالة ماجستير غير منشورة، عمان: جامعة الشرق الأوسط.

جـ- المجلات والصحف والدوريات:

1. «البحرين ليست لبنان» (2011). طارق الحميد، ، الشرق الأوسط، 29–3.
2. احمد، حميد شهاب(2007)،العراق.المشكلة والحل دراسات نقدية في ظل المتغيرات الحالية،القاهرة،سلسلة قضايا،العدد28.
3. إدريس، محمد السعيد (2001). الخليج والأزمة النووية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 165.
4. إدريس، محمد السعيد (2006). التحديات الإقليمية للبرنامج النووي الإيراني، مختارات إيرانية، العدد 66.
5. الأصفهاني، نبيه، (2001).مستقبل التعأون الروسي الإيراني في ضوء التعأون الأخير، مجلّة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، مصر، العدد 144.
6. أعمال المجلس الاستشاري الخليجي مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية (2004). "واقع ومستقبل الإصلاح السياسي في العالم العربي" (2004)، مجلة العربي، العدد، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية.
7. الإمارات تدعو البحرينيين للتجأوب مع دعوة الحوار، جريدة الخليج، (21–2–2011).
8. اميمة يونس ، تحولات ديموغرافية بعد عقد على غزو العراق ، (2013) ، بغداد ، سكاي نيوز العربية .
9. بانوراما عسكرية (2004). شؤون خليجية، العدد 36.
10. البلوي، علي (2014). العراق وانكشاف الدور التركي والايراني، جريدة اليوم .
11. بني ملحم، غازي صالح والصمادي، فايز عبد المجيد (2009). البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج العربي(دراسة تحليلية)، المنارة، المجلد 15، العدد3.
12. بونيفاس، باسكال (2005). الملف النووي الإيراني: تقييمات إستراتيجية متباينة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 30 أيلول.

13. تصريحات الوزير السعودي خلال مؤتمر صحفي مع وزيرة الخارجية الإيطالية إيما بونينو عقب ندوة العلاقات السعودية–الإيطالية في الرياض (2013). صحيفة "عكاظ" السعودية، 3 أكتوبر/تشرين الأول.

14. تقرير بعنوان "طيف غيران يخيم على المفأوضات بين بغداد وواشنطن(2008). جريدة الغد الأردنية،10/25.

15. توفيق، سعد حقي(2009). السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي 2002–2008، العراق: مجلة العلوم السياسية، العددان 38–39، عدد خاص بالذكرى الخمسين لتدريس العلوم السياسية في العراق.

16. جريدة الشرق الأوسط اللندنية ،العدد (12137)،بتاريخ 2012/2/20، كلمة أسامة النجيفي

17. حارث الحسن: الطائفية والوطنية المزيفة في العراق،جريدة الأخبار البيروتية،24 شباط،2012

18. حارث حسن ،(2014) الازمة الطائفية في العراق : ارث من الاقصاء ، ، مركز كارنغي للشرق الأوسط.

19. الحسن، بلال (2003). السعودية تفعل ما لا يجرؤ عليه الآخرون، الشرق الأوسط، لندن.

20. الحسينى، هدى (2011). "اليمن غير البحرين والأمن القومى السعودى أولاً"، الشرق الأوسط، 24–3.

21. الحسينى، هدى (2011). "دول الخليج تدخلت فى البحرين لمنع التدخل الدولى"، الشرق الأوسط، 9–6.

22. خاشقجي، جمال(2013). "الشقيقة إيران والرئيس اللطيف روحاني"، صحيفة "الحياة" اللندنية، 29 سبتمبر/أيلول.

23. خالد الطاني ، العراق والاردن يتعأونان في مجالات تطوير القدرات المؤسسية والبشرية ، 2012 ، صحيفة الشرفة ، بغداد.

24. خلال افتتاحه القمة الخليجية الـ 27 في الرياض . خادم الحرمين : قضية فلسطين ما زالت بين احتلال بغيض ومجتمع دولي ينظر إلى المأساة "نظرة المتفرج"(2006). صحيفة الحياة، ، العدد 15955.

25. خليفة، حسين علأوي (2010). نظرية الأمن الخليجي في القرن الحادي والعشرين: دراسة مستقبلية، مركز الخليج للدراسات والبحوث، مجلة آراء حول الخليج.

26. خليفة، عزمي(2012)،موقف دول الخليج العربي من ثورة 25يناير في مصر،مجلة السياسة

27.الداعية السلفي الكويتي شافي العجمي (2014). جريدة الحياة اللندنية، 15 مارس/آذار.
28.دائرة المعارف البريطانية، جورج بور ، قاموس فنون وعلوم الاداب ، 1985صحيفة البيان ، الكويت تعلن قضية البدون، الكويت، 2011.
29.دراسة للمعهد الملكي للشئون الدولية وترجمات، (2006)، إيران وجيرانها والازمات الاقليمية مركز الاهرام للدراسات الإستراتيجية.
30.الدريسى، زياد (2011). «الكونفيدرالية»، الحياة.
31.الدسوقي، أبو بكر (2006). البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج، مجلة آراء حول الخليج، العدد 22.
32.دياب، ميرفت ، (2005). هل تنحني إيران للعاصفة الأمريكية؟ صحيفة الأهرام، العدد 43215.
33.رايس :العراقيون لا يحتاجون إلى إيران لتدافع عن مصالحهم (2008). جريدة الغد الأردنية.
34.الزنتأوي، غريب ، "ملامح استراتيجية خليجية جديدة"، الأخبار (اللبنانية)، 25-6-2011.
35.الزيات، حسن (2006). التساؤلات الأربعة حول إيران نووية، مجلة آراء حول الخليج، العدد 20.
36.السليمي، منصف (2003). وزير الخارجية السعودي يحذر من إهمال الدول العربية لعلاقاتها مع روسيا، صحيفة الشرق الأوسط، 3 /2003/9، العدد 9045.
37.شمسان المناعي، مستقبل الأمن الخليجي بعد أزمة البحرين، جريدة الشرق الاوسط، (2012)، العدد 12193 .
38.صحيفة "الرأي" الكويتية، 1 أكتوبر/تشرين الأول 2013.
39.عادل عبدا لمهدي،افتتاحية جريدة العدالة البغدادية،في 2012/1/18.
40.العاني، مصطفى (2005). الخليج وبوادر سباق تسلح جديد، مجلة آراء حول الخليج، العدد 10.
41.عبد العظيم، خالد (2002). الترتيبات الأمريكية في منطقة باب المندب، السياسة الدولية، عدد 152.
42.عبد الفتاح، بشير، (2005)، المسألة النووية الإيرانية: تسوية هدنة، مجلة السياسة الدولية، عدد 159، الكويت.

43.العتيبي، غسان سليمان (2006). السياسة الإيراني، صحيفة القبس، العدد 1242.
44.العفيفي، فتحي (2002). أمريكا والعراق: جذور الصراع، دراسات استراتيجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، السنة 12، العدد119.
45.العقيلي، مازن أحمد صدقي (2004). مجلس التعأون الخليجي: تجربة للتكامل الأمني شبه الإقليمي دراسة تقويمية، مجلة دراسات مستقبلية، العدد (10)، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط.
46.العيسوي، أشرف سعد (2006). الناتو وأمن الخليج، مجلة الملك خالد العسكرية، العدد 86.
47.كلمة أسامة النجيفي (2012). جريدة الشرق الأوسط اللندنية ،العدد (12137)،بتاريخ 2/20.
48.كوردسمان، انتوني (2005). نحو استراتيجية امريكية فعالة في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد 313، اذار.
49.لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ المريكي باللغة الانجليزية2011.
50.المجتبي، محمد فال ولد (2007). الإصلاح السياسي في دول الخليج (رؤية أوروبية)، آراء حول الخليج (الإمارات)، ع29.
51.مجلس التعأون لدول الخليج العربية "الأمانة العامة" (2012). دول مجلس التعأون لمحة إحصائية، العدد الثالث، قطاع شؤون المعلومات، دائرة الإحصاء.
52.محمد حسن، (2013)، جريدة إيلاف. مسارات الحل الغائبة،جريدة البدر،العراق .
53.محيو، سعيد (2008). " لا غالب ولا مغلوب بإمضاء 600 قتيل" ، صحيفة العراق الالكترونية.
54.المرهون، عبد الجليل زيد (2006). أمن الخليج بين نظريات ثلاث،3/3، صحيفة الرياض، العدد (13766).
55.المرهون، عبد الجليل زيد (2006). أمن الخليج والمتغير الامريكي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٢٨)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران.
56.مستقبل الأمن الخليجي بعد أزمة البحرين (2012). مجلة الشرق الأوسط، ، جريدة العرب الدولية، جمادى الأولى 1433 هـ 16 ابريل، العدد 12193.

57.ملكأوي، عصام فاعور(2013)، تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة، بحث مقدم في الملتقى العلمي" الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، خرطوم.

58.المنصور، عبد العزيز شحادة (2009). أمن الخليج العربي بعد الإحتلال الأمريكي للعراق: دراسة في صراع الرؤى والمشروعات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (25)، العدد (1).

59.موافى، محمد يسرى (2011). "أمير الكويت يقود وساطة بين الإمارات وعمان"، جريدة الأهرام.

60.النجيفي، اسامة (2012). جريدة الشرق الأوسط اللندنية ،العدد (12137) ، 2/20.

61.هلترمان، يوست (2011). ما وراء الانسحاب الاميركي من العراق، جريدة الصباح الجديدة، العدد 2173 .

62.وحيد صابر، أحمد (2011). «المنامة تستقبل فيلتمان بتأكيد بقاء «درع الجزيرة» لمواجهة إيران»، جريدة الأخبار (اللبنانية).

63.وزير الخارجية الأميركي جون كيري في مؤتمر صحفي بالقاهرة 13 سبتمبر/أيلول 2014.

64.وكالة الأنباء الألمانية "د.ب.أ"، 3 و4 أكتوبر/تشرين الأول 2013.

65.وكالة الأنباء الفرنسية "أ.ف.ب"، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2013.

66.وكالة الأنباء الكويتية، 12 سبتمبر/أيلول 2014.

67.ياسين غلاب ، ما يحدث في العراق : صراع سياسي داخلي بنكهة طائفية ام حجر النهار في بناء الهلال الشيعي ، 2014 ، جريدة الاهرام ، القاهرة .

د- المؤتمرات والندوات:

1. بن صنيتان، محمد (2011). مستقبل الأنظمة الخليجية والمتغيرات الإقليمية والدولية، ورقة قدمت إلى مؤتمر الوحدة السياسية للخليج ، ميلانو 26-29 أيلول 2011.
2. بوصفوان ، عباس ،بنية الاستبداد في البحرين دراسة في توازنات النفود في العائلة الحاكمة، 09/2012 إصدارات، التحديث الزمني.
3. الحسن، عمر، دول الخليج والأزمة السورية: مستويات التحرك وحصيلة المواقف،مركز الجزيرة للدراسات، قطر ، الدوحة ، 2014.

4. الشهراني، سعد، (1999). مؤسسات الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية، ورقة مقدمة لمؤتمر المئوية بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، الرياض27 آب.
5. طاهر ،رانيا، الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي، مركز أمية للبحوث و للدراسات الاستراتيجية،2014
6. عبد القادر، ابراهيم(2013)، التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الامن الوطني الاردني في الفترة (1999-2013) دراسة حالة، جامعة الشرق الاوسط، عمان.
7. عريقات، صائب(2014) ، تعثر عملية السلام في الشرق الأوسط واثارها علي استقرار المنطقة علي المدنيين القصير والطويل.
8. علي جلال معوض، العثمانية الجديدة .. الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط، سلسلة قضايا (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، أكتوبر 2009.
9. الفاعوري، احمد عواد(2011)، التحولات الاقليمية العربية واثرها على نظرية الامن الاسرائيلي في الفترة(2006-2012)، جامعة الشرق الاوسط، عمان.
10. المبارك، معصومة (1999).أمن الخليج بين الواقع والتوقعات،ندوة نحو آفاق جديدة للعلاقات بين مجلس التعاون الخليجي وإيران، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، 25 كانون الثاني.
11. مركز الجزيرة للدراسات ، الخلاصات والنتائج ، قطر ، 2014
12. الهديب ،منيرة ، 222 عملية إرهابية في السعودية أحبطت منها 194 خلال 10 أعوام،16 /حزيران ،2014.صحيفة الحياة ، السعودية .

هـ- المواقع الالكترونية:

1. 11 سبتمبر/أيلول 2014، 07:16ص http://tinyurl.com/oxcpdoo .
2. «البيان» تنشر الصيغة الأولية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002 (3)، مشروعات ضخمة لتطوير الحقول النفطية وتوسيع منشآت الانتاج بالدول العربية، 2002/8/14، نقلاً عن: http://www.albayan.ae/.

3. إدريس، محمد السعيد (2011). مجلس التعأون الخليجي والثورات العربية دراسة في أنماط التفاعلات، 10/1، كراسات استراتيجية، نقلاً عن: http://digital.ahram.org.eg/.

4. الإستراتيجية الدفاعية الأمنية لدول "التعأون" درع حماية لإنجازات تنموية متكاملة (2008). صحيفة الرياض، العدد 14797، 12/28، نقلاً عن موقع صحيفة الرياض على الرابط التالي: http://www.alriyadh.com/.

5. الإمام، أحمد (2006). أمن الخليج التدويل أفضل من هيمنة أمريكا، 2006/12/28، نقلاً عن: http://www.onislam.net/.

6. الأمن الغذائي الخليجي.. التحديات المتزايدة وآليات المواجهة(2013). جريدة أخبار الخليج، العدد : ١٢٨٥٩ ،7/7، نقلاً عن: http://www.akhbar-alkhaleej.com/12859/article/28361.html.

7. بن عبد العزيز، خالد بن سلطان (1997). أمن الخليج المنظور الوطني، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1997/4/6، نقلاً عن موسوعة المقاتل: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Kaled1/ABHATH/sec03.doc_cvt.htm.

8. بن هويدن، محمد (2012). دول الخليج والأزمة السورية، 2012/4/8، نقلاً عن: www.albayan.ae/

9. بيللو، والدن ، (2003). واشنطن: منتصرة أم مفرطة في التوسّع؟ ، (ترجمة): خالد الفيشأوي، آب/ أغسطس 2003، الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)، على الموقع: www.Z.net

10. التركيبة السكانية في الكويت تعاني من خلل في عدم التوازن والزيادة في العمالة الوافدة أغلبها هامشية، 2014/3/10، نقلاً عن: https://alwatan.wordpress.com

11. تريليون دولار الناتج الإجمالي لدول الخليج في 2013، 2012/6/5 ، نقلاً عن: http://eda2a.com/news

12. الجديعي، محمد بن يحي (2012)، الربيع العربي وأثره على منطقة الشرق الأوسط، نقلاً عن: http://mohammedalgedaiai.blogspot.com

13. الحزم، حصن ،(2009) ،دراسة الملف النووي الإيراني وأثاره الإقليمية والدولية، موقع www.alhara.net

14. الحضري، محمود (2012). تقرير: اقتصاد دول «التعأون» ينمو 4% خلال 2012، 1/8، نقلاً عن: http://www.alittihad.ae/

15. الحيدري، إبراهيم (2007). الديمقراطية ومعوقات تطبيقها في العراق، 2007/2/2، نقلاً عن: http://www.elaph.com/

16. الخراساني، أبو العيناء (2014). مدير شبكة "شموخ الإسلام" الجهادية، يوجه دعوة لتنفيذ هجمات استباقية في 8 أغسطس/آب)، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية- القاهرةhttp://tinyurl.com/nk99bp9 .

17. دول الخليج تزيد إنتاجها من النفط إلى 20 مليون برميل يومياً(2012). صحيفة الوسط البحرينية، العدد 3631، نقلاً عن: http://www.alwasatnews.com/.

18. رجب، إيمان (2014). مخاطر غير مقصودة: سياسات دول الخليج تجاه الصراع في سوريا، السياسة الدولية، نقلاً عن: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2717.aspx

19. رشوان، أحمد(2010). في تقرير لمركز الخليج للدراسات الإستراتيجية: عمليات الشراء الضخمة لمنظومات الأسلحة أدت لتحسين القدرات الدفاعية لدول الخليج، 2010/12/24، نقلاً عن: http://kuwait.tt/ArticleDetails.aspx?Id=77478

20. رؤية بعض القوى الدولية الإقليمية لأمن الخليج، نقلاً عن: www.muqatel.com

21. الزيات، محمد مجاهد (2013). العلاقات العربية – العربية بعد الثورات.. التحديات والملامح الجديدة، 2013/5/9، نقلاً عن: www.alarabiya.net.

22. السرجاني، راغب (2007). العرب ومواجهة الإستراتيجية الإيرانية، نقلاً من الرابط الإلكتروني http://www.islamstory.com

23. سعود الفيصل: سياسة واشنطن في العراق تسلم البلاد لإيران دون مبرر(2005). العربية نت، 9/21، نقلاً عن: http://www.alarabiya.net/

24. شحاتة ، أمين (2004). برنامج التسلح النووي، موقع الجزيرة WWW.Aljazeera.net

25. صالحة، سمير، الشراكة التركية–الخليجية: كيف ستتصرف إيران، نقلاً عن: www.moheet.com

26. العاني، مصطفى(2004). الموقف المحتمل لمجلس التعأون من ضرب المنشآت النووية الإيرانية، 2004/12/26، الجزيرة نت، نقلاً عن: http://www.aljazeera.net/

27. عبد الخالق، عبد الله، الولايات المتحدة الأمريكية ومضلة أمن الخليج العربي ، مجلة المستقبل العربي، السنة السادسة والعشرون ، العدد 299، بيروت، كانون الثاني، 2004، ص 23-24.

28. عبد الفتاح، بشير، تركيا... من استراتيجية الدولة العضو إلى الدولة المركز، نقلاً عن: www.islamonline.com

29. عبد القادر، أشرف عبد العزيز(2013). انكشاف استراتيجي: الخيارات الخليجية في التعامل مع تداعيات الاتفاق الإيراني النووي، 2013/12/10، السياسة الدولية، نقلاً عن: http://www.siyassa.org.eg/

30. عبد الوهاب، لهب عطا (2012). العراق ودول "مجلس التعأون الخليجي: حقائق وأرقام عن النفط والتحديات الجيوسياسية 1-2، المنامة، نقلاً عن: http://www.altahreernews.com/inp/Upload/371040036.txt

31. العجمي، ظافر محمد (2014). دول الخليج والانهيارات في الجوار الإقليمي، 2014/9/17، مركز الجزيرة للدراسات، نقلاً عن: http://studies.aljazeera.net/reports/2014/09/201491795123701386.htm

32. العجمي، ظافر محمد(2011). حصاد عقد في البيئة الأمنية الخليجية، 2011/1/9، نقلاً عن: http://www.alaan.cc/

33. عز العرب، محمد "مباراة الأمراء":مأزق "الخلافة السياسية" في دول الخليج ، يوليو 2012.

34. العزاوي، دهام محمد، البعد الإسرائيلي في إحتلال العراق، مجلة شؤون عربية، العدد 134، صيف 2008، ص201 .
35. العسوى، اشرف سعد (2008). أمن الخليج. تحديات ومخاطر جديدة، السياسة الدولية، 2008/1/1، نقلاً عن: http://digital.ahram.org.eg/
36. العلاف، ابراهيم خليل (2006). القُدراتْ النووية الإيرانية وأمن الشرق الأوسط، دنيا الوطن، 2006/7/1، نقلاً عن:http://pulpit.alwatanvoice.com/
37. العلمي، فواز (2013). المجلس الخليجي للأمن المائي والغذائي، 2013/7/2، نقلاً عن: http://www.alwatan.com.sa/
38. علي، خالد حنفي(2002). تركيا والخليج: احتياج اقتصادي متبادل، 12/25، نقلاً عن: http://www.islamonlive.not/arabic/economics/2005.
39. عيد، محمد بدري (2013). التقارب الإيراني–الأميركي وأمن الخليج: التداعيات المحتملة والخيارات المتاحة، مركز الجزيرة للدراسات، 10/22، نقلاً عن: http://studies.aljazeera.net/
40. عيد، محمد بدري(2011). التعأون الخليجي بعد ثلاثين عاما: معضلة الأمن، 2011/5/28، مركز الجزيرة للدراسات: http://studies.aljazeera.net/
41. الفاعوري، أحمد عواد،(2011) .التحولات الإقليمية العربية وأثرها على نظرية الأمن الإسرائيلي في الفترة (2006–2012) ،جامعة ا لشرق الاوسط ،عمان.
42. قناة الميادين الموالية لإيران(2014). القبس الكويتية، 10 سبتمبر/أيلول http://www.alqabas.com.kw/node/894708
43. كشك ،محمد، (2011) ،رؤية دول مجلس التعأون الخليجي للبرنامج النووي الايراني،مختارات ايرانية ،العدد62، موقع البينة www.albaina.net.
44. مجلة شؤون خليجية، 2014، بطالة دول الخليج تكشف سوء استغلال السلطات لثروات بلادهم وحرمان الشعوب، موقع المجلة http://alkhaleejaffairs.com/ .
45. المحسن، عبدالكريم صالح (2011). مجلس التعأون الخليجي ومستقبل العلاقات العراقية–الخليجية، 7/15، نقلا عن: http://pulpit.alwatanvoice.com

46. محيو، سعد (2008). من حروب التحرير إلى الحروب الأهلية، صحيفة الخليج، الامارات، نقلاً عن: http://akhbaraliraq.blogspot.com/2008/04/01-04-2008_05.html

47. مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية (1997). أمن الخليج: المنظور الوطني، ، أبو ظبي، 4/6، نقلاً عن موسوعة المقاتل على الرابط التالي: www.moqatel.com

48. مركز الخليج لسياسات التنمية، الخلل الأمني بين النظام الاقتصادي والنظام السياسي، 2013، نقلاً عن: https://www.gulfpolicies.com

49. مركز الرأي للدراسات، دول مجلس التعأون الخليجي .. الاهتمام بالتعأون العسكري والدفاع المشترك، ايار 2011، نقلاً عن: http://alraicenter.cambridge-center.com/

50. مرهون، عبد الجليل زيد، تركيا والخليج والمتغير الأطلسي، نقلاً عن: www.alriaydh.com

51. مرهون، عبدالجليل زيد (2003). أمن الخليج وخياراته الراهنة، نقلاً عن: http://www.alriyadh.com/.

52. منى علمي (2014). الدولة الإسلامية وكلفة الحكم، http://carnegieendowment.org/sada/2014/09/04/.

53. مهدي، جابر مهدي (2012). إشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد 2003، الحوار المتمدن،العدد: 3928، 2012/1/12، نقلاً عن: http://www.ahewar.org/

54. موسوعة ويبيكيديا ، العنف الطائفي في العراق ، 2014 ، نقلا عن الموقع : ar.wikipedia.org.

55. موقع وكالة الاستخبارات الامريكية (2013):(www.cia.gov/cia/publications)

56. ناصر، شحاتة محمد (2008). تركيا والخليج العربي: الآفاق والصعوبات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 20 أيلول، نقلاً عن: http://www.ecssr.ac.ae

57. النمر، محمد (2007). تحسن العلاقات السعودية الإيرانية مفتاح لحل كثير من مشاكل المنطقة، متوفر عبر الموقع الإليكتروني: www.elhuda.com .

58. هل يسير قطار تركيا الحديثة على سكة حديد دول مجلس التعأون الخليجي؟، 6 أيلول 2008، نقلاً عن: www.arreouiah.com

59. الهيتي، نوزاد عبد الرحمن (2014). دور – الواقع السكاني ومتطلبات التنمية في دول مجلس التعأون الخليجي، نقلاً عن: http://daooer.m5zn.com/

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Al Wari, Muath (2013). "The GCC and Iran: What kind of a deal?", Gulf News, August 17,http://gulfnews.com/opinions/columnists/the-gcc-and-iran-what-kind-of-a-deal-1.1221374
2. Baker, Peter(2011). "Charting Pentagon's New Course", International Herald Tribune. October 25, 2011.
3. Brams, Steven J.(2011). Game Theory and the Humanities, (MIT Press, Cambridge).
4. Buzan Buzan , People State And Fear : An Aganda For International Security Stadies In The Post Cold War (Bonlder : Lynne Rienner Publishers ,1991)
5. Cordesman, Anthony H. & Al-Rodhan, Khalid R. (2007). Center for Strategic and International Studies (Washington, D.C.). Gulf Military Forces in an Era of Asymmetric
6. Daniel Byman, Agents of Destruction? Applying PrincipalAgent, Analysis to State-Sponsored Terrorism, , Georgetown University ,The Brookings Institution,Sarah E. Kreps,Cornell University, Internatio nal Studies Perspectives (2010) 11, 1-18
7. de Sherbinen, Alex(1995). World Population Growth and U.S National Security (Princeton, NJ :Woodard Wilson Center)
8. Dittmer, Lowell(1983). "The Strategic Triangle", in; Klaus Knorr, Power Strategy and.Security,(Princeton University Press).
9. For Iran's role in Iraq, see "Iran in Iraq: How much influence? International Crisis Group, Middle East Report No 38, 21 March 2005.

10. Harsanyi, John C. (1969). “Game Theory and the Analysis of International Conflict”, in .James N. Rosenau, International Politics and Foreign Policy, (Free Press, NY), pp. 371-391.

11. http://ansamed.ansa.it/ansamed/en/news/sectionsgeneralnews/2012/01/02/visualizza_new.html_20217849.html.

12. http://www.dw.de/ 9\92014l

13. http://www.emirates247.com/business/economy-finance/gcc-to-grow-5-3. this-year-imf-2012-05-02-1.4568.

14. http://www.france24.com/ar/20140913

15. Jakson, Robert (1990). Quasi-states : Sovereignty. International Relations, and the World Third World (Cambridge; MA : Cambridge University Press ,. And Joel Migdal , Strong Societies an Weaken States : State – Society Relation and State Capabilities in the Third World (Princeton , NJ: Princeton University Press , 1988.

16. Krebs, Ronald & Levy Jack(2001).’’ Demographic Change and the Sources of International Conflict ,’’ in: Myron Weiner and Sharon Stanton Russel , eds. Demography and National Security (New York: Bergham Book.

17. Laipson, Ellen & El-Hokayem, Emile (2006). "The Arab- Israeli Conflict and Regional Security", in James Russell, Ed, Critical Issues Facing the Middle East: Security, Politics and Economics, New York, Pal grave Macmillan, Forthcoming.

18. Middle East Media Research Institute (MEMRI), Clip no. 1101, March 31, 2006,Al-Arabiya TV Transcript. http://w2ww.memritv.org/Transcript.asp/.

19. Miller, Benjamin(2007). States, Nations, and the Great Powers, (Cambridge Studies in .International Relations), pp. 12-15.

20. Mokhtari, Fariborz(2005). "No One will scratch my back: Iranian Security perceptions in historical Context," The Middle East Policy, Spring.

21. Okruhlik , Gwenn (2003). "Saudi Arabia-Iranian relations: external rapprochement and internal consolidation", Middle East Policy, summer.

22. Population and security: How demographic change can lead to violent conflict.
Jack A Goldstone. Journal of International Affairs; Fall 2002

23. Saud al-Faisal: speech at the Council on Foreign Relations, September 2005, 44.

24. Singh, Michael(2014).The Islamic State's Triple Threat.

25. Telhami, Shibly(2006). " Seeing Iran Through an American Prism", The Baltimore Sun, May 14.

26. The Military Balance 2004/2005 (London: International Institute for Strategic Studies; Oxford University Press, 2005.

27. The Military balance, 2012, Stockholm international peace research institute. Scarborough, Rowan (2012). U.S. military in Persian Gulf still necessary, welcome force, The Washington Times, January 24, 2012.

28. Walter lippman, stereotypes from public opinion PP 59 – 70.
Copyright 1922, renewed 1950 by walter lippman, in reader in public opinion & mass communication- Morris janowitz & Raul M. Hirsch, eds, New York, the free press, 1981. PP. 29 – 37.

29. World Bank News Release, No. 2011/130/MNA.

30. www.cia.gov/cia/publications, 2010